



## الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ٩

الخميس، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد كوتيسا . . . . . (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٥ .

كلمة السيد محمدو إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب يلقيه رئيس جمهورية النيجر.

اصطحب السيد محمدو إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر،

إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني

أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمدو إيسوفو،

رئيس جمهورية النيجر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس إيسوفو (تكلم بالفرنسية): أود أن أتقدم بخالص

التعازي إلى الحكومة الفرنسية في اغتيال أحد مواطنيها

بالأمس، ٢٤ أيلول/سبتمبر في الجزائر بطريقة جبانة على يد

ما يسمون بجند الخلافة.

وسياسات الهوية وقضايا التنمية والأضرار الناجمة عن تغير المناخ والأوبئة - من قبيل تلك التي يسببها فيروس الإيبولا حاليا - تمثل شواغل ذات أهمية بالغة وتقتضي أن تعمل عليها جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي.

وبغية مواجهة التحديات التي تعترض تعزيز السلام، والاستقرار، والأمن، والتنمية، يتعين علينا مواصلة توطيد روح المشاركة والتضامن. إن موضوع المناقشة العامة للدورة التاسعة والستين الذي حدده الجمعية "إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥"، يرتبط ارتباطا جيدا بموضوع الدورة في العام الماضي. وهذا يتيح لنا الفرصة مرة أخرى لمواصلة بحث المسائل التي تشكل مصدر قلق لنا جميعا. لقد اقتربنا بالفعل من الفترة الموالية لعام ٢٠١٥، أما وضع برنامج يذهب إلى أبعد من هذا التاريخ، فيتطلب أن نقيم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في تنفيذ بعض تلك الأهداف، يتضح الآن أن هناك ثغرات واسعة ما زالت

لقد أصبحت الأزمات الاجتماعية والسياسية والتطرف الديني والتزاعمات المسلحة، والإرهاب والجريمة العابرة للحدود،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1454839 (A)



ومن ناحية أخرى، تحقيق التنمية المستدامة بركائزها الثلاث: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والتحول الديمغرافي ضروري لتعزيز النمو المستدام، الذي ينبغي بدوره أن يعجل التحول الديمغرافي. ولا أزال أعتقد أن أفضل طريقة لمنع الحمل، وأفضل واق ذكري، هو التنمية المستدامة.

إن خطة ما بعد عام ٢٠١٥ سوف يهيمن عليها ما يمكن أن أسميه الدفاع أو الأمن، والديمقراطية، والتنمية. ومن حسن الطالع أن المجتمع الدولي أكد الآن وجود ترابط وثيق بين تلك التحديات الأساسية الثلاثة المترابطة. بيد أن السلام والأمن العالميين يتعرضان اليوم لتهديد الإرهاب، والجريمة المنظمة، والمطالب القائمة على الهوية، وتزايد اللامساواة، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الفقر في العالم، من العراق إلى ليبيا، ومن سوريا إلى نيجيريا، ومن مالي إلى الصومال.

والأعداء الذين يجسدون هذا التهديد الإرهابي يخوضون معارك غير تقليدية وغير متناظرة. إنهم يعملون بأعمالهم إلى نشر الأكاذيب والسعي للسيطرة على السكان عن طريق الإرهاب، بما في ذلك الاعتصاب؛ وحطف الفتيات الصغيرات، كما حل في تشيبوك، نيجيريا؛ وأخذ الرهائن مقابل فدية؛ والقتل. لم تعد الحرب التي تشن ضدهم حربا تقليدية وصناعية من النوع الذي تم تدريب جيوشنا على خوضها. والتقاتل في ما بين سكاننا ليس ظاهرة جديدة، ولكنه اتخذ في السنوات الأخيرة بعدا استثنائيا. ولأجل التعامل مع هذا الوضع، نحن بحاجة إلى تغيير نموذج عملنا، والانتقال من نموذج الحرب التقليدية الكلاسيكية إلى نموذج الحرب التي تجري في ما بين سكاننا، الأمر الذي يستلزم بدوره أن تصلح بلدانا طريقة عمل جيوشها، ويستلزم من بلدانا أيضا أن تدرّب قوات خاصة تكون قادرة على التكيف مع أساليب العدو.

وبغية القضاء على الدولة الإسلامية أو جبهة النصرة في العراق وسوريا، وإزالة المنظمات الجهادية في ليبيا، والتغلب

قائمة في تحقيق الأهداف الأخرى، وسوف تستمر عند إنجاز البرنامج. وفي ما يتعلق بالنيجر، على سبيل المثال، إن تنفيذ مبادرة 3N "النيجريون يطعمون النيجريين" أتاحت لنا بالفعل تحقيق الهدف الفرعي جيم من الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي له علاقة بخفض عدد الناس الذين يعانون من الجوع إلى النصف. وقد نوّهت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بأن النيجر حققت في وقت قياسي نتائج باهرة في هذا المجال. كما حقق بلدنا الهدف الفرعي ألف من الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، إذ بلغت نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ٠,٤ في المائة عام ٢٠١٢، بالمقارنة مع هدف ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

وبالنسبة إلى خفض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا، وكفالة التعليم الابتدائي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والتصدي لمعدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة، والحد من الوفيات النفاسية، وتعزيز بيئة مستدامة، فقد بُذلت جهود رئيسية. ومع ذلك، لن تتحقق تلك الأهداف على الأرجح، بالرغم من برنامج الإنعاش الجاري تنفيذه حاليا منذ تمّ انتخابي في عام ٢٠١١.

وبينما نعمل على صياغة الخطة الجديدة الموالية لعام ٢٠١٥، نحتاج بطبيعة الحال إلى الإبقاء على جميع الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تتحقق، واتخاذ تدابير لتجنب حدوث تدهور في المجالات التي تحققت أهدافها. فعلى سبيل المثال، ينبغي لمسألة العائد الديموغرافي أن تكون أولوية في هذه الخطة. وتذكر الجمعية أن العائد الديموغرافي يتألف من التحول الديمغرافي والنمو الاقتصادي الشامل على حد سواء. وبشكل أكثر تحديدا، إن العائد الديموغرافي يعني، من ناحية، الحد من وفيات الأمهات والرضع والأحداث، والتحكم في الولادات،

بحاجة إلى التحلي بالشجاعة لإجراء تغيير جذري في وجهة نظرنا، والعمل على مساعدة الليبيين في تحقيق طموحهم الوحيد، ألا وهو العيش في سلام.

وبالنسبة إلى نيجيريا، تتصرف بوكو حرام بغاية العدوانية، وهي أظهرت همجية لم يسبق لها مثيل، مع عمليات التوغل الأخيرة في الكاميرون، واحتلال المزيد من الأراضي، والمضي في تهديد ميدوغوري، عاصمة ولاية بورنو الاتحادية في نيجيريا. ومن الواضح أن تلك المجموعة الإرهابية لديها أهداف أكبر بكثير مما كان يعتقد.

وهذا يعني أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي بغية التصدي لهذه المشكلة بفعالية. وانطلاقاً من هذا المنظور، فإن رؤساء دول وحكومات الكاميرون، والنيجر، ونيجيريا، وتشاد - أعضاء لجنة حوض بحيرة تشاد - وبنن، سيجتمعون في نيامي بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ لتوحيد جهودهم في مكافحة هذا التهديد الخطير.

وفي ما يتعلق بمالي، أرحب بالحوار الشامل الجاري حالياً بين أبناء مالي تحت إشراف الجزائر. وأعرب عن الأمل في أن يؤدي هذا الحوار إلى اتفاق يحترم وحدة مالي وسلامتها. وفي مالي، كما الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى، مسألة الوحدة هي مسألة أساسية. وصندوق باندورا للبلقنة، الذي فتح في أماكن أخرى من أفريقيا، يجب غلقه مرة أخرى إذا كنا لا نريد أن تشتعل النيران في بقية أنحاء القارة. إن مستقبل أفريقيا يكمن في وحدتها. وأفضل طريقة للتخلص من الحدود الموروثة عن الاستعمار هي عدم إنشاء حدود جديدة وفقاً لخطوط عرقية أو دينية، ولكن تخطي الحدود الحالية من خلال التكامل.

إن الأمن العالمي لا يمكن كفائه إلا بوجود دول لديها مؤسسات ديمقراطية قوية ومستقرة. وبرنامج ما بعد عام

على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة المرابطين في الساحل، لا سيما في مالي، واجتثاث حركة الشباب في الصومال وبوكو حرام في نيجيريا، يتعين على المجتمع الدولي أن يضع هدفاً واستراتيجية مشتركين، ويعمل مع البلدان المعنية. ويتمثل الهدف السياسي المشترك في الدفاع عن مؤسساتنا الديمقراطية وحماية شعوبنا. ويتعين على هذه الاستراتيجية حينئذ أن تعمل بالضرورة على قطع مصادر تمويل الإرهاب، سواء جاء هذا التمويل من الدول، أو المتاجرة في المخدرات، أو دفع الفدى. وتحتاج هذه الاستراتيجية أيضاً إلى التصدي لاستراتيجية الإرهابيين، التي تنشر الإشاعات وتعتمد وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، لسوء الطالع، إلى تغطيتها بشكل كبير على شبكة الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، إن التوصل إلى تسوية عادلة لقضية فلسطين يمكنه أن يساهم بالتأكيد في مكافحة هذه الآفة.

وباعتبار النيجر جارة ليبيا، ونيجيريا، ومالي، فهي تشعر بقلق بالغ إزاء الوضع السائد في تلك البلدان. في ليبيا، يجب على المجتمع الدولي، إلى جانب البلدان المجاورة، أن يهيئ الظروف التي تمكنها من القضاء على الميليشيات، والتوفيق بين جميع الليبيين دون استثناء، وتشكيل حكومة اتحادية تنظم الانتخابات تحت إشراف المجتمع الدولي. ويجب استبدال البعثة الحالية للأمم المتحدة للدعم في ليبيا بميكمل أكثر قوة، وفي هذه الحالة، ببعثة لتحقيق الاستقرار وبناء المؤسسات. ومن ثم، يتعين على المجتمع الدولي أن يقوم بمبادرة دبلوماسية واسعة تحت إشراف الأمين العام لتعزيز المصالحة الوطنية، وهو الأمر المطلوب من أجل وضع حد للعنف والفوضى، فضلاً عن المساعدة في بزوغ سيادة حقيقية للقانون.

ومهما يكن من أمر، أعتقد بصفتي زعيماً لبلد مجاور لليبيا تأثر اقتصاده وأمنه جدياً بما جرى هناك لمدة ثلاث سنوات، أنه من الخطورة بمكان ترك الوضع الراهن على حاله. لذلك، نحن

إلى زيادة هذا العدد بحيث يبلغ ٨٠ في المائة. والرؤية الواردة في جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ توحى بأننا ماضون على الطريق الصحيح. ومن مصلحة المجتمع الدولي أن يدرج الأولويات التي يتضمنها جدول أعمال قارتنا في برنامج ما بعد عام ٢٠١٥.

ويجب أن يكون القرن الحادي والعشرون هو القرن الذي تتوفر فيه لأفريقيا الطرق، والسكك الحديدية، والمهاكل الأساسية المتعلقة بالطاقة، والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات. وسوف يكون أيضا قرن الزراعة التي تغذي شعوبنا الآخذة في التزايد، وقرن الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والتعليم، بما في ذلك التدريب المهني والتقني، بغية تمكين كل شاب من أن تكون له مهنة.

ومع ذلك، إذا أريد لأطفالنا وأحفادنا أن تتوفر لهم الفرصة كي يعيشوا حياة أفضل، فيجب أن نتصدى للتحدي المتمثل في تغير المناخ. وفي هذا الصدد، لا بد من تهيئة الأمين العام بان كي - مون على مبادرته إلى عقد مؤتمر قمة المناخ. وسوف تشكل نتائج هذا المؤتمر أساسا للقرارات المطالب أن يتخذها المجتمع الدولي في مؤتمر المناخ، المقرر عقده في باريس خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وعلينا واجب حتمي لإنقاذ كوكبنا. فدرجة الحرارة على صعيد العالم آخذة في الازدياد نظرا لغازات الدفيئة التي أدت، على سبيل المثال في منطقة الساحل، إلى انخفاض هطول الأمطار وتدفقات المياه، مع تراكم الطمي في المجاري المائية، كما هو حال نهر النيجر؛ وجفاف بحيرة تشاد التي فقدت ٩٠ في المائة من مساحتها خلال ٥٠ عاما، إذ تقلصت من ٢٥٠٠٠ كيلومتر مربع إلى ٢٥٠٠ كيلومتر مربع؛ وحدوث أقصى الفيضانات وحالات الجفاف؛ وتراجع الغطاء النباتي، بما في ذلك فقدان الغابات؛ وانخفاض التنوع البيولوجي؛ وتراجع المحاصيل؛ وهي الأمور التي أدت بالتالي إلى إفقار

٢٠١٥ يجب أن يحظى بالأولوية. كذلك لا يمكن ضمان الأمن العالمي ما دام هناك أوجه عدم مساواة في التجارة بين الدول، وعدم مساواة في الدخل ضمن الدول. أوجه عدم المساواة غير مقبولة أخلاقيا وغير فعالة اقتصاديا. لذلك، كان الكفاح ضد عدم المساواة مسألة أساسية دائما، ويجب علينا أن نتوقف عن تجنبها إذا كنا نريد إقامة عالم أكثر عدلا وإنسانية وازدهارا. ولا بد أن يكون لهذا الكفاح دور مركزي في برنامج ما بعد عام ٢٠١٥.

ويجمع المراقبون على القول إن أفريقيا، ذات المعدلات العالية من النمو الاقتصادي، هي قارة القرن الحادي والعشرين. هذا صحيح إذا خرجت قارتنا نهائيا من حالة التجارة غير المتكافئة، ومن الميثاق الاستعماري الذي تعامل دائما مع أفريقيا كمجرد مستودع للمواد الخام، وغالبا ما كانت تباع بأسعار زهيدة، كما الحال في الأيام الخوالي عندما كان يتم اقتناء العبيد أو المساحات الشاسعة من الأراضي مقابل المرايا والدبابيس والإبر وغيرها من الأشياء الزهيدة. وسوف تكون القارة الأفريقية فعلا قارة القرن الحادي والعشرين عندما تتعامل بنفسها مع المواد الخام، أي أن تشغل المكان الذي تستحقه في مجال الإنتاج الصناعي العالمي. وسوف تكون أفريقيا قارة القرن الحادي والعشرين حالما تخضع علاقاتها مع الأمم الأخرى للتجارة المنصفة، وليس عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية. وسوف تكون أفريقيا قارة القرن الحادي والعشرين عندما تكون هناك طبقة متوسطة ضخمة تنشأ من الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد، بما في ذلك توزيع الدخل على نحو أفضل بغية الحد من الفقر.

حاليا، ووفقا لدراسة أجراها مصرف التنمية الأفريقي، فإن الطبقة المتوسطة الأفريقية، التي تُعرّف بأنها تتألف من الأفارقة الذين يتراوح دخلهم بين دولارين و ٢٠ دولارا في اليوم، تمثل حوالى ٣٠ في المائة من السكان. وينبغي أن نطمح

كيسكا، رئيس الجمهورية السلوفاكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس كيسكا** (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين وأتمنى لكم كل التوفيق في واجباتكم الهامة.

وأود أن أبدأ باقتباس ما قاله إدوارد ويلسون:

”يتمثل التحدي الهائل في القرن الحادي والعشرين في الارتقاء بالشعوب في كل مكان إلى مستوى معيشي لائق، مع المحافظة على أكبر قدر من باقي مناحي الحياة قدر الإمكان“

والحفاظ على الحياة واستدامة كوكب الأرض من أجل كل إنسان ليس نظرية بحتة. بل هي مسألة عملية لمستقبلنا ومستقبل أطفالنا. ويجب أن تشكل الأهداف الإنمائية للألفية، وإطار ما بعد عام ٢٠١٥ والتحدي المتمثل في تغير المناخ أكثر بكثير من مجرد الأسس النظرية لمناقشاتنا. يجب أن تحدد تلك الأهداف المشاكل التي قد تؤدي خلال جيل أو جيلين إلى دفع الجنس البشري صوب حافة فئاته، وأن تتناولها وتقدم حلولاً لها وتتصدى لها.

قبل سبعين عاماً، حينما تسببت الحرب العالمية الثانية في مقتل عشرات الملايين، مُتجاهلاً جميع المبادئ الإنسانية، حمل الوطنيون والديمقراطيون في بلدي، سلوفاكيا، السلاح وعرضوا حياتهم للخطر من أجل القتال ضد الشر وإعلاء قيم الحرية والديمقراطية. قاتلوا جنباً إلى جنب مع العديد من الدول الأخرى لإرساء الأساس لتعاون جديد على الصعيد العالمي، مساهمين بذلك في اعتماد ميثاق الأمم المتحدة بعد عام. إن أهوال الحرب العالمية الثانية، وفشل المجتمع الدولي في صون السلام العالمي، والتهديد المباشر من جانب البلدان الأكبر

السكان الذين أصبح الشباب منهم هدفاً سهلاً للتجنيد من قبل الإرهابيين والجريمة المنظمة.

ومع ذلك، ومنذ أن انعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في كوبنهاغن، لم نشهد انخفاضاً بل زيادة في انبعاثات غازات الدفيئة. وإذا لم يتم عمل شيء ما، فقد يتجاوز ارتفاع درجة الحرارة درجتين مئويتين في غضون ٢٠ إلى ٣٠ سنة، ليصل إلى ٤ درجات بحلول نهاية القرن. لذلك، يجب إعادة تجميع صفوفنا والتركيز على تشجيع استخدام الطاقة النظيفة، مثل الطاقة الكهرومائية، والطاقة النووية، والطاقة الشمسية، شريطة أن نهيئ لها، في حالة الأخيرة، شروطاً تنافسية. ونحن بحاجة أيضاً إلى تعزيز ما يسمى الزراعة الذكية، وإجراء تعديلات في قطاعات الصناعة والنقل والبناء.

ويحدوني الأمل ألا تفوت البشرية الفرصة التي ستوفر في باريس. وآمل أن ننفذ نموذجاً للتنمية يمكننا من إنقاذ كوكبنا. وآمل أن نكون قادرين على بناء عالم أكثر عدلاً وإنسانية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية النيجر على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمدو إسوفو، رئيس جمهورية النيجر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد أندري كيسكا، رئيس الجمهورية السلوفاكية**  
**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الجمهورية السلوفاكية.

اصطحب السيد أندري كيسكا، رئيس الجمهورية السلوفاكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أندري

التراعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي. وبدلاً من بناء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، نشجع تلك البلدان التي تسعى إلى تحقيق أمنها تحت مظلة الأسلحة النووية الفتاكة.

وتدين سلوفاكيا بشدة انتهاك السلامة الإقليمية لأية دولة. إن ذلك سمة رئيسية من سمات سياستنا الخارجية. وركيزة أساسية لاستقرار البنية الجغرافية السياسية. ونؤيد ذلك المبدأ، ولا نعتبر أوكرانيا ضم شبه جزيرة القرم استثناء. لكننا مقتنعون بأن الحوار والجهود الدبلوماسية، بمشاركة روسيا، سيؤدي إلى إرساء سلام مستدام في أوكرانيا. يجب علينا احترام سلامة أراضي أوكرانيا والحق السيادي لشعبها في تقرير مصيره بطريقة حرة ومستقلة. وتضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم في تلك المسألة. ما تحتاجه أوكرانيا اليوم هو استعادة السلام والاستقرار وتنفيذ الإصلاحات والاطمئنان إلى قوة ضمانات حرمة أراضيها. وتعرب سلوفاكيا عن استعدادها للمشاركة في تلك العملية.

واللغة الدبلوماسية حافلة بالرموز، ولكن حتى أكثر اللغات لطفاً لا يمكنها أن تخفي الحقيقة المجردة حينما يقتل الناس. وأصبحت الأعمال الوحشية والبشعة منتشرة في كل مكان. وتبث مباشرة في بيوتنا. وتجعلنا غير مباليين بأعمال العنف التي تحدث بعيداً. وفي الوقت نفسه، تؤدي إلى الشعور بأننا ولدنا في عالم غير آمن، تتساءل فيه الشعوب: أين هي مظلة الحماية الفعالة للأمم المتحدة؟

وقبل عام، لم نكن لنتصور الظهور المفاجئ لتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش)، التي أصبحت خطراً عالمياً في فترة زمنية قصيرة. وطغت على الجهود الطويلة الأجل التي يبذلها المجتمع الدولي في العراق. وتمثل أيديولوجية داعش وأفعالها مستوى غير مسبوق من الوحشية والاستخدام المتلوي لوسائل الإعلام للترويج لنفسها. وهي تمثل الأيديولوجية الخطيرة لفرض تغييرات على حدود الدول بطريقة عنيفة.

حجماً باستخدام القوة ضد البلدان الأصغر وعدم وجود نظام وقواعد دوليين يحظيان بالقبول والاحترام على الصعيد العالمي كانت درسا مؤلماً لنا جميعاً.

وقد حقق التعاون فيما بين الدول الكثير في العقود السبعة الماضية. واضطلعت الأمم المتحدة بدور هام في ذلك الدرب، لكننا لم نجتمع هنا للاحتفال بإحساس زائف بالنجاح. علينا أن نتجاوز ذلك إلى أبعد من مجرد تحديد التحديات. وسنكون قد أهدرنا الفرصة إذا تسببت اللياقة السياسية واللغة الدبلوماسية في الحد من قدرتنا على تحديد المشاكل ومناقشتها علانية وبجرية، تلك المشاكل التي تصيب علمنا والقارات والبلدان والمواطنين الذين نتمثلهم. ويجب ألا نخون الالتزامات التي قطعناها جميعاً بمبادئ الديمقراطية والسلام والأمن لكل مواطن على كوكبنا. علينا أن ننظر في المرآة لنرى ما فعله، وكيف فعله، ما الأخطاء التي نرتكبها أو التي ارتكبناها، وماذا الذي يمكننا أن نفعله على نحو أفضل. واعتقدنا أن عدد التراعات سينخفض تدريجياً مع نضوج حضارتنا وتطورها. لكننا اليوم نواجه الواقع المعاكس. وعدم الاستقرار يغدو الآن بشكل متزايد هو الوضع الراهن الجديد. إن عدم الاستقرار والفقر والكرهية عوامل أساسية ومحفزة للإرهاب، والإرهاب تهديد لا أحد في مأمن منه.

قبل عام، لم نكن لنتخيل نحن الأوروبيون أنه، بعد استثمار الكثير من الجهد في تحقيق السلام والاستقرار في قارتنا، سينشأ نزاع مسلح جديد في المنطقة المجاورة لنا. والتراع أمر خطير في طابعه وفي عواقبه على السواء. وقبل عشرين عاماً، تخلت أوكرانيا عن برنامجها النووي مقابل الحصول على ضمانات الأمن والسلامة الإقليمية الممنوحة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والصين، وفرنسا والاتحاد الروسي. واليوم، بدلاً من الاحتفال بالذكرى السنوية الهامة للإنجازات التي تحققت في مجالي الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية، نشهد

أنوه بتوصل مرشحي الرئاسة السابقين إلى اتفاق، ونعتقد أن ذلك سيسهم في تحقيق الاستقرار في أفغانستان. وسلوفاكيا على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدورها في مساعدة الشعب الأفغاني في هذا المسعى.

ويكتسي نزع السلاح أهمية حاسمة للقضاء على المصادر المحتملة لنشوب التوتر والتراع. ويعد التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة العام الماضي خطوة هامة صوب تحقيق المعايير القانونية المشتركة لتنظيم التجارة بالأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي ورصدها. وكانت جمهورية سلوفاكيا من بين الخمسين دولة الأولى التي صدقت على المعاهدة، ونأمل أن يسهم تنفيذها في القضاء على مخاطر تجارة الأسلحة غير المشروعة، وبالتالي، تعزيز الأمن على الصعيد العالمي.

وأخيرا وليس آخرا، فإن السلام والأمن والاستقرار شروط مسبقة لتحقيق التنمية. وتعد سيادة القانون والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان من العوامل الضرورية لكل مواطن. لكن علينا التصدي للتغيرات التي تحدث على كوكبنا والاستجابة لها وإيجاد حلول للمسائل العالمية التي قد تقضي على البشرية كالحرب النووية. ووفرت العولمة فرصاً لا حدود لها لمباشرة الأعمال الحرة، ولكنها أيضا أسفرت عن تحديات جديدة يجب علينا أن تصدى لها إذا أردنا أن نجعل الحياة على الأرض مستدامة - وتمثل بعض تلك التحديات في تغير المناخ، وأوجه التفاوت من حيث التنمية وتوزيع السلع والخدمات، والفقر وعدم المساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية.

وسلوفاكيا عضو مسؤول في المجتمع العالمي وستظل كذلك. ونشارك في المناقشات بشأن تمويل التنمية المستدامة، ونقدم تجربتنا عن التحول الاقتصادي. إن التحديات العالمية تتطلب اتخاذ إجراءات عالمية والوفاء بالمسؤولية الوطنية. ونحن على استعداد لأن نقوم بدورنا.

وتجسد التطهير العرقي والديني، الذي لن يتوقف عند حدود العراق أو سوريا أو البلدان المجاورة، ولكنها تطمح في الامتداد إلى خارج منطقة الشرق الأوسط. على المجتمع الدولي بأسره مسؤولية التصرف من أجل وضع حد لمعاناة ضحايا العنف الأبرياء وحماية الأطفال والنساء. واليوم، يجب علينا أن نقف متحدين في العراق وأن نمنع داعش من أن تترسخ في أراضي احتلتها ومن أن توطد قوتها العسكرية والاقتصادية.

إن الإيديولوجيات الاستبدادية والشمولية تتسبب دائما في المعاناة وتقييد الحقوق، والتراعات الداخلية، والظلم والقتل. ونحن جميعا على دراية تامة بما تكبده من ثمن فادح وعواقب كارثية. ومن بين العديد من المهام التي تواجه الأمم المتحدة، يجب عليها منع تلك الإيديولوجيات من أن تصبح ناجحة، وحماية حقوق الإنسان، واتخاذ كل التدابير الوقائية الممكنة بغية منع نشوب النزاعات وإحلال السلام المستدام.

إن سلوفاكيا، بتجربتها المباشرة المتمثلة في الانتقال من نظام شيوعي إلى الديمقراطية، تدعم الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق سلام مستدام. ونعزز إصلاح قطاع الأمن بوصفه أحد العوامل الرئيسية للنجاح في التنمية السلمية في المناطق الخارجة من النزاع، فضلا عن الدول التي تشهد تغييرا للنظام بغية تحقيق الديمقراطية. يمكن للمؤسسات الأمنية المستقرة مثل الشرطة والجيش الوفاء على نحو أفضل بواجبها المتمثلة في حماية حقوق الإنسان وحماية مواطنيها، لا سيما أضعف أفراد المجتمع، بمن فيهم النساء والفتيات.

وتفي الجمهورية السلوفاكية بنشاط بالتزاماتها نحو أفغانستان. ويقوم دبلوماسي من سلوفاكيا بقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ولا نزال مقتنعين بأنه عقب الانتخابات الرئاسية الأخيرة، ستمكن القيادة الأفغانية الجديدة من تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الوحدة الوطنية والاجتماعية، ومواصلة دعم المساعدة الدولية. ويسرني أن

اصطحب السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس ماهاما** (تكلم بالإنكليزية): أصبح التغيير هو الموضوع المهيمن في لغة المشهد الاجتماعي والسياسي اليوم. نتكلم عن الحاجة إلى تغيير السلوكيات والمواقف والقوانين. نتكلم عن الحاجة إلى إحداث تغيير في مجالات حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، في إدارة التعليم والرعاية الصحية. وقد أصبحنا نفهم مفهوم التغيير باعتباره عنصراً ثابتاً في حياتنا كبشر، وكمواطنين يعيشون في هذا العالم. لكن السؤال الذي نطرحه هو، هل يعني إحداث التغيير تلقائياً إحراز التقدم؟

وثمة مثل قديم أثق بأن الجميع هنا على دراية به: كلما تغيرت الأمور أكثر كلما ظلت على ما هي عليه. في بعض الأحيان، حينما أجد نفسي استمع إلى تقارير بشأن العديد من التطورات الأخيرة التي يشهدها العالم، يتبادر إلى ذهني هذا المثل مرة أخرى، يخالجي إحساس قوي بتكرار المشهد، وكأننا عشنا ذلك من قبل.

وحينما أستمع إلى التقارير الواردة عن أخذ الرهائن، وقطع الرؤوس بشكل وحشي، ينتابني إحساس بأننا نعيش مرة أخرى في عام ٢٠٠٤، وترد أنباء أسبوعاً بعد آخر عن قتل رهائن أجناب في العراق. حينما أستمع إلى التقارير الواردة بشأن إسرائيل وغزة، ينتابني شعور بأننا نعيش في عام ٢٠٠٥ مرة أخرى، وأن إسرائيل شنت عملية "أمطار الصيف"، تلتها مباشرة عملية "غيوم الخريف". كانت حالات الوفيات الناجمة عن ذلك في قطاع غزة بالمئات، وكان العديد من القتلى من الأطفال. وبالمثل، في الولايات المتحدة، أخذتني أنباء عن وحشية الشرطة ضد رجل أسود أعزل إلى الماضي إلى

أسندت شعوب العالم إلى الأمم المتحدة مسؤولية حصرية وعالمية ألا وهي: التصدي لانتهاكات السلام، وكفالة احترام القانون الدولي، وحماية حقوق الإنسان والتعامل مع الأخطار التي تهدد البشرية. فلنعمل جميعاً على كفالة أن تتمكن من الاستمرار في الاضطلاع بتلك المسؤوليات. كانت المنظمة على مدى عقود من الزمن، المنتدى الذي تتمكن فيه من ذكر أسماء المسؤولين عن قتل مواطنيهم على نطاق واسع، وأسماء القادة الذين يعبدون عقيدة الكراهية والتعصب، وأسماء الذين يفضلون استخدام الأسلحة على الاتفاقات والقانون الدولي. ولكن في الحالات التي فشلنا فيها في القيام بذلك، تسبب فشلنا في معاناة أشخاص أبرياء وموتهم.

نحن، الأمم المتحدة، ينبغي ألا نتخلى عن المثل الأعلى المتمثل في أننا ضمير العالم. ينبغي لمنظمتنا أن تكون السلطة التي تتمتع بالقدرة على تحديد التراعات والمشاكل ومنع اندلاعها وإيجاد حلول لها. علينا معاً أن نقوم بإقناع الشعوب في جميع أنحاء العالم بأننا نعمل على صون المعايير والمبادئ الدولية التي تقوم عليها الأمم المتحدة. وإذا أخفقنا في تحقيق ذلك في إطار الأمم المتحدة ذاتها، فإننا لن نتمكن من أن نكفل للبشرية عدم غلبة التزعة الشمولية والظلم والإفلات من العقاب والفساد.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية السلوفاكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أندري كيسكا، رئيس الجمهورية السلوفاكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**كلمة فخامة السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غانا.

الماضي تماما، يوم الإثنين، وبصفتي رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سافرت إلى ليبريا، سيراليون وغينيا - البلدان الثلاثة التي كانت الأكثر تضرراً بتفشي فيروس إيبولا. إنها بلدان تتعافى من النزاع. فالحروب الأهلية في ليبريا وسيراليون أثرت سلبياً أيضاً على غينيا، التي تتشاطر الحدود مع كلا البلدين. إنها بلدان كانت تكافح لإعادة بناء هياكلها الأساسية الاجتماعية والاجتماعية والاقتصادية. وحتى قبل تفشي فيروس إيبولا، كانت تعمل أصلاً بموارد محدودة، وعدد غير كافٍ من مرافق المعالجة ونقص في العاملين الطبيين المؤهلين.

وحتى الآن، هناك ٨٤٣ ٥ إصابة بفيروس إيبولا، بينها ٢ ٨٠٣ وفيات. وتتوقع منظمة الصحة العالمية أنه إذا لم تتم السيطرة على المرض، فإن عدد الحالات يمكن أن يرتفع بسهولة إلى ٢٠ ٠٠٠ إصابة قبل حلول تشرين الثاني/نوفمبر. وما يجعل فيروس إيبولا خطيراً جداً هو أن الفيروس يجعلنا نجروء على التنازل عن النوازع الموجودة في صميم جوهر إنسانيتنا - نزعنا إلى مواساة كل منا للآخر بالمحبة، واهتمام أحدنا بالآخر عبر القوة الشافية بلمسة، والحفاظ على كرامة أحبائنا حتى في الموت، بمراسم جنازة عامة وقبر محدد بصورة لائقة.

إن إيبولا أحد أمراض العزل. فهو يجعل أفراد الأسرة يخشون أن يعانق أحدهم الآخر. كما يجعل العاملين في الرعاية يخافون الاقتراب من مرضاهم. إنه يُرغم الأحياء على التخلي عن الطقوس الثقافية لغسل موتاهم وتكفينهم ودفنهم. فبدل ذلك، يوضع جثمان الميت في كيس خاص يُغلق بإحكام، ويُحمل على نقالة من قِبَل حاملين مؤقتين للنعوش في ملابس واقية، ويلقى به في قبر حُفِر حديثاً.

ومتلما تتجنب المجتمعات المحلية أفرادها المصابين بفيروس إيبولا وتنبذهم غالباً، فإن البطء الأولي في الاستجابة من قِبَل المجتمع الدولي بأشكال عديدة ترك البلدان المتضررة تكابد مصيرها منفردة ومعزولة. وفي زيارتي إلى تلك البلدان

عام ١٩٩٩، حينما أطلق أربعة من ضباط الشرطة في مدينة نيويورك الرصاص ١٩ مرة على أمادو ديالو المولود في غينيا ويبلغ من العمر ٢٣ عاماً، أو أخذتني إلى عام ١٩٩١، حينما ضرب خمسة من ضباط الشرطة في لوس أنجلوس رودني كينغ بوحشية.

وقد أدى كلا هذين الحادثين إلى غضب عام عارم، مثلما فعل مقتل مايكل براون البالغ من العمر ١٨ عاماً، بإطلاق النار عليه في فيرجسون بولاية ميسوري هذه السنة، مع رسالة وحيدة "لا عدالة. لا سلام".

فهل هذه الأحداث تشير إلى انكفاء صريح؟ وهل الألفة غير المريحة لبعض الأحداث العالمية الحالية تعني أننا لم نُحرز سوى تقدم ضئيل أو أي تقدم، على الرغم من التغييرات التي سعى العديد من الأفراد والمنظمات لتحقيقها؟ وأود أن أصدق أن الأمر ليس كذلك. بل أود أن أصدق أن أحداث الأوقات الأخيرة هي مجرد انتكاسات ستدفعنا إلى إيجاد حلول أكثر استدامة؛ إنها مجرد انتكاسات طفيفة على المسار المتعرج نحو التقدم الحقيقي.

وقد قال داغ همرشولد، الذي عمل بصفته الأمين العام الثاني للأمم المتحدة، من عام ١٩٥٣ حتى وفاته المفاجئة في تحطم طائرة عام ١٩٦١،

"إن السعي لتحقيق السلام والتقدم لا يمكن أن ينتهي في سنوات قليلة إما بالنصر أو بالهزيمة. فهذا السعي، بتجاربه وأخطائه، ونجاحاته وانتكاساته، لا يمكن أن يرتاح أبداً ولا أن يتم التخلي عنه مطلقاً."

وفي سياق الأشهر القليلة الماضية، منذ بدء تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، جرى تذكيري بأهمية هذه الكلمات وقابليتها للتطبيق معاً. فالتقدم الحقيقي لا يعتمد على النصر ولا الهزيمة؛ إنه يعتمد على المواظبة والمثابرة. ففي الأسبوع

ومن المؤسف أن أفريقيا معرضة بشكل خاص للإرهاب، لأن حجمها الهائل وتضاريسها الواسعة توفر للإرهابيين أماكن كثيرة جداً يختبئون فيها ويتخذون منها ملاذات آمنة. وبما أن أكثر من ٦٠ في المائة من سكان أفريقيا دون سن الخامسة والثلاثين من العمر، وأن عدداً كبيراً منهم يعيشون في فقر مدقع، فإن لدى الإرهابيين أيضاً فرصة لتجنيد أعضاء جدد، باستغلال جهل وخيبة أمل الشباب الذين يفتقرون إلى المهارات والتعليم وفرصة إيجاد عمالة مجزية.

إن انتشار التكنولوجيا جعل الوصول ممكناً حتى إلى أبعد المناطق النائية في القارة، عبر مكالمات هاتفية أو ضربة مفتاح على الحاسوب. وما يفعله ذلك هو تيسير التواصل داخل الخلايا وبين المنظمات الإرهابية. وقد يكون من التبسيط الشديد، إذا لم نقل قصر النظر، أن تعتقد دولة أنها تتعامل مع أية منظمة إرهابية مثل بوكو حرام، حركة الشباب، حركة أنصار الدين، تنظيم القاعدة، حزب الله، حركة طالبان، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو، مؤخراً، مجموعة خراسان. وبسبب المساعدة والتعاون القائم بينها، فقد أصبحت في الحقيقة مخالفة لمختلفة لكائن واحد. لذا، يتعين علينا بالحاح أن نعمل معاً بصفتنا هيئة واحدة متماسكة، موحدتين في معركتنا للدفاع عن حرياتنا وقيمتنا. وعلينا أيضاً أن نتواصل مع أنفسنا وفيما بيننا. كما علينا أن نتعاون ونقدم المساعدة والموارد لمكافحة ودحر الخطر المشترك الذي نواجهه.

ومنذ بداية الكساد العالمي، انخفضت عموماً معدلات النمو الاقتصادي، وأصبح الناس متشائمين بمستقبلهم إلى حد كبير. وهذا الشهر، نشر مركز بيو للأبحاث نتائج ٤٤ دراسة استقصائية قطرية أجريت في ربيع عام ٢٠١٤، لتقييم الرأي العام بشأن التغييرات الاقتصادية الكبرى في العالم. وبحسب النتائج، فإن متوسطاً عالمياً قدره ٦٩ في المائة من المعنيين غير سعداء بالطريقة التي تجري فيها الأشياء في بلدانهم. وهذا يشمل

الثلاثة، على الرغم من معرفتي أن بعض الخطوط الجوية قد علقت رحلاتها، صدمني أن أجد المطارات خالية كلياً. إن فيروس إيبولا ليس مجرد مشكلة ليبرية، ولا سيراليونية أو غينية؛ إنها ليست مجرد مشكلة لغرب أفريقيا. فيروس إيبولا هو مشكلة للعالم، لأنه مرض لا يعرف أية حدود.

ولا يمكننا تحمّل أن ندع الخوف يُيقينا بعيدين، أو ندعه يتنازل عن جوهر النوازع التي لا تُحدّد إنسانيتنا فحسب، بل تحفظ استدامتها. فعلينا أن نحمو الوصمة. ولتلك الغاية، عرض بلدي، غانا، استخدام عاصمته، أكرا، قاعدة عمليات للأنشطة الموجهة نحو احتواء المرض. وأود الإشادة بالأمين العام بان كي - مون ومجلس الأمن على إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا. وأود أيضاً التنويه والإشادة بالرئيس باراك أوباما وشعب الولايات المتحدة الأمريكية على التزامهما العظيم بمكافحة إيبولا.

لقد أعلن مسؤولو الصحة مرّات عديدة أنه نظرياً من السهل نسبياً وقف انتشار فيروس إيبولا لأن نقله يتم عبر الاتصال بسوائل جسدية. وقد قيل أنه من خلال التغييرات في سلوكنا وممارساتنا، يمكن لعامة الناس أن يقلصوا تعرّضهم للفيروس إذا لم يقضوا عليه. أما في الواقع، فقد استطاع فيروس إيبولا أن ينتشر سريعاً في غرب أفريقيا دون الإقليمية كلها بسبب ميوعة حدودنا.

إن التنقل الحرّ للأفراد والسلع والخدمات في جميع أنحاء غرب أفريقيا دون الإقليمية هو ما دأبت على تعزيزه في العقود الماضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهذا يتيح التفاعل والتجارة المتزايدة بين دولنا الأعضاء الـ ١٥. ولكن بدون وضع التدابير الوقائية الملائمة موضع التنفيذ، فإنه يمكن لتلك الميوعة أن تمكن أيضاً التنقل الحر للمرض، المخدرات، الأسلحة، تجار البشر والإرهابيين.

طفيفاً فقط. وتدابير الاستقرار المالي المحلية التي اتخذناها تعطي نتائجها فعلياً. ففي هذا الشهر وحده، فاجأت غانا أكثر منتقديها حماسة حين أطلقت ثالث سندات اليورو لديها بمبلغ بليون دولار. وهذا التعويم الناجح يشكل عودة ثقة المستثمر في آفاق الاقتصاد الغاني. والثقة واضحة في الارتداد الأخير لعملتنا المحلية، السيدي، التي ارتفعت بشكل ملحوظ مقابل عملات تداولها الرئيسية.

حين خاطبت هذه الجمعية في السنة الماضية (انظر A/68/PV.12)، أوضحت أن ما نريده في أفريقيا ليس التعاطف؛ بل الشراكة، والقدرة على إثبات وجودنا. وفي محاولة لإقامة تلك الشراكة، دخلنا في مناقشات مع صندوق النقد الدولي، وهو منظمة ليست غريبة عن عملية التقييم الذاتي وتنفيذ التغيير في السعي إلى التقدم الحقيقي. وفي الواقع، إن غانا وصندوق النقد الدولي قد تطورا كلاهما، وبات لدى الشراكة قدرة على إحداث نوع التحول الذي سينقل غانا من مراتب البلدان منخفضة الدخل من الشريحة الدنيا إلى بلد متوسط الدخل على نحو متكامل.

سيصادف العام المقبل الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عُقد في بيجين عام ١٩٩٥. وأود أن أذكر باعتزاز أنه سيصادف أيضاً الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء المجلس الوطني المعني بالمرأة والتنمية، الذي أعيدت تسميته منذ ذلك الحين إدارة الشؤون الجنسانية. ولدى غانا التزام قديم بتحسين حياة المرأة، وقد جعلت إدارتي الاستمرار في هذا التقليد أولوية. وفي الحقيقة، إنَّ جُلَّ ما نفعله، إذا لم يكن كله، منسجم مباشرة مع مجالات الاهتمام التي عدّها برنامج عمل المؤتمر العالمي. وتضمُّ إدارتي أحد أكبر عدد للنساء المعيّنات في مناصب عامّة في تاريخ غانا. فسبعة من وزراء حكومتنا نساء، شأن شاغلي عدة وظائف عليا

البلدان متقدمة النمو والنامية معاً. والمخاوف التي أعرب عنها تتقاطع مع طيف واسع من المسائل، مثل التضخم، البطالة، تفاوت الدخل والدين العام.

إنَّ بلدي غانا ليس استثناءً. فقد شهد الشعب في السنة الماضية زيادة في تكلفة المعيشة. ولم يؤدِّ انخفاض أسعار السلع الأساسية إلى هبوط في عائدات الضرائب من الشركات التي تعمل في غانا فحسب، بل أدى أيضاً إلى تراجع كبير في أرباح صادراتنا. وقد أسهم ذلك في شعور عام بعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وألقى قدراً كبيراً من الضغط على عملتنا المحلية، السيدي.

لقد شهد الغانيون طوال السنوات الـ ٢٢ الماضية تحسناً مطّرداً في ظروف بلدنا. وبعودة الديمقراطية وسيادة القانون، وستة انتخابات وانتقالات سلمية ناجحة للسلطة، أصبحت غانا مثلاً للبلدان الأفريقية الأخرى في التوجّه نحو الديمقراطية والقانون الدستوري. وقد أطمأنت ثقة المستثمر وزاد النمو. وسرعان ما اعتبرت غانا أحد أسرع الاقتصادات في العالم.

إنَّ هذا لم يجعلنا مُحصّنين أمام التحديات الاقتصادية التي كانت تواجهها بلدان عديدة عبر العالم - بل العكس تماماً. فعدم الاستقرار في أسواق السلع العالمية له تأثير مباشر على ميزانياتنا، وبالتالي على قدرتنا لتمويل تنميتنا. والانكماش العالمي كشف نقاط الضعف في مؤسستنا. فقد نُبّهتنا إلى ضرورة التغيير، والحاجة إلى إنشاء المؤسسات الملائمة للإدارة الاقتصادية الفعالة، مؤسسات ستعزز المناعة والقدرة على امتصاص ضربات أحداث أو نتائج غير متوقّعة بشكل أفضل. وهواحس الجمهور الغاني ومخاوفه مفهومة. فغانا، شأنها شأن بلدان أفريقية عديدة، مرّت بأوقات اقتصادية حالكة، وحظوظنا التي تبدو متغيرة، مع إلفتها غير المريحة، جلبت خوفاً من الانكماش. لكنّ ذلك كان مجرد انتكاسة، وتراجعاً

لا يمكنهم، ولا ينبغي لهم، أن يخضعوا لتلك الإغراءات. وقد أظهر التاريخ لنا مراراً وتكراراً أن تغيير العالم يبدأ بالقوة الكامنة في أيدي الناس، الأفراد العاديين. أو بعبارات أحد أعظم معلمي وقادة اللاعنّف، مهاتما غاندي، ”يجب أن تكون التغيير الذي تتمنى أن ترى في العالم“.

يُحيي اليوم أخوتنا وإخواتنا اليهود سنتهم الجديدة، ”روش هاشنا“. وأني أقول لهم ”عام سعيد.“ وفي الأسبوع المقبل، سيحتفل أخوتنا وإخواتنا المسلمون بعيد الأضحى، عيد التضحية. ولهم أقول، ”عيد مبارك.“ ولكم، سيادة الرئيس أقول، ”شكراً جزيلاً على الفرصة وعلى اهتمامكم الكريم“.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غانا على البيان الذي ألقاه للتوّ. اصطحب فخامة السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية.**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

اصطحب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس روحاني (تكلم بالفارسية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية):** سيادة الرئيس، أود في البداية أن أقدم لكم تهانتي الصادقة على انتخابكم المستحق بجدارة رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأعرب أيضاً عن تقديري

للخدمة العامة، وآمل أن كون عدد من أكبر من أن يُدرج في قائمة، هو مؤشراً على أننا نتجه نحو المثالية.

لقد قدّمنا للبرلمان مشروع قانون التركة بلا وصية، الذي يضمن أنه إذا توفي الزوج دون أن يكتب وصية، فإنّ الزوجة الباقية على قيد الحياة لن تُحرّم من أصولهما الزوجية. وقدّمنا أيضاً للبرلمان مشروع القانون المتعلق بحقوق ملكية الزوجين، الذي يضمن أنهما يستحقان نسبة عادلة من الممتلكات المكتسبة أثناء الاقتران. وهناك أيضاً تشريعات أخرى مصمّمة خصيصاً لتوفير الحماية للمرأة وتمكينها، مثل قانون العنف المتزلي، قانون مكافحة الاتجار بالبشر، مشروع قانون العمل الإيجابي والسياسات الجنسانية.

لقد تكلمت سابقاً عن العزل. وقليلة جداً الدول التي ذاقت نوع الإقصاء الذي عانته كوبا طوال عدة عقود مضت، نتيجة حظر الولايات المتحدة على ذلك البلد. وغانا تؤكد مجدداً موقفها بأنّ الحظر ينبغي أن يُرفع. وهي تدعو أيضاً إلى وقف لبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية. وقد أعربنا باستمرار عن دعمنا لحلّ قائم على وجود دولتين للقضية الإسرائيلية - الفلسطينية، حيث تتعايش الدولتان بسلام.

لقد وُجّه اهتمام العالم في هذه السنة نحو إلحاح معالجة المشكلة المتنامية الناجمة عن عدم المساواة والمخاطر التي تفرضها على سعينا الدؤوب للسلام. وإنني أودّ أيضاً أن أسترعي الاهتمام بالوجود المتفشي للتعصب الديني. ففي جذور جميع الأديان الرئيسية في العالم دعوة إلى الرحمة، الغفران، التسامح، السلام والمحبة. ومع ذلك، فإنّ استخدام العقيدة والتطرف الدينيين سلاحاً للعنف مستمر.

وفي هذا العصر من الإرهاب والاضطراب السياسي، ومن النزاع الوطني والإقليمي والعِرقي، قد يكون مغرياً استخدام أعمال قلة لتبرير الإساءة إلى الكثرة. وقد يكون مغرياً مزج الإيمان مع التعصب. لكنّ من ينشدون منّا عالمياً عادلاً وهادئاً

ومن أجل التصدي للأسباب الكامنة وراء الإرهاب، لا بد من تحديد جذوره وتخفيف منابعه. إن الإرهاب ينمو وسط الفقر والبطالة والتمييز والإذلال والظلم، كما أن ثقافة العنف تغذيه. ومن أجل استئصال التطرف، يجب علينا نشر العدالة والتنمية، وعدم السماح بتشويه التعاليم الإلهية لتبرير الوحشية والقسوة. ويزداد الألم عندما يسفك هؤلاء الإرهابيون الدماء باسم الدين، ويقطعون الرؤوس باسم الإسلام. ويسعون إلى الاستمرار في إخماد الحقيقة التاريخية التي لا تقبل الجدل، التي تستند لتعاليم جميع الأنبياء، من إبراهيم إلى موسى، ومن عيسى إلى محمد، والتي مفادها أن من قتل نفساً فكأنما قتل الناس جميعاً.

إنني مندهش لتسمية تلك الجماعات القاتلة نفسها إسلامية. ومما يبعث على الدهشة بدرجة أكبر أن وسائل الإعلام الغربية، تجارياً وتكرراً هذا الادعاء الكاذب، الذي يثير كراهية المسلمين. إن المسلمين الذين يذكرون إلههم يومياً بأنه رحمن رحيم، وتعلموا دروس العطف والرأفة من تعاليم نبيهم، يعتبرون مثل التشهير جزءاً من مخطط كراهية للإسلام.

لقد حولت الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها الغرب في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز، تلك الأجزاء من العالم إلى ملاذ للإرهابيين والمتطرفين. ويشكل العدوان العسكري على أفغانستان والعراق، والتدخل غير الملائم في التطورات في سوريا أمثلة واضحة على هذا النهج الاستراتيجي الخاطئ في الشرق الأوسط. وكجزء من نهج غير سلمي، يستهدف العدوان والاحتلال حياة ومعيشة الناس العاديين. ويؤديان إلى العديد من الآثار النفسية والسلوكية السلبية التي تتجلى اليوم في أشكال العنف والقتل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل وحتى إلى اجتذاب بعض المواطنين من أجزاء أخرى من العالم.

لمعالي السيد بان كي - مون على جميع جهوده. ويجدوني أمل حقيقي بأن تنقل دورة هذه السنة للجمعية العامة العالم، في حالته الحرجة الراهنة، خطوة أقرب إلى الأمن والسكينة لبني البشر، وهذا بالطبع هدف أساسي للأمم المتحدة.

إنني من منطقة من العالم حيث أجزاء عديدة ملتهبة حالياً بنيران التطرف والتعصب. وإلى الشرق والغرب من بلدي، يهدد المتطرفون جيراننا، ويلجؤون إلى العنف ويُريقون الدماء. إنهم لا يتكلمون لغة واحدة؛ ولا هم بلون بشرة واحد ولا من جنسية واحدة - لقد جاؤوا إلى الشرق الأوسط من أرجاء العالم. ولكن لديهم إيديولوجية وحيدة: العنف والتطرف. ولديهم أيضاً هدف وحيد: تدمير الحضارة، مما زاد بالتالي كراهية الإسلام، وأوجد تربة خصبة للمزيد من تدخل القوات الأجنبية في منطقتنا.

أشعر بأسف عميق وأنا أقول إن الإرهاب قد تعولم من نيويورك إلى الموصل، ومن دمشق إلى بغداد، ومن أقصى شرق العالم إلى أقصى غربه، ومن تنظيم القاعدة إلى داعش. لقد التقى المتطرفون في العالم ببعضهم البعض، ووجهوا دعوتهم التي تقول "يا متطرفي العالم اتحدوا". لكن هل نحن متحدون ضد المتطرفين؟

إن التطرف ليس مشكلة إقليمية يتعين على دول منطقتنا فقط التعامل معها. بل هو مشكلة عالمية. وقد ساعدت بعض الدول على صنعه، وتفشل الآن في الصمود أمامه. إن شعوبنا تدفع حالياً الثمن. ومناهضة الغرب اليوم هي وليدة استعمار الأمم. ومناهضة الغرب اليوم هو رد فعل لعنصرية الأمم. وقد وضعت وكالات الاستخبارات أسلحة في يد مجانين لا يستثنون أحداً الآن. ويجب على كل أولئك الذين اضطلعوا بدور في تأسيس ودعم تلك الجماعات الإرهابية، الاعتراف بأخطائهم التي أدت إلى التطرف. وعليهم الاعتذار ليس للأجيال الماضية فحسب، ولكن أيضاً للأجيال المقبلة.

إن الشرق الأوسط يتوق للتنمية وضجر من الحروب. إن لدى شعوب الأراضي الخصبة في الشرق الأوسط حق طبيعي في العيش في سلام ورخاء. لقد حرمهم الاستعمار في الماضي من هذا الحق. ويهدد شبخ الحرب والعنف أمنهم اليوم.

ثمة سياسيون ونخب معتدلة في منطقتنا تحظى بثقة شعوبها. إنها لا معادية ولا موالية للغرب. وإدراكا منها لدور الاستعمار في تخلف دولها، فإنها لا تهمل دور دولها في الوصول إلى التنمية التي تسعى إلى تحقيقها. إنها لا تعفي الغرب من آثامه، لكنها تدرك أيضا أوجه قصورها. ويمكن لأولئك القادة تولي مناصب قيادية نشطة من خلال الحصول على ثقة الناس في مجتمعاتهم، ويمكن لهم تأسيس أقوى التحالفات الوطنية والدولية ضد العنف.

إن أصوات هؤلاء القادة هي الأصوات الحقيقية للاعتدال في العالم الإسلامي. إنها تمثل الصوت المألوف للأفغاني الذي ضجر من الحرب، والعراقي ضحية التطرف، والسوري الذي يخشى من الإرهاب، واللبناني القلق من أعمال العنف والطائفية. وأعتقد أنه إذا كانت الدول التي تدعي قيادة التحالف تقوم بذلك لمواصلة هيمنتها على المنطقة، فإنها ترتكب خطأ استراتيجيا. وبالطبع، بما أن بلدان المنطقة، تعلم المعاناة بشكل أفضل، فإن بوسع تلك البلدان تشكيل تحالف أفضل، والاتفاق على تحمل مسؤولية القيادة في مواجهة أعمال العنف والإرهاب. وإذا رغبت الدول الأخرى في اتخاذ إجراءات ضد الإرهاب، فيجب أن تقدم الدعم لها. وأحذر من أننا إذا لم نستجمع كامل قوانا ضد التطرف والعنف، وإذا لم نوكل المهمة لأولئك في المنطقة الذين بوسعهم تحقيق النجاح، فلن يكون العالم آمنا لأحد.

حاولت في العام الماضي الوفاء بدور بلدي في تحقيق السلام على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال طرح اقتراح بشأن عالم ينبذ العنف والتطرف، وحظي بتأييد عام.

تنتشر أعمال العنف اليوم في أجزاء أخرى من العالم مثل الوباء المعدي. لقد آمنا دائما بأن الديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج. فالديمقراطية هي نتاج للنمو والتنمية، وليس الحرب والعدوان. والديمقراطية ليست منتجا تصديريا يمكن استيراده تجاريا من الغرب إلى الشرق. ولا تؤدي الديمقراطية المستوردة في مجتمع متخلف إلا إلى قيام حكومة ضعيفة ومنهكة.

وعندما تطأ أقدام الجنرالات القادة منطقة، لا تتوقعوا من الدبلوماسيين استقبالهم بحرارة. عندما تبدأ الحرب، تنتهي الدبلوماسية. وعندما تفرض الجزاءات، تبدأ أيضا كراهية عميقة لأولئك الذين فرضوها. وعندما تصبح أجواء الشرق الأوسط ذات صبغة أمنية، ستكون الاستجابة مماثلة. إن مصالح الدول الغربية مرتبطة في منطقتنا بإدراك معتقدات ورغبات الشعوب في إرساء حوكمة ديمقراطية في المنطقة.

وقد أثبت إنشاء تنظيم القاعدة وحركة الطالبان والجماعات المتطرفة الحديثة أنه لا يمكن للمرء استخدام الجماعات المتطرفة لمواجهة دولة معارضة، ويظل بمنأى عن عواقب تزايد التطرف. وتكرار مثل هذه الأخطاء، على الرغم من العديد من التجارب المكلفة، هو أمر محير. دعونا نتذكر أن إيران قد دعت الجميع إلى الحوار قبل العمل الإجرامي الذي حدث في ١١ أيلول/سبتمبر. كما دعونا أيضا إلى إقامة عالم ضد العنف والتطرف، قبل اندلاع الأعمال الوحشية العنيفة الحالية.

ربما كان بوسع قلة في العام الماضي، توقع النيران المتأججة اليوم، لكن العنف والتطرف الجامحين الآن يشكلان تهديدا مباشرا للعالم. ومن البديهي أنه من دون فهم دقيق لأسباب الحالة الراهنة، فإننا لن نكون قادرين على إيجاد الحلول المناسبة. وسنحذر اليوم، مرة أخرى من انتشار التطرف والخطر الناجم عن عدم كفاية الفهم لتلك الظاهرة والنهج غير الصحيح المتبع بشأنها.

لقد استمرت المفاوضات النووية بين إيران ومجموعة الـ ١+٥ خلال العام الماضي وفي الأشهر القليلة الماضية، بجدية وتفاؤل من كلا الجانبين. ويشير جميع المراقبين الدوليين إلى أن جمهورية إيران الإسلامية قد نفذت التزاماتها بحسن نية. وعلى الرغم من أن بعض الملاحظات والإجراءات من جانب نظرائنا قد خلقت بعض الشكوك فيما يتعلق بعزمهم وواقعتهم، نأمل في أن تؤدي المفاوضات الجارية إلى التوصل إلى اتفاق نهائي في المدة القصيرة المتبقية.

ونحن ملتزمون بمواصلة برنامجنا النووي السلمي، بما في ذلك التخصيب، وفي التمتع بكامل حقوقنا النووية على الأرض الإيرانية في إطار القانون الدولي. ونحن مصممون على مواصلة المفاوضات مع محورينا بجدية وحسن نية وعلى قدم المساواة معهم، على أساس الاحترام المتبادل والثقة وكذلك على القواعد والمبادئ الدولية المعترف بها، لإزالة شواغل كلا الجانبين. واعتقد أن الالتزام المتبادل بالتنفيذ الصارم للالتزامات والواجبات، وتجنب الطلبات المفرطة في المفاوضات من نظرائنا شرطان لا بد منهما من أجل نجاح المفاوضات. يمكن للاتفاق النهائي بشأن برنامج إيران النووي السلمي أن يكون بمثابة بداية للتعاون المتعدد الأطراف الرامي إلى تعزيز الأمن والسلام والتنمية في منطقتنا وخارجها.

إن شعب إيران، الذي تعرض للضغوط لا سيما خلال السنوات الثلاث الماضية نتيجة لاستمرار الجزاءات، لا يمكنه الوثوق بأي تعاون أممي بين حكومته والجهات التي فرضت الجزاءات ووضعت عقبات أمام قدرته حتى على تلبية احتياجاته الأساسية، مثل الأغذية والأدوية. فالجزاءات لا تفضي إلا إلى خلق عقبات تحول دون إتاحة المزيد من التعاون الطويل الأجل في المستقبل. إن شعب إيران مخلص لمبادئ وقيم معينة، على رأسها الاستقلال والتنمية والكرامة الوطنية. وإذا لم تكن تلك الحقيقة الواضحة بشأن أمتنا مفهومة من قبل شركائنا

إن إيران واحدة من أكثر الدول هدوءاً وأمناً واستقراراً في منطقة الشرق الأوسط المضطربة والعاصفة. وعلى جميع دول المنطقة أن تضع في اعتبارها أننا في نفس القارب. وبالتالي، نحن بحاجة إلى التعاون على نطاق واسع فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن المسائل الأمنية والدفاعية، بهدف التوصل إلى تفاهات مشتركة ودائمة. ولو كان بيننا مزيد من التعاون والتنسيق في الشرق الأوسط، لما وقع الآلاف من الفلسطينيين الأبرياء في غزة ضحايا لاعتداءات النظام الصهيوني.

ونحن في جمهورية إيران الإسلامية ننظر إلى التفاعل وبناء الثقة فيما بين دول المنطقة على أنهما ضروريان بشكل أساسي في حل النزاعات. ونحن نؤيد أي تدابير ترمي إلى تعزيز التعاون فيما بين الدول الإسلامية لمكافحة التطرف والتهديدات والعدوان، ومستعدون في هذا الصدد للقيام بدور دائم بناءً وإيجابي.

تواصل الجزاءات القمعية المفروضة على إيران، في استمرار لخطأ استراتيجي ضد دولة معتدلة ومستقلة في الظروف الحالية الحساسة في منطقتنا. دخلنا العام الماضي في حوار يتسم بأكثر قدر ممكن من الشفافية لبناء الثقة فيما يخص برنامج إيران النووي السلمي. وقد وضعنا المفاوضات الجدية والصادقة على جدول الأعمال، لا نتيجة للجزاءات أو التهديدات ولكن بسبب إرادة شعبنا. ونحن نرى أن المسألة النووية لا يمكن حلها إلا عن طريق التفاوض، والذين قد يفكرون في حلول أخرى يرتكبون خطأ فادحاً. وأي تأخير في التوصل إلى اتفاق نهائي لن يؤدي إلا إلى زيادة التكاليف - ليس بالنسبة لنا فحسب، بل ولاقتصادات وتجارة الأطراف الأخرى، فضلاً عن آفاق التنمية والأمن في منطقتنا. وينبغي ألا يشكك أحد في أن الحل التوفيقى والاتفاق بشأن هذه المسألة هما في صالح الجميع، ولا سيما دول المنطقة.

تقوم سياسة حكومة بلدي على مبدأ العمل باتجاه التفاعلات البناءة مع جيراننا على أساس الاحترام المتبادل مع التركيز على المصالح المشتركة. إن الفكرة القائلة بأن إيران تسعى إلى السيطرة على البلدان الإسلامية الأخرى في المنطقة هي أسطورة أججها في السنوات الأخيرة سياق مشروع الخوف من إيران. أولئك الذين يدعون مثل هذه الادعاءات يحتاجون إلى أعداء وهميين للإبقاء على التوترات وبث الانقسام والتزعاج، وبالتالي الضغط من أجل إعادة توزيع الموارد الوطنية بعيداً عن التنمية. ونحن نعمل من أجل وضع حد للخوف المتوهّم من إيران، لتمهيد السبيل من أجل بناء الشراكات الاستراتيجية مع جيراننا.

حذرت في العام الماضي من اتساع نطاق العنف والتطرف. وأحذر هذا العام أيضاً من أنه في حال عدم اتخاذ النهج الصحيح في التعامل مع هذه المسألة قيد النظر، فسنترب أكثر من منطقة مضطربة وعاصفة وبما له من انعكاسات على العالم بأسره. يأتي المخرج الصحيح من ذلك المأزق من داخل المنطقة، وليس من الخارج، ويجب أن يكون حلاً منصوباً عليه إقليمياً بدعم دولي.

وعد الله عز وجل في القرآن الكريم من آمنوا وعملوا الصالحات بأن يجعلهم خلائف في الأرض وأن يبدلهم من بعد خوفهم أمناً. ويحدوني أمل خالص في أن يسعى جيلنا إلى ترك كوكب الأرض مكاناً أكثر أمناً وتقدماً إرثاً منه للجيل القادم. أتمنى لكل الحاضرين موفور النجاح وكل التوفيق.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

في التفاوض وارتكبوا أخطاء فادحة في حسابات هذه العملية، فستضيع فرصة تاريخية استثنائية.

وكما تعلم الجمعية، وخلال المفاوضات النووية الجارية هذا العام، اتخذت الحكومة الإيرانية بعض المبادرات التي خلقت ظروفاً مواتية، الأمر الذي أدى إلى المرحلة الجديدة، وهي خطة عمل جنيف المشتركة. إننا مصممون على مواصلة نهج بناء الثقة والشفافية في هذه العملية. وإذا كان لدى محاورينا نفس القدر من الحماس والمرونة، وإذا تمكّننا من التغلب على المشاكل والتوصل إلى اتفاق طويل الأمد خلال الفترة المتبقية، فستنشأ عن ذلك بيئة مختلفة اختلافاً تاماً من أجل التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. سيتيح هذا مزيداً من التركيز على بعض المسائل الإقليمية الهامة مثل مكافحة العنف والتطرف في المنطقة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة المغيرة (عمان).

إن التوصل إلى اتفاق نووي نهائي شامل مع إيران سيكون فرصة تاريخية بالنسبة للغرب ليظهر أنه لا يعارض تطوّر الآخرين وتنميتهم وأنه لا يميز ضد أحد عندما يتعلق الأمر بالتقييد بالقواعد والأنظمة الدولية. يمكن لاتفاق كهذا أن يحمل رسالة سلام وأمن عالمية، بما يشير إلى أن السبيل الوحيد لتحقيق تسوية النزاعات هو عن طريق التفاوض والاحترام، لا من خلال النزاع والجزاءات.

شاركت أمة إيران العظيمة العام الماضي على نطاق واسع في الانتخابات الرئاسية الهادئة والمثيرة للإعجاب، وأيدت الخطاب المستبصر والأمل والاعتدال الحصيف. وبعد ذلك، دعمت حكومتها المنتخبة في جهودها لبناء البلد. وفي حين أن بعض البلدان المجاورة لإيران قد وقعت فريسة الحرب والاضطرابات، لا تزال إيران تنعم بالأمن والاستقرار والهدوء.

إن تونس اليوم مختبر الانتقال الديمقراطي السلمي في بلد عربي عاش طويلاً تحت الاستبداد. نحن نجرب المصالحة بين الديمقراطية والإسلام السياسي. نحن نجرب آليات الحوار الوطني المتواصل. نحن نجرب تقاسم السلطة بين المعتدلين من العلمانيين والإسلاميين. نحن نجرب طرق التصدي للثورة المضادة بالصبر والاعتدال وتصفية تركة الاستبداد بالعدالة الانتقالية. تونس هي أيضاً مختبر للانتقال الاقتصادي والاجتماعي. نحن نجرب سياسات بديلة لمحاربة الفقر لتحقيق تنمية شاملة مستدامة، تنمية لا تكون على حساب العاملين وإنما في مصلحتهم. تنمية لا تكون على حساب البيئة وإنما في تناغم معها. نحن نجرب موقفاً اقتصادياً يركز على العدالة الاجتماعية، ومن ثم، فإن تونس تنخرط تماماً في رؤية الأمم المتحدة وسياستها، سواء تعلق الأمر بالتصدي للاحتباس الحراري أو التنمية المستدامة انطلاقاً من عام ٢٠١٥، أو مبادرة "التعليم أولاً العالمية" للأمين العام؛ ناهيك عن التزامها بدعم كل السياسات الرامية لتحقيق السلم في العالم، خاصة في منطقتها، أي الفضاء العربي الذي نحن جزء منه، والفضاء الأفريقي الذي ندخله بقوة لتدارك الماضي والمشاركة في نهضته المرتقبة التي نعتز بها.

إن تونس تعيش تطورها هذا في قلب منطقة تشهد اليوم حرائق سياسية هائلة نكتوي ببعض نيرانها. فالجماعات المسلحة المتطرفة العابرة للحدود تستهدفنا منذ انطلاق الثورة بعنف أودى بحياة العديد من جنودنا ورجال أمننا، وذلك بنية واضحة لإجهاض المسار الديمقراطي وفرض بدائل ترفضها الأغلبية الساحقة لشعبنا.

كما يشكل الوضع المتقلب في ليبيا مصدر قلق لدينا لأن استقرار ذلك البلد الشقيق والجار جزء من استقرارنا. وكل أملنا أن يجد الإخوة في ليبيا طريق الحوار الوطني لبناء دولة مستقرة وديمقراطية متقدمة خارج كل تدخل عسكري أجنبي ليس من شأنه إلا أن يزيد الطين بلة. كل العقلاء داخل ليبيا

خطاب السيد محمد المنصف المرزوقي، رئيس الجمهورية التونسية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية تونس.

اصطحب السيد محمد المنصف المرزوقي، رئيس الجمهورية التونسية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمد المنصف المرزوقي، رئيس الجمهورية التونسية، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس المرزوقي: في البداية، أود أن أتوجه بأحر التهنية للسيد سام كاهمبا كوتيسا، ممثل دولة أوغندا الصديقة، لتوليه مهمة رئاسة الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وأريد أن أعبر عن شكري وتقديري للسيد جون آش وكل الفريق العامل معه، وإلى معالي الأمين العام، السيد بان كي - مون.

في هذا العالم الذي تتراحم فيه الأخبار السيئة وتحجب عمل قوى الخلق والتعافي والتصحيح، أريد أن أبشركم بأن تونس تواصل انتقالها السلمي نحو الديمقراطية. نجحنا في القضاء على نظام دكتاتوري فاسد بأقل التكاليف الإنسانية؛ وأدرنا مرحلة انتقالية صعبة في إطار حوار وطني شامل؛ وكتبنا دستوراً توفيقياً أَرْضَى كل الأطراف؛ وبنينا مؤسسات الدولة الديمقراطية. ونحن نستعد للانتخابات التشريعية والرئاسية التي ستجرى بنهاية العام الحالي لتجعل تونس بلداً ديمقراطياً مستقراً ومولياً وجهه نحو المستقبل الأفضل. حقاً، هناك قوى داخلية وخارجية سعت، ولا تزال، لتخريب انتقالنا الديمقراطي عبر العمليات الإرهابية والاعتقالات السياسية. لكن شعبنا مصمم العزم على مواصلة المسار وإنجاحه مهما كانت الاعتداءات التي تخطط لها قوى الشر.

مستويات غير مسبوق في المنطقة هي اليوم أكبر خطر لا على بعض الأنظمة، وإنما على الدول وحتى على الحضارة العربية الإسلامية نفسها، ناهيك عن السلم في العالم. هذا ما يجعل من الأمر قضية أخطر من أن يعهد بحلها للشرطة والجيش. إنها في الأساس معركة قيم وتصورات ومشاريع، وبالتالي، لن تُربح إلا بسياسات جريئة تأخذ بعين الاعتبار كل هذه المستويات. وما نحن بأمس الحاجة إليه أنظمة متصالحة مع شعوبها، تطلق سراح كل السجناء السياسيين، وتعتمد الحوار الوطني مع كل مكونات الطيف السياسي المعتدل والملتزم بالعمل السلمي، وتقبل بالشراكة في الحكم، وتجعل الاقتصاد في خدمة الأغلبية، وتنشر التعليم المطور للفكر وتُعلي راية قيم تمزج بين المشروع التحرري في ثقافتنا العربية الإسلامية ومنظومة حقوق الإنسان التي تجمعنا بكل الأمم. مثل هذه السياسات وحدها الكفيلة بتوحيد مجتمعات لا تكره شيئاً قدر العودة للاستبداد، خاصة المقنع بالدين، وتريد العيش في مجتمعات آمنة همها الأوحاد تحسين مستوى المعيشة وفتح الآفاق أمام الأجيال الصاعدة.

إن بعض الدول الكبرى دعمت الاستبداد في بلداننا طيلة عقود بحجة دعم الاستقرار، متجاهلة عمق وقوة مطالب النخب بالحريات والحقوق ومطالب عامة الشعب بالعدالة الاجتماعية. وحتى لا تكرر نفس الخطأ، عليها باستخدام نفوذها لدفع كل أنظمة المنطقة لإصلاح البيت الداخلي في أسرع وقت. أما الركون إلى الحلول العسكرية وحدها فلن يؤدي إلا لمزيد من التورط في حروب عبثية تزيد في اشتعال حرائق باتت تهدد العالم بأسره.

وفي هذا الإطار، نطالب بقوة برفع الحصار عن غزة وتمكينها من مرفأ ومن مطار، وليس من فتح المعابر الحدودية فحسب، تمهيداً لتحقيق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني، وأساساً حقه في دولته المستقلة الآمنة المتواصلة جغرافياً، وعاصمتها القدس الشرقية. إن مئات الآلاف من أهل غزة

وخارجها يدركون أهمية تشجيع الحل السياسي السلمي ودعم كل الجهود لبناء أوسع وفاق وطني يحفظ أمن ليبيا ووحدها، ويجعل منها واحة للاستقرار والازدهار، وهو ما تتمناه من صميم الفؤاد لأشقائنا وجيراننا الذين تربطنا بهم من القدم أوثق الروابط.

إننا نلاحظ ببالغ القلق استشرى العنف في كامل الواجهة الشرقية للوطن العربي، وبلغه مستوى من الهمجية غير مسبوق تمثل في قطع الرؤوس والأيدي وإعدام الأسرى. وإننا ندين بشدة هذا العنف المشين، وندين خاصة الاعتداء على إخواننا المسيحيين وعلى كل الأقليات الدينية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من تاريخنا وحضارتنا العربية الإسلامية. إننا نتبرأ ونحجل منه، خاصة وهو يلصق نفسه بالإسلام ويدعي الكلام باسم إلهنا الذي عرّف نفسه بأنه الغفور والرحمن الرحيم. إله سن في القرآن أن "من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً (من سورة المائدة). كم من مرة قتل المتطرفون البشرية جمعاء خلال الأشهر الأخيرة، علماً بأن الأغلبية الساحقة للعنف الأعمى الذي تمارسه المجموعات المتطرفة هم من العرب ومن المسلمين. لا شيء يبرر عنفاً بلغ قمماً مرعبة أو يغفر له آثامه. ومرة أخرى، ندين إعدام الأسرى من العرب والمسلمين ومن الغربيين، فرنسيين أو أمريكيين على حد سواء، فنحن كلنا بشر، نحن كلنا أبناء الأمة البشرية، لكن علينا معرفة أسباب تلك الظاهرة حتى نعالجها من جذورها.

إن ما نشهده اليوم من عنف ومن عنف مضاد هو محصلة خمسة عقود من سياسات خاطئة، سياسات استبداد حرمت الحقوق والحريات الأساسية، سياسات اقتصادية كدست الثراء على ضفة والفقير على ضفة أخرى، سياسات أرادت توظيف الدين في خدمة السياسة، فانقلب السحر على الساحر. إن التنظيمات التي رفعت التشدد والعنف إلى

المحكمة الدستورية الدولية، ومهمتها إسداء النصح لكل الشعوب المتحررة بخصوص وضع دساتيرها، وأيضاً الحكم بلا شرعية الانتخابات المزيفة ولا شرعية أنظمة تحكم بالقوة في مخالفة صريحة للشرعية الدولية المتمثلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية التي تشكل في الواقع دستوراً إنسانياً. لقد لاقت هذه الفكرة صدى واسعاً في المحافل الأكاديمية وانتظمت بخصوصها ملتقيات دولية، وقادت إلى عديد من الدراسات. وها نحن، من جديد، نطلب دعم الدول الديمقراطية لكي يعرض هذا المشروع على الهيئة القانونية المختصة في الأمم المتحدة.

ونأمل أن ترى هذه المحكمة الدستورية الدولية النور وأن تصبح أداة فعالة لردع المستبدين ودعم المناضلين من أجل الديمقراطية والمساهمة في الإسراع بنهاية أنظمة شكلت دوماً، وستشكل في كل مكان وزمان أكبر مصدر للعنف ضد شعوبها وأكبر عامل من عوامل الحرب بين الشعوب. إن أملي وطيد ألا تأخذ ولادة هذه المحكمة كل العقود التي تطلبها ولادة المحكمة الجنائية الدولية، وأن تكون تونس العاصمة هي المدينة التي تتشرف باحتضان مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة التي انفردت بها مدن الشمال المتقدم، وآن الأوان للتفكير في حق مدن الجنوب المتحررة في استضافة البعض منها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية التونسية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمد منصف المرزوقي، رئيس الجمهورية التونسية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الذين يعيشون اليوم في العراق يستصرخون ضمائركم لكي يعاد إعمار غزة في أقرب الأوقات ويعود الأطفال لمقاعد الدراسة والضحك واللعب في ساحات المدارس المدمرة. نسأل الله أيضاً أن يتوقف كابوس الشعب السوري برحيل الدكاتاتور وتشكيل حكومة وحدة ومصالحة وطنية ستحتاج لدعم دولي واسع لإعمار سوريا، هذا البلد العظيم الذي أعطى دوماً وبسخاء الكثير للأمة العربية وللحضارة الإنسانية، وعلينا جميعاً أن نرد له بعض جميله.

إن تونس، كبلد عضو حريص على تطوير أداء الأمم المتحدة، ترى من الضروري أن تواكب هيئاتها التغييرات الهائلة في العالم، وأن تحتفل بعيد ميلادها السبعين في السنة المقبلة وقد خطونا خطوة جادة في طريق توسيع قائمة الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وتونس تؤيد انضمام ألمانيا واليابان والهند والبرازيل إلى قائمة الأعضاء الدائمين. وهذه خطوة يجب أن تتلوها خطوات أخرى ترى تمثيل أفريقيا والعالم العربي والأمم والتجمعات الكبرى، لكي يعكس مجلس الأمن العالم الحقيقي الذي نعيش فيه، وهو عالم لا علاقة له بعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. لقد انتهت تلك الحرب بهزيمة الدكتاتورية النازية والفاشية، ثم رأينا انهيار الدكتاتورية الشيوعية، وتلك المسترة بالوطنية والقومية. إلا أن الديمقراطية، رغم اكتساحها العالم في أقل من نصف قرن، مهددة في عالم تتفاقم مشاكله المناخية والاقتصادية والسياسية، وقد نشاهد بأسرع مما نتوقع ردة فعل استبدادية تفاقم تلك الصعوبات. لذلك، يتعين على كل الشعوب الحرة حماية مكتسباتها من الديمقراطية والعمل على توسيع رقعتها بتوفير كل آليات التعهد والحماية والوقاية.

إنه أمر جميل جداً أن تكون لنا محكمة جنائية دولية لمعاقبة المستبدين الذين أحرموا في حق شعوبهم؛ لكن، من الضروري أن تكون لنا أيضاً أداة للوقاية من انتصاهم وبقائهم طويلاً في الحكم. لذلك، اقترحت تونس فكرة

وقد اتفقنا على جدول أعمال من خمس نقاط موضوعية، توصلنا إلى اتفاقات بشأن ثلاثة منها، ألا وهي التنمية الريفية الشاملة، والمشاركة السياسية، ومشكلة المخدرات غير المشروعة. فيما يتعلق بأولى تلك المجالات، اتفقنا على الاستثمار بشكل غير مسبوق في التنمية الزراعية، والعمل على إتاحة حصول المزارعين على الأراضي وتحقيق مستوى معيشة أفضل للأسر التي تعمل بالزراعة. وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية، فإن ما نسعى إليه بسيط جداً. نريد توسيع نطاق ديمقراطيتنا من أجل بناء السلام وتشجيع مشاركة المواطنين، وقطع الصلة بين السياسة والسلاح إلى الأبد. أما بالنسبة لمشكلة المخدرات غير المشروعة، فقد اتفقنا على مواصلة تفكيك هياكل عصابات المخدرات، والتشجيع على زراعة بدائل من المحاصيل الوطنية ووضع برنامج للتنمية البديلة ومعالجة مسألة الاستهلاك من منظور الصحة العامة.

ويشمل الاتفاق أيضاً التزاماً من جانب القوات المسلحة الثورية لكولومبيا بالإسهام بصورة فعالة في التوصل إلى حل نهائي لمشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، علاوة على إنهاء أي صلة محتملة به.

وقد كان إخلاء كولومبيا من الكوكا والتزاع حلماً مستحيلاً قبل بضع سنوات أو عقود فحسب. واليوم، فإن بوسعي أن أؤكد أن ذلك قد أصبح إمكانية حقيقية. فقد شرعنا بالفعل في إجراء مناقشات تتعلق بالنقطتين الموضوعيتين الأخيرتين من الخطة وهما: الضحايا وإنهاء التزاع. لقد خلفت هذه الحرب الملايين من الضحايا الذين لم يكن لهم أي صوت من قبل، في حين أصبحوا الآن في قلب العملية. وما زلنا نعمل من أجل إعمال حقوق الضحايا في العدالة ومعرفة الحقيقة وجبر الضرر وعدم تكرار ما حدث لهم. بل نعمل في المقام الأول على كفالة ألا يكون هناك مزيد من الضحايا.

**خطاب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطحب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

**الرئيس سانتوس كالديرون (تكلم بالإسبانية):** أولاً، وباسم حكومة كولومبيا، أود أن أهنئ السيد كوتيسا على انتخابه رئيساً للجمعية العامة، وأن أعرب عن دعم كولومبيا لعمله من أجل النهوض بخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ التي تستجيب للتحديات الراهنة للبشرية. إن أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت مؤخراً بعد عملية مفاوضات مفتوحة وشفافة وشاملة ينبغي أن تكون في صميم خطة العمل تلك.

وفي عالم يعج بالأخبار السيئة والحرب والإرهاب والأمراض، أود أن أقدم بصيصاً من الأمل للجمعية. فبعد أكثر من نصف قرن من التزاع، ستنعم كولومبيا بالسلام قريباً. وإذا ما حققنا ذلك الهدف الذي سعى الكولومبيون طويلاً إلى تحقيقه دون جدوى، فثمة أمل في تحقيق السلام في أي مكان في العالم، مهما بدت صعوبة ذلك الآن. واليوم، أستطيع أن أقول للمجتمع الدولي إننا أقرب من أي وقت مضى لتحقيق ذلك السلام. والعملية التي شهدتها هافانا على مدى العامين الماضيين مع جماعة حرب العصابات المعروفة بالقوات المسلحة الثورية لكولومبيا عملية جادة وواقعية وذات مصداقية وفعالة وأسفرت عن نتائج ملموسة.

وسوف نواجه - حين تبدأ مرحلة ما بعد انتهاء النزاع - تحديات هائلة في إعادة إدماج الأشخاص الذين تم تسريحهم، وفيما يتعلق بكفالة وجود الدولة في المناطق المتضررة من النزاع، علاوة على ضمان توفر الأمن المدني. ويكتسي دعم وإسهامات المجتمع الدولي أهمية بالغة في ذلك الصدد، وندعو إلى تقديم ذلك الدعم. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للعديد من الدول والوكالات المتعددة الأطراف، وخاصة الأمم المتحدة - على التزامها بعملية السلام وعلى عزمها على تقديم جميع أشكال الدعم ليس الآن فحسب، بل في المستقبل أيضا ونحن نواصل تنفيذ تلك الاتفاقات في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

وقد ذكرت ما يلي في الخطاب الذي ألقيته بمناسبة تنصيب لتولي رئاسة كولومبيا لفترة ولاية ثانية في ٧ آب/أغسطس، وأود أن أكرر ذلك اليوم أمام دول العالم قاطبة: وفي حين تستخدم النزاعات في جميع أنحاء العالم، فإن كولومبيا تتطلع إلى أن تنقل إلى البشرية نبأ سارا مفاده أن النزاع المسلح في نصف الكرة الغربي قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من الانتهاء. وإذا ما كللنا بالنجاح - وهو ما نتوقه بالفعل - فسنكون على استعداد لتشاطر خبرتنا مع البلدان الأخرى. ونحن على يقين بأن من شأن حالتنا هذه أن تصبح نموذجا ومناورة للأمل في إنهاء النزاعات الأخرى التي يشهدها العالم.

ونحن نسعى إلى إحلال السلام في كولومبيا لأننا نتألم لمعاناة مواطنينا. فكفانا ضحايا، وكفى مشاركة المزيد من النساء والأطفال في الحرب. ولذلك، فإننا ندرك آلام العديد من الأمم التي تعاني من الحرب ومن الفظائع التي لا توصف ونعرب عن تعاطفنا معها. ويجب القول أنهما تعزيان إلى عجز المجتمع الدولي. ونحن لسنا غافلين عن معاناة أولئك الذين يقيمون في بلدان مثل سوريا والعراق وليبيا وأوكرانيا، وفي مناطق أخرى كمنطقة الساحل. ونعرب عن إدانتنا للإرهاب

وفي حادثة أرى أنه لم يسبق لها مثيل في تاريخ العالم، ها هم ممثلو الضحايا يوضحون حالهم ويكشفون عن الآلام التي عانوها، فضلا عن تحديد توقعاتهم أمام الحكومة ومقاتلي حرب العصابات. ويمثل الضحايا أبرز الشخصيات المشاركة في السلام الذي نسعى إليه، فضلا عن كونهم من أهم الجهات المستفيدة منه. لقد أتاحت الفرصة لكونستانتا توربي - التي ترمز إلى شجاعة المرأة في بلدي، والتي فقدت معظم أفراد أسرتها على أيدي العصابات المسلحة - لكي تواجه المعتدين عليها وتحقق في عيونهم مباشرة وهي تستمع إلى خالص عبارات الندم التي أعربوا عنها. وعلى حد قول السيدة توربي نفسها فإن "الضحايا يعوضون عن آلامهم الآن بالأمل في تحقيق السلام". وبالمثل تمكنت امرأة أخرى، هي السيدة خوانيتا باراغان، التي أمضت سنوات عديدة من شبائها في صفوف القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، من القول إلى قادتها السابقين في هافانا: "أرجو ألا تجدوا مزيدا من الأطفال كي يخوضوا الحرب التي تشنوها أنتم". واليوم تود السيدة باراغان أن تعمل محامية وأن تسخر جهودها لمصلحة الأطفال. وهناك الكثير من الحالات والأصوات التي يصغى إليها الآن في نهاية المطاف.

وأنشأنا أيضا لجنة فرعية يشارك فيها أفراد عسكريون وأفراد شرطة ما زالوا في الخدمة. وقد شرعت هذه اللجنة الفرعية في النظر في التفاصيل المتعلقة بعملية ثنائية ترمي إلى وقف إطلاق النار بصورة حاسمة، فضلا عن تسريح مقاتلي حرب العصابات ونزع أسلحتهم عند التوقيع على الاتفاق النهائي. وعليه، فإن بإمكانني أن أبلغ المجتمع الدولي الآن بأن كولومبيا قد أحرزت تقدما كبيرا في جهودها الرامية إلى إنهاء ذلك النزاع المسلح الذي ألحق بنا أضرارا بالغة، بل أثر سلبا على المنطقة والعالم بأسرها بالضرورة.

شجعت كولومبيا على نحو جدي إجراء مناقشة فنية هادفة بشأن الأساليب والنتائج التي أسفر عنها ما يسمى بالحرب على المخدرات. ومع أنه لم يتم الفوز بهذه الحرب بعد، فقد حققنا بعض النجاح ذي الصلة على صعيد نصف الكرة الغربي. وفي هذا الصدد، فقد حققنا في الأسبوع الماضي - في الجمعية العامة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية المعقودة في غواتيمالا - توافقاً في الآراء على مستوى نصف الكرة الغربي بشأن العديد من المواقف، واعتمدنا قراراً يدل على أن بوسعنا المضي قدماً معاً بهذه المسألة.

وسوف تساعدنا تلك النتائج على أن نكون أكثر استعداداً لنتمكن من إحراز التقدم في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المخدرات المقرر عقدها في عام ٢٠١٦. لقد بينتُ للكولمبيين، في خطاب التنصيب الذي ألقيته في الشهر الماضي بمناسبة فترة ولايتي الثانية، الرؤية التي ستوجه أعمالنا في المستقبل. وأود أن أجعل من كولومبيا بلداً للسلام والمساواة، وأن يكون أكثر البلدان تعليماً في أمريكا اللاتينية بحلول عام ٢٠٢٥. وفي الوقت نفسه، توجهن هذه الرؤية أيضاً نحو أهداف التنمية المستدامة المستقبلية للفترة ما بعد عام ٢٠١٥، وهي أهداف طموحة وتتصدى لأكثر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجهها البشرية إلحاحاً. ويساعدنا المناخ الاقتصادي المشجع الذي تشهده كولومبيا، من قبيل التقدم المحرز في المؤشرات الاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق بالحد من معدل الفقر وإيجاد فرص العمل، فضلاً عن عملية السلام، على أن نؤمن أن بإمكاننا تحقيق هذه الرؤية. وها هي كولومبيا، التي تتغلب على الفقر، قد استعادت السيطرة على إقليمها، وتواصل تحقيق النمو على أعلى المستويات العالمية، علاوة على أن لديها سياسات ناجحة بشأن تحقيق المساواة الاجتماعية كي تكون أكثر إنصافاً. ثم إنها البلد الذي لا يزال يسعى إلى السلام.

الوحشي الذي يمارسه تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام". ونحن لسنا غير مبالين إزاء معاناة العديد من الأسر في فلسطين وإسرائيل التي تقع ضحية للمواجهات المسلحة، ولا للخسائر في الأرواح من جراء الأوبئة من قبيل وباء الإيبولا في أفريقيا.

وإذ تقترب من مرور الذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة، فإننا نمر بلحظة حاسمة فيما يتعلق بتوطيد النظام الدولي الذي تجسده الأمم المتحدة. ولا ريب أن الاحترام الكامل للقانون الدولي وللمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أمر أساسي للتوصل إلى حلول دائمة بهدف التغلب على النزاعات وإحراز التقدم في الوفاء بالتطلعات المشروعة للشعوب. ويجب علينا في حال المواجهات، أن نستعيد المبادئ الأخلاقية التي تشكّل عنصراً أساسياً بالنسبة للوضع الإنساني. ويجب أن يكون الأطفال والنساء والمدنيون بمنأى عن هذه المآسي.

وتفضّل كولومبيا الحلول السياسية المتفاوض عليها. ويجب علينا اليوم أن نثير المسائل التي ليست خطافية فحسب، بل حقيقية أيضاً. فلماذا لا يزال هناك أشخاص يعارضون السلام؟ ولماذا لا يزال البعض يرى أن الحرب هي المخرج الوحيد؟ ربما يفعلون ذلك لأنهم سيفقدون سطوتهم ما داموا قد دأبوا على كسب سبل عيشهم من الحرب وجني الأرباح منها. وعليه، فإنه ليس باستطاعتهم أن يتصوروا كيف يمكن أن تكون الحياة بدونها. ويجب علينا أن نقنع دعاة الحرب بأن هذا ليس هو السبيل، وأن نحوّهم إلى دعاة للسلام. وذلك هو عين ما نفعله في كولومبيا. ويجب أن نفعل الشيء ذاته في كل ركن من أركان الكرة الأرضية. فقد أنشئت الأمم المتحدة تحديداً لمنع نشوب النزاعات وللسعي إلى إحلال السلام.

ولا ريب أن تجارة المخدرات والاتجار بها يغذيان النزاعات في كولومبيا وفي أماكن أخرى من العالم. وقد

كلمة السيد هيري مارسيل راجاوناريمامبيانيا  
راكوتواريمانانا، رئيس جمهورية مدغشقر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن  
إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية مدغشقر.

اصطحب السيد هيري مارسيل راجاوناريمامبيانيا  
راكوتواريمانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى قاعة  
الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة،  
يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مارسيل  
راجاوناريمامبيانيا راکوتواريمانانا، رئيس جمهورية مدغشقر،  
وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس راجاوناريمامبيانيا راکوتواريمانانا (تكلم  
بالفرنسية): أود، على غرار من سبقوني، أولاً وقبل كل  
شيء، أن أهنيئ، باسم وفد جمهورية مدغشقر، وبالأصالة  
عن نفسي، معالي السيد سام كهامبا كوتيسا، على انتخابه  
رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. فهو ذخر  
لبلده جمهورية أوغندا، ومصدر اعتزاز للقارة الأفريقية برمتها.

ومن ثم أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على  
التزامه بتحقيق السلام والتنمية في العالم، وللأعمال التي يضطلع  
بها على رأس المنظمة. وأغتتم هذه الفرصة أيضاً لكي أعرب  
له وللفريقه بصورة رسمية عن امتنان الشعب الملبغاشي على  
الاهتمام الخاص والموارد التي حشدتها منظومة الأمم المتحدة  
بهدف الإسهام في المرحلة القصوى الحاسمة لتلك العملية التي  
وضعت حداً للأزمة في مدغشقر. ونحن ممتنون أيضاً للدور  
الهام الذي ما زالت تضطلع به الأمم المتحدة عن طريق العمل  
جنباً إلى جنب مع مدغشقر وشعبها. وإن من طبيعة الحال أن  
أعرب عن ذلك الامتنان للمجتمع الدولي بأسره، الذي كان  
دعمه حاسماً في إيجاد تسوية سلمية للأزمة الملبغاشية.

وإن بوسعي أن أتصور الأمر نفسه بالنسبة لأمريكا  
اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تماماً كما أتصوره لبلدي -  
أي أن بإمكاننا أن نكون منطقة للسلام وتحقيق المزيد من  
المساواة، وأن يكون لدينا مستوى تعليمي أفضل، منطقة  
قادرة على الانتقال من الاقتصادات القائمة على الموارد إلى  
الاقتصادات القائمة على المعرفة، منطقة تكون فيها ريادة  
الأعمال والابتكار محركين دافعين للتنمية، ومنطقة تستطيع  
فيها الشركات التي تتسم بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية أن  
تحول مستقبلنا.

وكما قلت في هذه الجمعية في عام ٢٠١٠ (انظر  
A/65/PV.15)، فإنه ينبغي أن يكرس هذا العقد لأمريكا  
اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والآن، أود أن أكرر أمام  
دول العالم قاطبة، النداء نفسه الذي وجهته إلى منطقتي:  
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بأن تظل مخصصة في  
ذلك العزم. وأوجه إلى المجتمع الدولي نداءً حاراً بأن نبذل  
قصارى جهدنا كي نكفل تغلب الروح الإنسانية على الحرب.  
وسنضل الطريق حين ننظر إلى المآسي التي تعاني منها البشرية  
دون أن نتألم لها ودون أن يستيقظ لها العالم ويشرع في اتخاذ  
الإجراءات الحازمة للتصدي لها. ولا يمكننا أن نسمح لأنفسنا  
بأن تموت ضمائرننا وألا تصدمنا فظائع الحرب. وها قد حان  
الوقت لأن نستيقظ وقد آن وقت العمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود باسم الجمعية  
العامة، أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي  
أدل به للتو.

اصطحب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس  
جمهورية كولومبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

إن موقع مدغشقر الاستراتيجي في المحيط الهندي، على مفترق الطرق البحرية المختلفة ذات الأهمية الحيوية من أجل التجارة العالمية، يعني أنه يجب علينا العمل على الحفاظ على مناطق صيد الأسماك والمحميات البحرية لدينا. والخطر كبير من القرصنة والإرهاب والاتجار غير المشروع بجميع أنواعه. ولا بد من اتخاذ تدابير في هذا الصدد، في إطار تعاون دولي نشط لحماية المنطقة.

زادت الحكومة الملغاشية أيضاً من امتداد المناطق المحمية لتغطي أكثر من ١٠ في المائة من البلد، أو ٦ ملايين هكتار على الأقل، بالتعاون مع شركائها. وتم إدراج مشاريع إعادة التحريج واسعة النطاق الهادفة إلى استدامة إنتاج الأخشاب والحطب على المدى الطويل في جدول أعمال الحكومة من حيث الالتزامات. نعزز أيضاً ترسانتنا القانونية من خلال التصديق على العديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك تعديل الدوحة المدخل على بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق.

بعد أكثر من خمس سنوات من الأزمة السياسية، بما في ذلك الجزاءات وتدابير الإيقاف من جميع الأنواع، أصبح من الواضح أن معظم الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق في مدغشقر بحلول عام ٢٠١٥. غير أن البلد ملتزمة بتركيز جهودها الإنمائية على السكان وبدأت المشاريع الكبرى في بعض القطاعات الرئيسية مثل التعليم، والصحة، والعمالة، والأمن، والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات والبنى التحتية. وبالتالي، فإن معدّل التحاق الفتيات بالمدارس قد فاق بكثير معدّل الفتيان. وبالمثل، فإن ما يقرب من ٥٠٠.٠٠٠ من الأطفال والشباب قد التحقوا بالمدارس والمؤسسات الاجتماعية - المهنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وافتتح أكثر من ١٠٠ من المراكز الصحية الأساسية

وقد أكد الشعب الملغاشي التزامه بتحقيق الاستقرار ووصون الأمن عن طريق اختياره العودة إلى النظام الدستوري عبر صناديق الاقتراع. وبذلك، فهو يشارك في بناء السلام والأمن في المنطقة، وبالتالي، في جميع أنحاء العالم. وقد تمكنا استناداً إلى تلك القيم من تحقيق المصالحة الوطنية التي هي أساس التماسك الاجتماعي وتمثل حجر الزاوية في سياستنا الإنمائية. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق التنمية دون توفر السلم الاجتماعي، والأمر سيان في كليهما. وقد اتخذنا خطوات هامة بالفعل في تلك العملية، ونحن عازمون على المضي بها قدماً. غير أن مواردنا ما زالت غير متناسبة بعد مع حجم المهام المتبقية. وعليه، تود مدغشقر الاستفادة من صندوق بناء السلام الذي تتيحه المنظمة.

إن نسبة ٥ في المائة من التنوع البيولوجي في العالم توجد في مدغشقر. وبالتالي، فإن من واجبنا تحمّل المسؤولية عن الحفاظ على تلك الموارد وأن نكفل إدارتها بطريقة أفضل لمصلحة الأجيال القادمة. وعند توليّ المنصب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، كنت قد أعلنت الحرب على المتجرين في الخشب الوردي، وعلى جميع المشاركين في الاتجار غير المشروع بالأنواع الخاضعة للحماية.

كان إنشاء الإدارة السليمة للغابات أول قانون في سلسلة كاملة من التدابير الملموسة في سبيل تحقيق هذه الغاية. وقد تم إنشاء لجنة مشتركة بين الإدارات لإعادة هيكلة القطاع. تعمل السلطات جاهدة من أجل تحقيق سياسة عدم التسامح إطلاقاً تجاه الاتجار غير المشروع بجميع أنواعه المتعلق بالموارد الطبيعية والأنواع الخاضعة للحماية. ومع ذلك، وعلى الرغم من جهودنا، لا بد أن نلاحظ أن المتجرين لا يزالون قادرين على الإفلات من تدابير المراقبة، وذلك بسبب الافتقار إلى الموارد المتاحة لنا للتعامل مع المتجرين الذين لديهم الموارد الكافية.

ونحن نؤيد تأييداً تاماً موضوع هذه الدورة، ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“. بلدنا ملتزمة بتهيئة الظروف من أجل إنشاء أمة مزدهرة وعصرية. وهذا هو القصد الكلي من الإجراءات التي اضطلعنا بها على أساس مبادئ الشفافية، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الآخرين، والديمقراطية وحقوق الإنسان. مع هذه الرؤية لأمة حديثة ومزدهرة، فإن هدفنا الرئيسي هو السماح للناس بالخروج من الحالة غير المستقرة. وللقيام بذلك، قررنا وضع سياسة لتحسين الإنتاج من أجل زيادة الإنتاجية وتطوير قطاع زراعي يمكن الاعتماد عليه. ذلك من شأنه مساعدة البلد على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية والسماح لمدغشقر بأن تصبح العمود الفقري للأمن الغذائي في المحيط الهندي.

كما قررنا أن نجري أعمالاً رئيسية في البنية التحتية العامة، بما في ذلك الأعمال الإنشائية، وبناء الطرق والطرق السريعة، والأعمال الفنية، وتشديد المباني وتحميلها، والسدود، وتنقية المياه، وإدخال تحسينات على قطاع الطاقة. وفي هذا الصدد، نقوم بتطوير شراكة مبتكرة من أجل الهيكلة والشراكة المالية. وبالإضافة إلى التمويل التقليدي من الجهات المانحة التقليدية، استخدمنا نظام شراكات بين القطاعين العام والخاص. ويهدف إلى إقامة شراكة ذات منفعة متبادلة للمالغاشيين والمستثمرين على حد سواء. ويجري إيلاء اهتمام خاص بتعزيز تشغيل الشباب، والشركات التي تستوفي الشروط المطلوبة ستستفيد من الحوافز القوية والمزايا الضريبية.

والسياحة مجال آخر ذو أولوية. ما زالت المرافق السياحية محدودة من حيث العدد وتحتاج إلى التطوير. مدغشقر اليوم هي المقصد المثالي لهذا الاستثمار، ولا سيما في قطاعات النمو. ويجب علينا مواجهة تحديات النمو وضمان أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لها الأثر الإيجابي والملموس على حياة ٢٢

في الأشهر القليلة الماضية في جميع أنحاء البلد. في إطار مكافحة الملاريا، تم الاعتراف بالجهود التي تبذلها مدغشقر على الصعيد القاري، بما في ذلك إنجازنا لحصول ٩٥ في المائة من الأسر المعيشية على ناموسية واحدة على الأقل معالجة بالمبيدات طويلة الأمد وحملة رش داخل الأماكن السكنية، التي هي أكثر الأدوات أهمية للوقاية من الملاريا. وعلاوة على ذلك، أظهرت مدغشقر تضامنها مع كفاح العالم ضد الإيبولا.

وفي مجال الأمن، تم تحقيق نتائج ملموسة في الأشهر القليلة الماضية بعملية ”تسديد الضربة الأولى“، التي تهدف إلى القضاء على السرقة الواسعة النطاق لأبقار الزيبو في جنوب البلد وغربها. وأخيراً، فإن التزام مدغشقر المجدد بقانون النمو والفرص في أفريقيا ينبغي أن يعطي دفعة جديدة للنسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلد على نطاق واسع مع إيجاد فرص العمل.

وعندما يتعلق الأمر بتغير المناخ، فالمخاطر كبيرة بالنسبة لمدغشقر، بما أن اقتصادنا يقوم على القطاعات النامية التي تتسم بحساسيتها تجاه تغير المناخ. تكشف الأرقام الكثير في هذا الصدد - ٧٥ في المائة من السكان في مدغشقر يعيشون في المناطق الريفية، من بينهم ٤ ملايين في المناطق المعرضة للخطر، و ٢٨ في المائة من سكان الريف يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وعلى الرغم من أننا لا نملك الموارد على نحو ملائم لتخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ على أنشطة البلد الاجتماعية - الاقتصادية، فإننا نتخذنا إجراءات. تتنوع التدابير من وضع الأطر القانونية مثل السياسة الوطنية المتعلقة بمكافحة تغير المناخ، والاستراتيجية الوطنية المتعلقة بآلية التنمية النظيفة، ووضع سياسة انتقالية للطاقة تستند إلى استخدام الطاقة المتجددة. نقوم أيضاً بتنفيذ خطة العمل الوطنية للتكيف وقد قمنا بإنشاء الهياكل المختلفة لتنسيق الأنشطة المتصلة بتغير المناخ.

مع شعب مدغشقر لترشيد استخدام مواردنا الطبيعية والبشرية من أجل تمكين بلدنا من إحراز مكانة راسخة في إطار شبكة العولمة، لإعادة بناء نفسه والإسهام بطريقة إيجابية في حل المشاكل الرئيسية في هذا العالم.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مدغشقر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد هيري مارسيال راجاوناريمانينا راکوتواريمانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**كلمة السيد إيفو يوسيفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا.**

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية كرواتيا.

اصطحب السيد إيفو يوسيفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أرحب باسم الجمعية العامة في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد إيفو يوسيفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس يوسيفيتش** (تكلم بالإنكليزية): إن موضوع هذه المناقشة العامة، "إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة المالية لعام ٢٠١٥"، يناسب أيما مناسبة أولويتنا المشتركة قبل الذكرى السنوية السبعين لمنظمتنا التي ستكون في الخريف القادم. نحن بصدد التحضير للقرارات الاستراتيجية والأعمال الملموسة التي ينبغي أن تسفر عن تغييرات تحويلية وشاملة على الصعيدين العالمي والوطني.

ما فتئت الحروب والصراعات المسلحة، والأمراض الطبيعية، والأمراض الوبائية، والفقر المزمن، والعديد من

مليوناً من سكان مدغشقر من خلال التنمية الشاملة المستدامة. اعتمدت مدغشقر خطة تحويلية من أجل المستقبل. إن صياغة الخطة الإنمائية الوطنية تعكس تصميم الدولة على إنشاء مبادئ الحكم الرشيد وتحقيق الانتعاش الاقتصادي. ستكون الخطة الإطار المرجعي المركزي من أجل مشاركة القطاع الخاص مع المجتمع المدني، والسلطات المحلية اللامركزية والشركاء التقنيين والماليين. وسيعزز تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية ويضمن أمن الاستثمار المحلي والأجنبي، وتحديث الأطر التنظيمية المتصلة به.

وقبل أن أختتم بياني، أؤكد مجدداً عزم بلدي على تجديد وتعزيز التزامها بمختلف الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مشاركتنا الفعالة في الأعمال المعتادة للجان والمؤتمرات المختلفة التي تعقد برعاية المنظمة. ونود الإشارة إلى قيامنا كل عام بنشر وحدات من الدرك الوطني، والشرطة الوطنية وإدارة السجون المالاغاشية في مختلف عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا. وفي الآونة الأخيرة، استجابت حكومة مدغشقر بشكل إيجابي إلى طلب الأمم المتحدة لـ ١٤٠ شرطياً في وحدات الشرطة المشكلة للعمل في البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة رامبالي (سانت لوسيا).

تواصل مدغشقر أيضاً الدعوة إلى التمثيل العادل في مجلس الأمن حتى تتمكن البلدان المعنية مباشرة بالأزمات والصراعات من أن تشارك مشاركة كاملة في عملية اتخاذ القرارات.

تتطلع مدغشقر للانتقال سريعاً من وضعها الراهن إلى بلد تنمو فيه طبقة متوسطة الدخل حيوية وتتوسع وسيشهد دخلها ارتفاعاً سريعاً ليمثل دخل البلدان الناشئة. وأنا أعلم أن هذا أمر ممكن وقابل للتحقيق. لقد أبرمت عقداً أخلاقياً

كل ما يمثّل حضارتنا. وهناك حاجة إلى سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الإرهاب وإلى جهود عالمية مشتركة للحيلولة دون حدوث ذلك. تؤيد كرواتيا جميع الجهود الجارية من أجل تشكيل تحالف ضد ما يسمى بالدولة الإسلامية. ونحن على أهبة الاستعداد لتقديم مساهمة للقوات العراقية والكرديّة العراقية.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن المهمة صعبة، فالتوصل إلى اتفاق سلام مستقر ومستدام بين الإسرائيليين والفلسطينيين أمر حتمي. ونأمل أن تستأنف الجهود الصادقة والمجادة من أجل التفاوض للتوصل إلى اتفاق سلام شامل ومستدام من شأنه تحديد أسس الحل القائم على وجود دولتين، والعيش في سلام وأمن، والاحترام والاعتراف المتبادلين، والعمل تدريجياً لتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة تنعم بالسلام والتعاون.

الحالة في العالم تجعل الحاجة إلى عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في مركز اهتمامنا. وفي هذا الصدد، سيكون المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذا أهمية خاصة، وتأمل كرواتيا أن تعزز المعاهدة وتقوّى نتيجة للمؤتمر. تشيد كرواتيا أيضاً بالجهود الدولية غير المسبوقة الرامية إلى تدمير الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. يدلّ العمل الناجح لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية - بعثة الأمم المتحدة المشتركة على الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

إنه لأمر مثير للأعصاب حقاً أن تواجهك المشاكل والأزمات التي أشرت إليها، وفي الوقت نفسه تكون هناك حاجة لأن نبذل كل جهودنا للتغلب على عقبات من قبيل تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وندرة الموارد وتدهورها، ولا سيما الغذاء ومياه الشرب. هناك ترابط بين هذه الأزمات، وبالتالي فإننا بحاجة إلى استجابة متكاملة ومتراصة لها. ومرة

التحديات القائمة أو المحتملة الأخرى على الأرواح البشرية وحقوق الإنسان آخذة في الظهور. وإذا لم نعمل على الاستجابة بسرعة وحزم للتصدي لتلك المخاطر في وقت مبكر وهي في طور النشوء فهناك خطر زيادتها باطراد وخروجها عن سيطرتنا. الآن أكثر من أي وقت مضى يجب أن نواجه حقيقة أن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر. وهذا يتطلب أن تكون في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي هذا الوقت، نشهد أيضاً نوعاً من الخلافات الخطيرة التي تنشر الخوف من أسوأ نتيجة ممكنة - وهو نفس النوع من الخوف الذي سبق ولادة المنظمة. يتيح ميثاق الأمم المتحدة لنا الكثير من الحكمة؛ فكلماته جاءت مع الخبرة المكتسبة من ويلات الحرب والبؤس. وما نحتاج إليه في هذه المرحلة هو أن نبعث الحياة من جديد في المستوى نفسه من التصميم الذي كان لدينا قبل سبعة عقود خلت والقيام بكل ما في وسعنا لتجنب الارتداد إلى ما قبله.

تشعر كرواتيا ببالغ القلق إزاء الوضع في أوكرانيا. إذ لا مناص من التوصل إلى حل سلمي للصراع. ومعاناة العديد من الأشخاص، للأسف، مألوفة تماماً. تؤيد كرواتيا الدعوة إلى وقف العنف والتوصل إلى حل سياسي. تؤيد كرواتيا بقوة مبادئ القانون الدولي المتعلقة بسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها.

وبالمثل، فإننا نشاطر القلق البالغ إزاء انتشار الإرهاب وأعمال العنف في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الشرق الأوسط وأفريقيا. إن الحجم الهائل للدمار والخسائر في الأرواح والأعمال الوحشية التي تفوق الوصف، ولا سيما تلك التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام، لا يمكن أن يفوقها شيء سوى التهديدات المتزايدة من أنها لن تتوقف في وقت قريب ولن تمنعها أي حدود، وأنها ستظل تنمو وتلتهم

المقبلان إلى التوصل لاتفاق عالمي في المجالات الرئيسية، بما في ذلك تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. ولا يزال ذلك يمثل إحدى الركائز الأساسية للخطة التحويلية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وإننا إذ نضع في الاعتبار الحاجة إلى إحراز تقدم، فقد ألزمتنا أنفسنا بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. إنه عملنا الذي لم نجزه. لقد أتاحت لنا تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها أن ندرك جميعاً حقيقة الحاجة إلى مواصلة هذه العملية الحيوية. ومن دواعي سرور كرواتيا في هذا الصدد، أننا قد عكفنا على بناء إطار تحويلي حقا لأهداف التنمية المستدامة يكون محوره الناس. تمثل هذه الأهداف الاستثمار الرئيسي في مستقبلنا المشترك. ويجب أن نبذل أقصى الجهود لنجعل أهداف التنمية المستدامة حقيقة، ولدعم استمرارية تنفيذها على جميع المستويات. فتلك الأهداف تمثل فرصة للتنمية الطويلة الأجل التي ليس في وسع البشرية تحمل تفويتها. وفي هذا الصدد، ما برحنا نؤيد أهمية الحكم الرشيد وسيادة القانون باعتبارهما عاملي التمكين وجزأين لا يتجزآن من التنمية المستدامة. ويقع على عاتق الجميع دور ينبغي أن يؤديه: الحكومات الوطنية، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، ومختلف أصحاب المصلحة الآخرين.

وهناك مبدأ أساسي يمثل أهمية بالنسبة لبلدي وهو المساواة بين جميع البشر، بصرف النظر عن معتقداتهم أو عرقهم أو نوعهم الجنسي أو أصلهم القومي أو الإثني أو الدين أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو أي حالة أخرى.

وتؤيد كرواتيا تأييداً تاماً الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان، لا سيما مجلس حقوق الإنسان، على المسارين، وهما: مواصلة تطوير حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والاستجابة الفعالة في الوقت المناسب

أخرى، لا يمكن التفكير بجدية في التنمية المستدامة دون كفالة السلم والأمن.

لقد كان من الممكن التنبؤ ببعض النزاعات ومنع نشوبها بل وتجنبها إذا تصرف المجتمع الدولي بطريقة حاسمة وحسنة التوقيت. وفي الواقع، بينما تقع المسؤولية الأساسية على عاتق الدولة ذات السيادة نفسها، فإن المنظمات الإقليمية والعالمية لديها الأدوات، وبالتالي يقع على عاتقها التزام، بمساعدة تلك الدول. وإحدى الطرق الفعالة في هذا الصدد هي بناء السلام، حيث تساعد المجتمعات الخارجة من النزاع للاعتماد على نفسها. وهناك مجمع واسع من الخبرات العالمية التي يمكن تطبيقها في بناء السلام، بما في ذلك خبرة بلدي ذاته. ولذلك، يحدونا الأمل في أن يعزز الاستعراض المقبل لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام المعارف والخبرات القائمة وأن يقدم أفكاراً جديدة فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها تحسين عملية بناء السلام عموماً.

ويقع على عاتق المرأة دور خاص في الحفاظ على السلم والنهوض بالتنمية. وإننا نشهد الدور الذي تضطلع به المرأة على وجه الخصوص في تحقيق تسوية النزاعات بنجاح وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات الخارجة من النزاع. وندعو بشدة إلى التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام والتنمية. ولهذا السبب فإننا ننظم لاجتماع رفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة بشأن البعد الجنساني للتنمية المستدامة في سياق الإنعاش بعد انتهاء النزاع في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

وبدأنا هذا الأسبوع مناقشة تغير المناخ - مسألة اليوم الملحة. إن كرواتيا معرضة للخطر مثلها مثل أي بلد آخر. ولعل الفيضانات المدمرة وغير المسبوقة التي نشهدها الآن دليلاً على ذلك. بالأمس، جددنا جميعاً تعهدنا بالتصدي بجرأة وطموح لهذه المسألة العالمية، الأمر الذي من الواضح أنه يحظى بأهمية كبيرة. وتأمل كرواتيا أن يفضي بنا مؤتمرا ليما وباريس

وقد كان أحد الأهداف الرئيسية لفترة رئاسي، ولا يزال، هو تعزيز الحوار والتعاون بدلا من التزاع بوصفهما وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار بالنسبة لكرواتيا، فضلا عن جميع البلدان الأخرى في العالم. ومن دواعي فخري أن أقول إن كرواتيا قد قطعت شوطا طويلا في هذا الصدد.

لقد بدأنا مع مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ في إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من كل التقدم المحرز، فإننا لم ننجح في تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، نود أن نرى مشاركة أقوى من المجلس لمنع وقوع المزيد من الأزمات وأن نرى استمرار تفانيه في أداء واجباته. بمقتضى الميثاق لا من أجل تحقيق أي مصالح خاصة. ومن أجل الحفاظ على سلطة المجلس وأهميته واستحالة الاستغناء عنه في مجال صون السلام والأمن العالميين، يجب أن يكون إصلاحه شاملا وأن يجرى دون مزيد من التأخير.

وقد أعلنت كرواتيا في مناسبات عديدة موقفها بشأن إصلاح مجلس الأمن. وفي رأينا أن عملية التوسيع ينبغي أن تتم في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، بما في ذلك المقعد غير الدائم الإضافي لدول أوروبا الشرقية. ويرتبط التوسيع ارتباطا وثيقا بإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، بما في ذلك مسألة استخدام حق النقض. وترحب كرواتيا وتؤيد مبادرة إعداد مدونة لقواعد السلوك فيما يتعلق بتعليق استعمال حق النقض في الحالات التي تتعلق بارتكاب جريمة جماعية.

وعلى صعيد آخر، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أن إدماج الساحة الأوروبية لن يكون ممكنا إلا من خلال تحقيق المزيد من الاستقرار والأمن في جنوب شرق أوروبا. ونتطلع إلى اليوم الذي تنضم فيه جميع بلدان المنطقة في نهاية المطاف إلى الاتحاد الأوروبي. ولقد كانت كرواتيا وستظل مدافعا عن

لتحديات الانتهاك السافر والإساءة المنهجية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وإننا نؤمن بإيماننا راسخا بأن التنمية المستدامة تسير جنبا إلى جنب مع الديمقراطية، الأمر الذي ينبغي تناوله بطريقة شاملة. ومع ذلك، هناك عدد من الآليات الدولية لكفالة استقرار الديمقراطيات وتحقيق التنمية المستدامة بالقضاء على ازدواجية المعايير وانعدام الأمن والإفلات من العقاب. ولذلك، فإننا نضم صوتنا إلى دعوات تحقيق عالمية الانضمام إلى نظام روما الأساسي، والولاية القضائية العالمية للمحكمة الجنائية الدولية.

وكما سبق أن ذكرت بالفعل، فقد شهدنا مؤخرا جميع أنواع الكوارث الطبيعية. وتتطلب مثل هذه الحالات اتخاذ إجراءات وطنية ودولية سريعة وفورية، أولا وقبل كل شيء، للتخفيف من التهديد المباشر، وفي نفس الوقت توفير الرعاية للضحايا وتقديم المساعدات الإنسانية. كما أن لتفشي الأمراض الوبائية أثر مماثل. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك وباء الإيبولا الذي ظهر في بعض دول غرب أفريقيا. إنه وباء يثير القلق حول مسألة التضامن والتفاهم ويتطلب استجابة عالمية فورية وشاملة للأزمة الطبية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

وستواصل كرواتيا تقديم المساعدة لأكثر المجموعات ضعفا، ولا سيما بالنظر إلى خبرتنا الغنية في مجال برامج بناء القدرات في الأزمات الإنسانية، وفي زيادة الوعي بأخطار الألغام الأرضية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة من مخلفات الحرب، وفي توفير الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف. وأود بالإضافة إلى ذلك الإشارة إلى أن كرواتيا كانت مكرسة وتعمل بنشاط في تقديم المعونة الإنسانية إلى المناطق التي غمرتها الفيضانات في جارتها صربيا والبوسنة والهرسك في ربيع هذا العام، في حين واجهنا نحن أنفسنا في كرواتيا أيضا فيضانات خطيرة وما ترتب عنها من عواقب. إننا جميعا بحاجة إلى المزيد من التضامن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

كلمة صاحب الجلالة السلطان حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان بروني دار السلام

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب سلطان بروني دار السلام.

اصطحب صاحب الجلالة السلطان حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان بروني دار السلام، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الجلالة السلطان حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان بروني دار السلام، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السلطان حسن البلقية معز الدين والدولة (تكلم بالإنكليزية): أود الانضمام إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تهنئي للسيد سام كوتيسا على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. كما أتوجه بالشكر إلى الرئيس المنتهية ولايته، السيد جون آش، على عمله الممتاز خلال العام الماضي، ولا سيما إسهامه في المناقشات التي عقدت بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأود أن أعرب عن تقديري العميق إلى العديد من موظفي الأمم المتحدة، وحفظة السلام، والمتطوعين في الميدان الذين كثيرا ما يعملون في أصعب الظروف معرضين حياتهم للخطر.

ولا يفوتني الإعراب عن الشكر والامتنان إلى الأمين العام وفريقه الذي يعمل بلا كلل للنهوض بقضية هذه الهيئة العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل العاجلة التي تؤثر على أمن شعوبنا وسبل كسب عيشها. كما أعرب عن تقديرنا العميق لدعمه الشخصي في مؤتمر القمة الخامس لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة الذي عقد في بروني دار السلام العام الماضي.

التركيز القوي والمستمر على جنوب شرق أوروبا. فيلدا المنطقة تجد عددا متزايدا من سبل التعاون معا وإرساء الأساس اللازم من أجل التنمية المشتركة للسلام والاستقرار المستدامين، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالفيضانات المدمرة التي وقعت في الآونة الأخيرة أو بالتعامل مع الماضي الصعب، وفي الوقت نفسه الوصول إلى الحقيقة وإحقاق العدالة فيما يتعلق بمسائل الأشخاص المفقودين أو التمهيد لمشاريع البنية التحتية الرئيسية والنقل.

وفي الختام، أود أن أتناول مسألة من المسائل التي كنت شخصا أعتقد أنها يمكن أن تكون من بين أفضل سبل الانتصاف للمضي قدما في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي، الاستقرار السياسي - إنها التعليم. ولهذا السبب أؤيد تأييدا كاملا مبادرة الأمين العام العالمية "التعليم أولا". فالمعرفة والتعليم هما القوي المحركة الرئيسية في المجتمعات، وأحد أهم الشروط المسبقة لتحقيق النجاح وتحقيق التنمية المستدامة. فقد أصبحت أوجه التفاوت في المعرفة وتوزيعها والوصول إليها وتطبيقها عوامل رئيسية في تحديد النجاح العام للدولة ومستوى التنمية فيها.

فهو أفضل ضمان لأن تسير التنمية والاستقرار في العالم جنبا إلى جنب، وبالتالي يصبح السلام والأمن العالميين أقوى من أي وقت مضى.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كرواتيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد إيفو يوسيبوفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

وتأكيداً على أهمية وجود عملية تنمية بشرية مستدامة، وشاملة للجميع، ومتمحورة حول الإنسان.

تعد هذه العناصر أيضاً جزءاً لا يتجزأ من رؤية بروني دار السلام الوطنية لعام ٢٠٣٥، المكرسة لتحسين رفاه شعبنا وضمان توفير نوعية حياة ذات مستوى مرتفع. كما يسرني الإجماع في الاتفاق على أهمية حماية البيئة. وفي هذا الصدد، فإنني أقدر بالغ التقدير عقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمناخ لحشد الدعم من أجل التصدي لآثار تغير المناخ وضمان التوصل لخطة دينامية ومستدامة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ومع ذلك، فإن التنفيذ الكامل لما نذكره في عباراتنا النبيلة من أجل المستقبل القريب والعقود القادمة يواجه العديد من العقبات. فما فتئت الحالة الدولية والإقليمية تتعرض للتهديد جراء عدم الاستقرار، والظلم، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة تكرار وقوع الكوارث الطبيعية. وعلى الرغم من وجود قدر من السلام والاستقرار في العالم، فقد ذكرنا التطورات التي شهدتها السنة الماضية بالمدى الذي يمكن أن تتسبب به المسائل الأمنية المعقدة في حدوث حالات الاضطراب وعدم الاستقرار التي تهدد إحراز تقدم في التنمية الطويلة الأجل. ويساورنا قلق بالغ إزاء التطورات الأمنية في العديد من أنحاء العالم. فالزيد من التصعيد في النزاعات يمكن أن يضعف عزم المجتمع الدولي وقدرته على العمل معاً من أجل تحقيق هدف مبادراتنا على الصعيد العالمي.

وقد شاركت بروني دار السلام من جانبها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتحديدًا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وغيرها من البعثات الدولية لرصد السلام، مثل عملنا في جنوب الفلبين. ولا تزال ملتزمين بهذه المساعي.

ويزداد تعقيد التوقعات الكلية من جراء التحديات العالمية الطابع، التي تتراوح من آثار تغير المناخ والتطرف والإرهاب إلى التداعيات الخطيرة للأمراض الوبائية. وتقف بروني دار

يعد اليوم مناسبة خاصة بالنسبة لي شخصياً، وبالنسبة لبروني دار السلام كدولة، فإنه يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لعضويتنا في المنظمة. وإذا نظرنا إلى الوراء، فقد كان العالم مقسماً من الناحية الأيديولوجية، أما الآن فتربطنا العولمة والاعتماد المتبادل في البحث عن نهج متحد للتصدي للتحديات العديدة التي تواجه الجنس البشري. وإننا إذ نواجه مشاكل قديمة وجديدة، فإنني أعتقد أن الأمم المتحدة مهيأة أفضل من غيرها للتصدي لها بصورة جماعية. وتتضح حقيقة قوتها اليوم في سعيها جاهدين من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا نقرب بسرعة من الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويسعدنا في بروني دار السلام أن نرى وجود التزام عالمي متضافر وتوافقاً في الآراء فيما يتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والمضي في تعزيز السلام والتنمية المستدامة. وتسهم بروني دار السلام بنشاط في الجهود الإقليمية والدولية المبذولة في مجالي التدريب وبناء القدرات من خلال مبادرة تكامل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومن خلال التعاون مع الولايات المتحدة في برنامج إثراء اللغة الإنكليزية للرابطة. وقد جرى الاضطلاع بمشاريع مماثلة عن طريق صندوق الكومنولث للتعاون التقني.

أما عمل الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين التابعين لها في قيادة الطريق للمضي قدماً لما بعد عام ٢٠١٥، فجدير حقاً بالثناء. ويشجعني أننا قد أنجزنا الكثير في المبادرة الحالية. كما تعلمنا العديد من الدروس القيمة التي من شأنها مساعدتنا في تنفيذ أعمالنا خلال رحلتنا في العقود المقبلة. ومن المطمئن أن نعلم بإجراء مناقشات مستفيضة ومشاورات واسعة النطاق لرسم إطار عالمي لوضع خطة التنمية التحولية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها. ولذلك، أرحب بالخطة الإنمائية الجديدة

التشجيع إذ شهدت التعاون والوثيق والوحدة التي أبدتها نطاق متنوع للمشاركين من الدول والثقافات والخلفيات المختلفة، وهم جميعا يسعون جاهدين للتدريب على إنقاذ الأرواح.

وتلك الجهود الإقليمية ليست سوى خطوة متواضعة. فالأمر الأهم، ينبغي أن تعمل المبادئ الأساسية للاحترام والثقة المتبادلة وتجاوز الخلافات والتمسك بسيادة القانون والعدالة وتعزيز التعاون باعتبارها الأساس لتسوية النزاعات، لكي تتمكن جميعا من التمتع باستمرار السلام والاستقرار. وبالروح نفسها، يحدونا الأمل أيضا في أن تتمكن من تجاوز خلافاتنا والمضي قدما نحو المزيد من فتح التجارة العالمية.

إن جميع الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ستذهب هباء إذا، في الوقت نفسه، تجاهلنا التزاماتنا باتباع الوسائل السلمية لتسوية النزاعات، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. ونجت عن تصاعد النزاعات والتهديدات للسلام والأمن الدوليين مأس إنسانية مثل إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 والحالة الخطرة الراهنة في غزة. وبالرغم من أن آفاق نشوب حرب شاملة تبدو بعيدة في الوقت الحالي، فإن شواهد تفاقم الحالات والمناوشات واستراتيجية حافة الهاوية بينت لنا بوضوح أن تهديدات النزاع والعنف لا تزال عائقا أمام تطلعاتنا الطويلة الأجل من أجل بناء عالم أفضل. فعلى سبيل المثال، تأخر كثيرا تحقيق الحرية والعدالة. وتشكل دوامة المعاناة التي يمر بها أشقاؤنا وشقيقائنا الفلسطينيين مثلا صارخا على مدى ضالة مغزى أهدافنا الإنمائية إذا لم يتحقق أي سلام أو استقرار. ولا بد من منح الشعب الفلسطيني حقه الأساسي في العيش بكرامة والتمتع بالتنمية الاقتصادية. ونشعر بالتشجيع من احترام الأطراف المعنية لوقف إطلاق النار الحالي، وأقدر كثيرا جهود البلدان الأخرى التي جعلت ذلك أمرا ممكنا.

السلام صفا واحدا مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وفي رفض التطرف. وندعم جميع الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب، وسنواصل المشاركة في المبادرات العالمية مثل الحوارات بين الأديان والحوارات بين الحضارات التي تهدف إلى تعزيز التفاهم والتسامح والاحترام فيما بين مجتمعات العالم.

إنني أناشد جميع الدول اتخاذ إجراءات متضافرة في العمل على ضمان أن يعود تسارع خطى العولمة والترابط بفوائد واسعة النطاق على جميع شعوبنا ومجتمعاتنا. وفي تأمين الجوانب الإيجابية للعولمة، علينا باعتبارنا مجتمع الأمم أن نعمل معا بشكل وثيق. ويجب علينا تجديد نهجنا نحو الحوكمة وتعزيز تعاوننا، لا سيما في تسوية المسائل الجديدة التي تتطلب عملا عالميا جماعيا ووحدة الهدف. وأود أن أؤكد على أهمية اتخاذ نهج شامل، لا سيما حينما يتعلق الأمر بضمان صون السلام والأمن. ولا يمكن زيادة تحسين نوعية حياة شعوبنا إلا من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والتقدم الاجتماعي المنصف.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تعمل جميع جهودنا لتنمية اقتصاداتنا على إلحاق الضرر ببيئتنا الطبيعية. وثمة مجالات تتطلب تجديد الالتزام والشراكة والإبداع من جانب مجتمعنا العالمي. كما أود أن أشدد على أهمية تعزيز قدراتنا في إدارة الكوارث. فقد سبب تكرار وقوع الكوارث الطبيعية وازدياد حدتها في الأعوام الأخيرة دمارا كبيرا ومشقة للعديد من المجتمعات في جميع أرجاء العالم. وفي العام الماضي، استضافت بروني دار السلام تدريبا على تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ للموظفين العسكريين من جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي المناسبة الأولى من نوعها التي تنظم تحت إشراف عملية اجتماع وزراء الدفاع+لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وخلال التدريب، شعرت بالكثير من

سلس من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الواسعة لما بعد عام ٢٠١٥. ونتطلع إلى عقد مناقشة صريحة وشاملة بشأن التحديات التي لا تزال نواجهها على الصعيدين المحلي والدولي في جهودنا للقضاء على الفقر.

لقد ساعدت الأهداف الإنمائية للألفية على تركيز وحشد جهود التنمية العالمية من أجل تحقيق النجاح في القطاعات الاجتماعية. ولكن، بالرغم من الانجازات الهامة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، كان التقدم المحرز متفاوتا بين الأهداف وفيما بين المناطق وفي إطار البلدان. وبناء على ذلك، لا يمكن أن يستمر شعورنا بالرضا في حين تكون بعض قطاعات المجتمع العالمي مهمشة أو حتى متخلفة. ولذلك نشعر بالامتنان لأن أهداف التنمية المستدامة المقترحة استصحتبت شواغل الأعمال غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية. ويتعلق جزء من تلك الأعمال غير المنجزة بمسألة القضاء على الفقر البالغة الأهمية، التي لا تزال أكبر تحد عالمي. ولذلك ينبغي أن تشكل تلك المسألة الأولوية العليا لخطة التنمية في المستقبل وهدفها الأسمى.

ونحن في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي نشاطر الرأي الذي مفاده انه لا بد أن تستنير خطة ما بعد عام ٢٠١٥ بأولويات التنمية الوطنية وانه يجب أن تعكس الأهداف الجديدة الظروف المحلية بصورة أفضل. وفي ذلك الصدد، اعتمدت زيمبابوي مخططها الاقتصادي الخاص، وهو خطة زيمبابوي للتحويل الاجتماعي - الاقتصادي المستدام. وهي برنامج جريء ويمكن إنجازه لتحقيق التنمية وهدفه كفاءة النمو الاقتصادي الشامل وإيجاد وظائف لائقة للجميع وتوفير الطاقة المعقولة التكلفة والموثوقة وتحقيق الأمن الغذائي والزراعة المستدامة وتطوير بنية أساسية معاصرة وموثوقة. ومن خلال البرنامج نهدف أيضا إلى توسيع القاعدة الصناعية، وهي عامل رئيسي لاستمرار التنمية الاقتصادية الشاملة والتنمية البشرية في

وإذ نتطلع إلى المستقبل، ما زلت مفعما بالأمل. وما زلت أو من إيماننا جازما باننا بحاجة إلى هذه المنظمة من أجل كفاءة أن تتمتع الأجيال المقبلة بمستقبل ينعم بالأمان والازدهار. لقد تغير العالم تغييرا أساسيا منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، وأنا على ثقة بان الأمم المتحدة ستستمر في كونها مصدرا للأمل. ومن الأهمية بمكان أن تبذل جميع الدول كل ما في وسعها للإسهام بشكل إيجابي في منظمنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر السلطان معز الدين والدولة سلطان بروني دار السلام على البيان الذي ادلى به من فوره.

اصطحب جلالة السلطان حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان بروني دار السلام، من قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد روبرت موغاي، رئيس جمهورية زيمبابوي**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية زيمبابوي.

اصطحب السيد روبرت موغاي، رئيس جمهورية زيمبابوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روبرت موغاي، رئيس جمهورية زيمبابوي، وان أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس موغاي** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد كوتيسا على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. ونعتز فعلا بالشرف الذي أضفي على القارة الأفريقية نتيجة لانتخابه. والموضوع الذي اختاره لهذه الدورة، ألا وهو، "إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥"، موضوع هام ومناسب وحسن التوقيت. وهو يتسم بالأهمية لجهودنا الرامية إلى تحقق انتقال

ونحن دولة سلمية ومحبة للسلام، وعلى استعداد للانخراط في حوار بناء من أجل علاقة مفيدة للجميع. ونطالب من لا يزالون يضمرون لنا نوايا شريرة بان يتخلوا عن عدائهم المدفوع بالهيمنة، إذ نناشدتهم مراجعة مواقفهم المتشددة والقاسية وفتح صفحة جديدة في علاقاتهم معنا على أساس الاحترام المتبادل والتعاون الودي.

وبغية دعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ندعو إلى إجراء إصلاح سريع لمؤسسات بريتون وودز، لا سيما هياكلها الإدارية. وحن الوقت لمعالجة العجز الديمقراطي في تلك المؤسسات وتحسين شرعيتها. ويجب أن تجسد تلك الإصلاحات الوقائع الراهنة وتكفل سماع الصوت الكامل للبلدان النامية ومشاركتها في أنشطة صنع القرار ووضع القواعد.

وتعتقد زمبابوي اعتقاداً جازماً بان على الأمم المتحدة تشجيع الحوار لتحقيق السلام وسيادة القانون والتفاهم المشترك فيما بين الدول. ويكتسى تحقيق السلام والأمن والاستقرار والرفاه في أفريقيا ومنطقتنا دون الإقليمية أهمية حيوية بالنسبة لنا. وفي أفريقيا، يعمل الاتحاد الأفريقي بلا كلل سعياً لإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال.

يجب أن يظل المجتمع الدولي منخرطاً بكثافة ويدعم أفريقيا فيما يخص صون السلم والاستقرار، وبالتالي تعزيز الاستجابة لاحتياجاتها المتعلقة بقدرات حفظ السلام، من خلال التدريب والدعم اللوجستي والمالي. إن قضية الصحراء الغربية لا تزال قيد نظر أفريقيا، وتعد إحدى آخر بقايا الماضي الاستعماري في أفريقيا. وينبغي للأمم المتحدة ألا تتخلى عن مسؤوليتها المتعلقة بضمان إتاحة تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

بلدنا. ونواصل السعي للاستفادة من مواردنا المتنوعة والوفيرة من خلال تجديد الثروات وإضافة القيمة. ولذلك نتوقع أن تعتمد الاقتراحات الواردة في أهداف التنمية المستدامة، التي تستكمل تلك العناصر في تطلعاتنا الوطنية، وان تدمج في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إن أفضل سبيل لتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في البلدان الأفريقية هو الدعم الحقيقي والملتزم للملكية وسائل الإنتاج التي تراعي مصالح الفقراء، الذين يشكلون الأغلبية. وفي زمبابوي، قطعت حكومتنا شوطاً طويلاً في إرساء الأساس لمواصلة إنتاج الغذاء من خلال برنامجها لإصلاح الأراضي. وجرى تمكين أغلبية سكان الريف للإسهام في تحقيق الأمن الغذائي للأسرة المعيشية وعلى الصعيد الوطني. كما أن حيازة الأرض واستغلالها جعلت مصيرهم في أيديهم وحدهم، مما أعطي معنى حقيقياً لاستقلالنا الوطني وسيادتنا المطلقة.

ونظراً لأن زمبابوي ظلت منشغلة هكذا بتمكين شعبها اقتصادياً، فإنها أصبحت ضحية للمكائد الشريرة للدول الغربية، وهي تحديداً، الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي تواصل تطبيق جزاءات أحادية الجانب وغير قانونية باعتبارها أداة للسياسة الخارجية لتحقيق أهداف سياسية قصيرة الأجل، لا سيما تغيير النظام. وتغيير النظام سياسة شيطانية وغير قانونية للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدي، ولا يمكن أن يفعل خيراً تقويض اقتصادنا أو حرمان مواطنينا من ضروريات الحياة. وأتساءل، لما ينبغي أن تستمر معاناة أبناء زمبابوي تحت نير الجزاءات الأوروبية والأمريكية التي لا يمرر ومسوغ لها؟ فتلك الجزاءات الشريرة تنتهك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وينبغي إزالتها من المجتمع الدولي. ومرة أخرى نطالب بالرفع الفوري وغير المشروط لهذه الجزاءات.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أولانتا هومالا تاسو، رئيس جمهورية بيرو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس هومالا تاسو** (تكلم بالإسبانية): إن حكومي ترحب بجرارة بالموضوع المقترح لهذه المناقشة المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، نظراً لأنه يتناول بشكل مباشر المشاكل الأكثر إلحاحاً التي تواجه البشرية، ألا وهي انعدام المساواة، والجوع والفقر والظلم والتخلف، وهي عوامل تنجم عنها حالات لا يمكن أن تقبلها الأمم المتحدة، بل ينبغي ألا تقبلها. يجب أن نقوم بمهمتنا بشكل حاسم، ويجب علينا عند القيام بذلك، الاسترشاد بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاقنا، ولكن قبل كل شيء، يجب أن نحصل على الالتزام الراسخ لجميع أعضاء المجتمع الدولي. إن شعوبنا، التي تدعو إلى تنفيذ خطة تنمية عالمية تحويلية حقا، لا تتوقع أي شيء آخر منا.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه، بحكم الطبيعة العالمية والشاملة والطموحة لأهدافنا، يشكل توافق الآراء الذي تحقق حتى الآن فيما يخص الجهود الرامية إلى تحديد أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية بعد عام ٢٠١٥، نقطة انطلاق ضرورية لهذا الغرض. وفي هذا الصدد، أعتقد أن العملية المعنية تستحق دعمنا القوي، ويجب أن تخصص لها الموارد اللازمة في الوقت المناسب لضمان التنفيذ الكامل. وتمشيا مع هذا المبدأ، تؤيد بيرو تماما هذه العملية، وهي على ثقة بأن اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، العام القادم، سوف يؤدي إلى إقامة شراكة عالمية حقيقية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيكون للعملية آليات رصد تشاركية، لضمان المتابعة والرصد الملائمين.

أود أن أسلط الضوء على التقارب القائم بين المبادئ التوجيهية التي تعززها بيرو من خلال سياساتها العامة المتعلقة بالاندماج الاجتماعي، والأهداف التي وافق عليها الفريق

إننا لا نزال نشهد معاناة واضطهاد الشعب الفلسطيني على يد إسرائيل. وشهدنا القتل الوحشي للنساء والأطفال في الملاجئ، حيث يبحثون عن ملجأ من القنابل الإسرائيلية. كما شهدنا الدمار الوحشي والعشوائي للبنية التحتية في قطاع غزة. وبينما كانت إسرائيل هي من ارتكبت تلك الأفعال الشنيعة، إلترزم ما يسمى بالعالم المتحضر الصمت على نحو يصم الآذان. ونسأل، لماذا؟

لا يمكن تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط إلا من خلال حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧. ولن تؤدي أي مناورات أخرى لتغيير الحقائق الديموغرافية من خلال بناء المستوطنات أو استخدام القوة، إلا إلى إطالة معاناة الفلسطينيين.

في الختام، ونحن نمضي قدما، من المهم حشد الإرادة السياسية اللازمة لتهيئة بيئة دولية موجهة نحو التنمية، من شأنها تسهيل القضاء على الفقر وتعزيز الإدارة السليمة للموارد الطبيعية، بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل شراكة عالمية حقيقية ومتجددة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد أولانتا هومالا تاسو، رئيس جمهورية بيرو**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بيرو.

اصطحب السيد أولانتا هومالا تاسو، رئيس جمهورية بيرو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الاجتماعي وتطويرها. ولذلك السبب، تحديداً، باتت تطلعاتنا وأهدافنا وغاياتنا تتسم بالطموح بشكل متزايد.

ومن هذا المنظور، نرى أنفسنا كبلد ناشئ لديه مؤسسات قوية ويعتز بتنوعه الثقافي ومهارات شعبه. وقد أحرزنا تقدماً كبيراً في الحد من الفقر وسوء تغذية الأطفال. وبلدنا يُبنى على أساس برنامج اجتماعي شامل للجميع ويعزز تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين والعدالة والأمن.

وتبذل الحكومة في بلدي جهوداً غير عادية في هذا الاتجاه، وهي تولي الأولوية في عملها للتركيز على مجالات الرعاية الصحية والتعليم والأمن والرعاية الاجتماعية. وفي مناسبات سابقة، تحدثت عن مجموعة من الجيلين الأول والثاني من البرامج الاجتماعية التي نقوم بتنفيذها، من بينها برنامج "كالي وارما" الذي يوفر الوجبات المجانية في المدارس الحكومية، و "خونتوس"، وهو برنامج للتحويلات النقدية المشروطة، و "معاشات ٦٥"، وهي خطة للمعاشات غير القائمة على الاشتراكات، وبرنامج المنح الدراسية "بيكا ١٨"، وكلها برامج تستحق تسليط الضوء عليها. ويتم تنسيق كل تلك البرامج في إطار استراتيجية متعددة القطاعات تعطي الأولوية للإنسان والأسرة طوال دورة حياتهما. وهذه الاستراتيجية، التي نسميها "الإدماج في النمو"، لا تقتصر على تلبية الاحتياجات العاجلة للفقراء ومن يعيشون في فقر مدقع فحسب، بل ترمي أيضاً لبناء قدرات الأفراد وتوفير الفرص للجميع.

وحكومة بيرو تزيد ميزانيتها للاستثمار في السياسات الاجتماعية سنوياً، حيث بلغت أرقاماً غير مسبوقه. وعلى سبيل المثال، يمكنني أن أشير إلى ميزانية عام ٢٠١٥ التي زادت بنسبة ١٢ في المائة عما كانت عليه في العام الماضي، وما يقرب من نصف تلك الزيادة خصص للتعليم والرعاية الصحية. والجزء المتبقي سيخصص أساساً لتوسيع نطاق البرامج

العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وفي كلتا الحالتين، تعطى الأولوية للمبادرات الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة بجميع أشكالها، والقضاء على الفقر المدقع والجوع، بصورة نهائية. بالمثل، يتم التركيز على النضال من أجل المساواة، وتمكين المرأة، والحصول على التعليم الجيد والقضاء على جميع أشكال العنف الجنساني والعنف ضد الأطفال. ومن المفيد أيضاً، تسليط الضوء على أهمية مواصلة النمو الاقتصادي المستدام، وتشجيع العمالة الرسمية واللائقة. وتكتسي هذه المسائل وغيرها، أهمية حيوية لبيرو.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب علينا أن نفكر في نوع الدولة التي لدينا اليوم، والمضي قدماً لمواجهة التحدي. وفي حالة بيرو، من دواعي سرورنا التأكيد على أننا قمنا بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات للدولة، موجهة لتحقيق تلك الأهداف. لقد عملت بيرو جاهدة لتوطيد أسس التنمية المستدامة والبناء عليها. إن دولتنا مثال واضح على كيفية تحقيق تقدم كبير في غضون بضع سنوات، من دون الابتعاد عن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، مثل تحقيق السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. في الواقع، بيرو من بين البلدان التي حققت تقدماً مستمراً فيما يخص تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، وبعضها سيكون قد تحقق حتى قبل الموعد المحدد في عام ٢٠١٥. وهكذا، وبفضل النمو الاقتصادي واتباع سياسة اجتماعية منسقة وشاملة، حققنا تقدماً كبيراً في مجال مكافحة الفقر، نظراً لأننا قد حددنا لأنفسنا هدف ٢٠١٦، الذي يمثل نهاية فترتي الرئاسة، لخفض هذا الرقم إلى أقل من خمس السكان.

وفي غضون جيل واحد فقط، قام أبناء بيرو بإجراء تحول عميق يقوم على إحلال السلام في البلد، وترسيخ الديمقراطية والاستقرار، وفتح اقتصاده، فضلاً عن وضع سياسة الإدماج

والمعاطين، فضلاً عن بلدان العبور والتمويل، يجب أن تسهل وضع استراتيجية شاملة يتحمل فيها كل المعنيين مسؤولياتهم واعتماد حلول ملزمة.

على الصعيد الاقتصادي، فإن اعتماد برنامج لتنويع الإنتاج الوطني مؤخراً بغية توسيع قاعدة الإنتاج وإحداث تغيير تاريخي في الهيكل الاقتصادي للبلد وإيجاد فرص توظيف رسمية، يسعى للاستفادة من قدراتنا ومواردنا من خلال تشجيع التصنيع المستدام ومباشرة الأعمال الحرة والوصول إلى العلم والتكنولوجيا. وبالتالي، فإننا نعطي قيمة مضافة لإنتاجنا، ونكفل الاستدامة للنمو والتنمية.

ونحن نسعى لمواصلة توسيع نطاق علاقاتنا التجارية وتعميقها، وتحسين الاتفاقات التجارية السبعة عشر القائمة التي تغطي ما يقرب من ٩٥ في المائة من تجارتنا الخارجية، مع التحرك أيضاً نحو استكمال جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. وهناك إقرار واسع النطاق بتطلع بيرو إلى عالم أكثر تكاملاً. لذلك، فإننا نعطي أولوية خاصة لأي منتدى تشاركي، مثل تحالف المحيط الهادئ، وهي مبادرة تشجع على حرية تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات ورأس المال والتعاون بين أعضائها، فضلاً عن منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وهذا الطموح يشمل أيضاً حق البلدان كافة في تحقيق أعلى مستوى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتجارية. ولذلك، نكرر مرة أخرى الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، الذي يؤثر على النمو الاقتصادي لذلك البلد ويؤخر تنميته الاجتماعية والبشرية، فضلاً عن أثره على رفاه مواطنيها.

علاقات بيرو مع جيرانها ممتازة. وأود أن أسلط الضوء على التسوية الأخيرة للتراع البحري مع شيلي، التي تم التوصل إليها على أساس القانون الدولي ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات، فضلاً عن حقيقة أن إصدار حكم محكمة العدل

الاجتماعية وتطوير البنية التحتية وتحسين السلامة العامة، حيث تمثل السلامة العامة أولوية رئيسية أخرى للحكومة في بلدي. وبالنظر إلى هذا التحدي، فإننا نرصد باستمرار مطالب المواطنين وننظم عمل الدولة كيما تستجيب بفعالية لتلك المطالب بقوة وكفاءة لتهيئة مناخ السلام والثقة الذي تشدد حاجة أسرنا إليه.

تاريخياً، واجهت بيرو عائقاً آخر للتنمية، إلا وهو الفساد. ولذلك، فإننا نتخذ إجراءات صارمة ضد من يخون ثقة المواطنين من الأشخاص الذين يرتكبون ممارسات مشينة أثناء تأدية واجباتهم ووظائفهم العامة. وفي هذا الصدد، نطبق في بيرو مفهوماً للتربية والأخلاق العامة والأخلاق السياسية التي ينبغي ألا يلتزم بها من يحكمون بيرو فحسب، بل وجميع المواطنين، مع التركيز بشكل كبير على أولئك المسؤولين عن تطبيق القانون وإنفاذه. وندرس كذلك منع من يرتكبون أفعال الفساد أثناء القيام بواجبات وظيفتهم العامة من شغل الوظائف العامة مدى الحياة.

أود أن أتكلم الآن عن تحدٍ رئيسي آخر لا بد لنا من التغلب عليه، ألا وهو مشكلة المخدرات العالمية. وأناشد المجتمع الدولي مواصلة تعزيز الحوار والتعاون من أجل مواجهة تلك الآفة. ولذلك، فإننا نعتبر أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ستتيح الفرصة أمام المجتمع الدولي للتصدي بصورة مشتركة لتلك المشكلة بطريقة تعاونية. ومن الواضح أن ذلك التهديد عالمي النطاق، ويجب أن نراعي ذلك البعد في استجابتنا. وقد أعطينا الأولوية لاستراتيجية شاملة لتنفيذ التنمية البديلة ودعم برامج الإدماج الاجتماعي. وبهذه الطريقة، لن نستعيد الأراضي فحسب، ولكن سنستعيد الشعب أيضاً، وهو الأهم.

مع ذلك، وبغية التغلب على ذلك التحدي بنجاح في نهاية المطاف، لا بد من مشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بصورة نشطة. فالمسؤولية المشتركة والمتقاسمة للمنتجين

الموارد الجينية والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، والذي سيدخل حيز النفاذ قريباً لتعزيز تلك الموارد الجينية.

وتُعقد المناقشة العامة اليوم ونحن في خضم سيناريو معقد يتضمن العديد من الأزمات السياسية والإنسانية والاقتصادية العسيرة. وتواجهنا تحديات اقتصادية عالمية وكبيرة تتعلق بالأمن الدولي والحوكمة العالمية. لقد بينت قدرة مجلس الأمن على الاستجابة إلى الأزمات المختلفة في جميع أنحاء العالم ضرورة إصلاح أساليب عمل المجلس، بما في ذلك تلك المتعلقة باستخدام حق النقض. ومن الضروري أن يتمكن المجلس من الاستجابة إلى تلك الحالات بطريقة فعالة، الأمر الذي يتطلب إصلاحه بطريقة شاملة، بما في ذلك زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، وجعل تلك الهيئة أكثر كفاءة وديمقراطية وشفافية وتمثيلاً.

وعلى وجه التحديد، وفيما يتعلق بقضية فلسطين، تؤكد حكومة بلدي على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لذلك الصراع من خلال إجراء مفاوضات ترمي للتوصل إلى حل دائم تتوفر له مقومات البقاء، علاوة على التغلب على الوضع الراهن، وتمكين الفلسطينيين والإسرائيليين من العيش في سلام ورخاء في دولتين ذاتي حدود آمنة ومعترف بها.

يواجه المجتمع الدولي العديد من الظواهر المتنامية التي تتخطى الحدود. وأشير هنا إلى الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ومشكلة المخدرات العالمية، والفساد، والاتجار بالأشخاص، والاستغلال الجنسي، والاتجار بالفتيان والفتيات والمراهقين، وتهريب الأسلحة، في جملة ظواهر أخرى. وفيما يتعلق بالأفعال التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء العالم في الأشهر الأخيرة، فإن بلدي يدرك جيداً ما يترتب عن هذه الأفعال، التي رفضتها حكومة بلدي رفضاً قاطعاً.

الدولية بشأن تلك المسألة كان الأسرع في تاريخها. وعموماً، فإن الطريقة التي عولجت بها القضية برمتها تجعل بيرو وشيلي مثالاً يحتذى به في العالم.

وبيرو تؤكد على مشاركتها الفعالة في المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، سوف نكون البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة العشرين المعني بتغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر. وفي هذه المناسبة، ستكون المناقشات مهمة إلا أن الالتزامات الوطنية ستكون أساسية. واليوم، أقول إننا نحتاج إلى تنظيم أكبر تحالف في التاريخ لمواجهة ذلك التحدي الحاسم، الذي ستحدد الاتفاقات المبرمة بشأنه ملامح مستقبل حضارتنا. ويوصفنا البلد المضيف، أحث رؤساء الدول والحكومات على تعبئة الإرادة السياسية، كيما يتسنى لنا المضي قدماً بطريقة بناءة مع ممثلين لديهم القدرة على اتخاذ القرارات. والأمر لا يتعلق برسمة صندوق المناخ الأخضر فحسب، بل لا بد أيضاً من تحديد الالتزامات الوطنية بوضوح والتوصل إلى اتفاق ملزم.

ولا بد أن نكون على وعي بأن البشرية حققت، ولأول مرة، القدرة على الدمار الشامل دون اللجوء إلى الطاقة النووية. وفي هذا الصدد، فقد أصبح من الأهمية الحيوية أن يدرك المجتمع الدولي أن المشاكل العالمية، مثل تغير المناخ، تتطلب استجابات عالمية، وليست وطنية.

ووفقاً لدراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عام ٢٠١١، فقد تجسدت تكلفة الاحترار العالمي في بيرو في الفيضانات وحالات الجفاف، وذوبان الجليد واحترار المياه. وهي تصل إلى ما يقارب نسبة ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للبلد. وإذا لم نتخذ إجراءات فورية، فليس مستبعداً أن تزيد الآثار الاقتصادية لتغير المناخ على نسبة ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠ و ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. لقد صدقت بيرو على بروتوكول ناغويا المتعلق بالحصول على

## البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

### المناقشة العامة

#### خطاب السيد شيتزو آبي، رئيس وزراء اليابان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء اليابان.

اصطحب السيد شيتزو آبي، رئيس وزراء اليابان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يسعدني كثيرا أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد شيتزو آبي، رئيس وزراء اليابان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد آبي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تواجه البشرية أزمات خطيرة لم يسبق لها مثيل. وقد حان الوقت الآن لكي نقف متحدين تحت راية الأمم المتحدة لمواجهة تلك الأزمات معا. وقد عقدت اليابان العزم على الاستمرار في تحمّل مسؤولية كبيرة، والعمل جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي.

وتبذل حكومة اليابان أقصى ما بوسعها من الجهود في مكافحة فيروس الإيبولا. وينبغي أن يتضافر المجتمع الدولي لمعالجة هذه الأزمة، التي تؤثر بشكل مباشر على السلام والأمن في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، فقد أيدت اليابان بقوة، بوصفها أحد مقدمي مشروع القرار، اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٧ (٢٠١٤). وأيدت اليابان أيضا مبادرة الأمين العام بان كي - مون، ومعالي السيد سام كاهامبا كوتيسا، رئيس الجمعية العامة، لإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا.

وفي مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عقد في اليابان العام الماضي، أعلنت حكومة اليابان عن عزمها تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دولار للتصدي للمسائل

إن مكافحة الإرهاب مسؤولية يجب أن يأخذها المجتمع الدولي على عاتقه في إطار القانون، مع الاحترام الكامل للحقوق الأساسية لجميع الشعوب وسيادة الدول. فيما يتعلق بالأحداث التي تستوجب الإدانة، والتي وقعت في عدة مناطق من العالم، أعربت حكومة بيرو عن شجبها الشديد لهذه الوحشية والهجمات الإرهابية من جانب فئات متطرفة على حياة الرهائن المدنيين الأبرياء والأقليات الدينية والإثنية. وتستحق تلك الأحداث التي لا يمكن قبولها أشد عبارات الإدانة من جانب المجتمع الدولي.

إن بيرو ليست بلدا ذا تاريخ عريق فحسب، بل هي أيضا حضارة، وتشكل حضارتها جزءا من التراث الإنساني العالمي، على النحو الذي أقرته اليونسكو. إن إدراك ذلك يعني اعترافا عالميا بالعمل الممتاز الذي قام به أسلافنا، الذين برعوا في الحفاظ على التناغم بين التنمية والبيئة بطريقة بديعة ومبتكرة. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام بيرو بوضع وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبالتركيز على أهداف التنمية المستدامة، مكررا دعوتي لتخصيص الوسائل اللازمة لجعلها أمرا واقعا. وفي سياق المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي سيعقد في ليما، أود أن أؤكد مجددا التزامي والتزام حكومة بيرو بأهداف المؤتمر، ونحضر المجتمع الدولي على المشاركة بفاعلية مع التحلي بروح بناءة من أجل تنمية مستدامة لصالح رفاه شعوبنا. إن بيرو، مهد حضارة الإنكا، والعاصمة الدولية لفنون الطهي المتميزة، على استعداد للترحيب بالجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس جمهورية بيرو على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطحب السيد أولانتا هومالا تاسو، رئيس جمهورية بيرو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تأسيس الأمم المتحدة، كانت اليابان تنهض من تحت الرماد. ومنذ ذلك الحين، لم تنسَ اليابان قط للحظة أهوال الحرب. وشرعت في مسارها لمرحلة ما بعد الحرب، وهي تشعر بالاشمئزاز حيال ويلاتها التي جلبت المآسي على الأبرياء سواء في الداخل أو في دول أخرى وهي تتعهد مجددا بالعمل من أجل السلام. وقد قطعنا التزاما صادقا بتحمل مسؤوليات الأمم المتحدة في الداخل والخارج.

إن مستقبل اليابان هو امتداد مباشر لتاريخنا على مدى الأعوام السبعين الماضية. والشعب الياباني، جيلا بعد جيل، سيتوارث تعهدنا بعدم شن حرب أبدا وسيعززه. فالسلام لن يترسخ إلا عندما لا تجد الصراعات طريقا إلى أفئدتنا أو مكانا في أسلوب حياتنا. وهذا بالتحديد هو سبب مواصلة اليابان اتخاذ إجراءات على مستوى القاعدة الشعبية في جميع أنحاء العالم. لقد كانت اليابان وما زالت وستظل قوة تعطي زخما للإسهامات الاستباقية من أجل تحقيق السلام.

وعلاوة على ذلك، أود أن أذكر وأن أتعهد، في المقام الأول، بأن اليابان أمة ما فتئت تعمل لاجتثاث ثقافة الحرب من أفئدة الناس، وهي لن تدخر جهداً في مواصلة القيام بذلك. وفي وقت مبكر يعود إلى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، شرعت اليابان في مد يد العون إلى غزة من أجل تعزيز الموارد البشرية. وقد جاء إلى اليابان ما مجموعه أكثر من ٤٠٠ من الموظفين الإداريين والخبراء التقنيين والذين تلقوا تدريباً مكثفاً. وأحدهم هو السيد أسامة النجار، وهو شاب يعمل في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، والذي قال:

”لا تملك غزة موارد طبيعية على الإطلاق. والشيء الوحيد الذي لدينا هو البشر، وهي حالة تماثل حالة اليابان. ما تعلمته من اليابان هو روح عدم الاستسلام على الإطلاق“.

الصحية في أفريقيا، بالإضافة إلى إطلاق برامج تدريب لما يقرب من ١٢٠.٠٠٠ من مقدمي الخدمات الصحية والطبية. واستجابة لتفشي الإيبولا، أرسلنا خبراء يابانيين على درجة عالية من المعرفة والخبرة، وذلك ضمن بعثات منظمة الصحة العالمية. وقدمنا مبلغاً إجمالياً قدره ٥ ملايين دولار من المساعدات المالية وسنقدم ما قيمته ٥٠٠.٠٠٠ دولار من معدات الوقاية الشخصية للعاملين في مجال الرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، نتعهد بتقديم مساعدات إضافية بقيمة إجمالية تبلغ ٤٠ مليون دولار في المستقبل. وما زلنا مستعدين لاتخاذ أي تدابير أخرى، بما في ذلك إمكانية إيفاد المزيد من الخبراء إلى أفريقيا وإرسال جرعات من عقار واعد بالنجاح من إنتاج شركتي ”نوياما الكيمائية“ و”فوجي فيلم القابضة“ اليابانيتين، والذي يمكن أن يكون فعالاً في مرحلة ما بعد التعرض لفيروس الإيبولا.

يمر الشرق الأوسط بحالة من الاضطراب. وعلى وجه الخصوص، تنظر اليابان إلى الأنشطة العابرة للحدود الوطنية التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - والذي أعلن من جانب واحد عن إنشاء ما يسمى دولة - باعتبارها تهديداً خطيراً للنظام الدولي. والمهم الآن هو منع التطرف من أن يترسخ، مع الاستجابة بسرعة للآزمات الإنسانية في المنطقة. وللمساعدة في هذا، ستقدم اليابان مبلغ ٥٠ مليون دولار في صورة مساعدات في حالات الطوارئ على الفور.

ولأن اليابان تولي أهمية كبرى للاستقرار في أوكرانيا، فقد سارعت بالإعلان في آذار/مارس عن مساعدات اقتصادية تصل إلى ١,٥ بليون دولار، والتي يجري تقديمها حالياً. ونعكف أيضاً على إعداد حزمة مساعدات جديدة من أجل تعمير الجزء الشرقي من أوكرانيا.

سيكون العام المقبل بالغ الأهمية بالنسبة للأمم المتحدة. فسنتحتفل بالذكرى السنوية السبعين لتأسيسها. وفي وقت

مع تلك التحسينات، فسوف تساعد على بناء مجتمع يسوده السلام والرخاء ويقدر حقوق الإنسان. عندما يحظى هذا المفهوم بتأييد واسع النطاق، يصبح الناس هم من يملكون المجتمع بكل ما تعنيه الكلمة. ولطالما سعت اليابان لإرساء أسس السلام من أجل توسيع نطاق هذا النوع من المجتمعات أفقياً ورأسياً. ودائماً ما كان تركيز فلسفة مساعدتنا الإنمائية الرسمية على هذا النهج.

إن راية الإسهام الاستباقي في تحقيق السلام التي تحملها الحكومة اليابانية هي راية غرست على أساس التطور الطبيعي للثقافة والثقة بالنفس التي اكتسبناها خلال عدة سنوات من تعزيز الأمن البشري، أي بذل قصارى جهدنا من أجل إقامة مجتمع يضع الناس في الصدارة والمحرك. وسنواصل العمل، على أمل أن نقيم، بمرور الوقت، مجتمعاً منصفاً وعادلاً يضع البشر في الصدارة والمحرك، وديمقراطية تثمن حقوق الإنسان.

قبل سبعين عاماً، آلت شعوب الأمم المتحدة على نفسها "أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" و "أن نأخذ أنفسنا بالتسامح". ويجب على الأمم المتحدة ألا تنحرف عن تلك المثل العليا. وبهذا القدر من العزم بالضبط تتطلع اليابان للانضمام مرة أخرى إلى مجلس الأمن في السنة المقبلة بوصفها عضواً غير دائم، بمناسبة مرور سبعين عاماً منذ إنشاء الأمم المتحدة.

وعلى مدى فترة ٥٨ عاماً منذ أصبحت اليابان عضواً في الأمم المتحدة عام ١٩٥٦، لتكون العضو الثمانين، عملت اليابان بلا كلل من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة. ونرى أن جهودنا لا تبارى. وأتمنى، مع اعتبار الذكرى السنوية السبعين نقطة تحول، أن تتمكن جميع البلدان التي تتشارك نفس الأهداف من العمل معاً لإيجاد حل نهائي للقضية التي طال أمدها المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة بطريقة تعكس حقائق القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، تسعى اليابان إلى

وبعد أن تعلّم في اليابان لمدة شهر، جلب أسامة النجار معه تكنولوجيا الطاقة الشمسية لدى عودته إلى مسقط رأسه، ليتم الاستعانة بها في مرفق هو في أشد الحاجة إلى نظام طاقة قائم بذاته. وقد صمدت معدات توليد الطاقة التي قام هو وزملاؤه بتركيبها في أكبر مستشفى في قطاع غزة أمام الاضطرابات التي حدثت وأبقت على غرفة الطوارئ في المستشفى مضيئة.

ربما يكون الأمر أكثر من مجرد مصادفة أن قصة الصومال التي أود أن أسردها تتعلق أيضاً بالإضاءة. إن أهم شيء بالنسبة لحميدة حسن - وهي فتاة في العاشرة من العمر، تعيش في مخيم للمشردين داخلياً في مقديشو - هو الضوء لإنارة الخيام أثناء الليل. والخيمة المضاءة تعمل بمثابة رادع للعنف الجنسي. وعلى مدى السنتين الماضيتين، وزعت اليابان على المشردين داخلياً، بما في ذلك الفتيات الصغيرات مثل حميدة، نحو ٢٥٠٠ من المصابيح الصغيرة من إنتاج شركة "باناسونيك"، والتي تخزن ضوء الشمس خلال النهار وتحوّله إلى ضوء مصباح في الليل. وحميدة تعمل بجد الآن، وهي تحلم بأن تصبح طبيبة في يوم من الأيام.

يجب أن نواصل إزالة مشاعر القلق والخوف من قلوب الناس ونزع أي براعم للكراهية. وستواصل اليابان وشعبها بذل كل جهد ممكن لإبداء استعدادنا ولتوفير قدراتنا ومعارفنا وخبراتنا من أجل تحويل ذلك إلى واقع.

في المقام الأول، سنواصل المساعدة على تحسين التعليم، الأمر الذي سيشكل أساس النمو الاقتصادي لمن هم في حاجة إليه، بدءاً من التعليم الابتدائي وحتى التدريب المهني. إن هدفنا دائماً هو إدماج متعة العمل في طبيعة الناس. ونأمل أن يدرك الناس تماماً أن ما يتصببون من عرق في عملهم هو استثمار في المستقبل.

أما توسيع الطرق والموانئ وازدياد ترابط شبكات الطاقة، جنباً إلى جنب مع الإدارة الفعالة التي تتماشى بشكل تام

عازمون على تشجيع ودعم اعتماد المرأة، التي عانت معاناة نفسية حسيمة، على نفسها في جميع أنحاء العالم.

ونعتزم أن نجعل القرن الحادي والعشرين عالماً يخلو من انتهاكات حقوق الإنسان ضد المرأة. وسوف تتصدر اليابان المجتمع الدولي وتقوده في القضاء على العنف الجنسي أثناء النزاعات. وهنا يكمن السبب وراء تعزيز اليابان تعاونها مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة زينب بانغورا.

يجب أن تكفل الحقوق الأساسية مثل التعليم والصحة في كل مكان في جميع أنحاء العالم. ومن الضروري للأمم المتحدة، بل، والعالم أن يعملوا معاً متحدين لاتخاذ إجراءات من أجل تمكين الفتيات والفتيان من الذهاب إلى المدارس على قدم المساواة ولتتمكن النساء الحوامل من الحصول على الرعاية الطبية وهن مستريحات البال.

علاوة على ذلك، من أجل أن تعيش المرأة حياة مليئة بالفخر والأمل، أعتبر أن من الضروري تنمية قدرتها في الاعتماد على نفسها اقتصادياً قبل أي شيء آخر. وليس عندي أدنى شك في أن إنشاء مجتمع تبرز فيه المرأة يحمل في طياته مفتاح تغيير المجتمع بأسره.

تعهدت العام الماضي، في خطابي هنا أمام الجمعية العامة، بأن اليابان ستنفذ مساعدات بأكثر من ٣ بلايين دولار على مدى ثلاث سنوات تهدف أساساً للنهوض بوضع المرأة. والمبلغ الذي تم تنفيذه بالفعل خلال العام الماضي هو ١,٨ بليون دولار، أي أكثر من نصف المبلغ الذي تم التعهد به. كما ذكرت في خطابي أن اليابان تحترم أنشطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي هي مسؤولة عن المسائل المتعلقة بالمرأة في إطار الأمم المتحدة، ونحن ننوي أن نصبح أحد كبار المساهمين فيها، وبذلك نكون بلداً نموذجياً في هذا المجال. وخلال العام الماضي، زادت اليابان مساهماتها في هيئة الأمم المتحدة للمرأة

أن تصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن وأن تتولى الدور المناسب الذي يتطلبه الوضع.

وفي المناسبة نفسها من العام الماضي تكلمت عن مغزى وأهمية تعزيز قدرة المرأة ودعوت إلى أن نخلق مجتمعا تتألق فيه المرأة (انظر A/68/PV.12). وقد بدأت اليابان الآن العمل من أجل تسوية العديد من المسائل التي نواجهها، جنباً إلى جنب مع صناعات القطاع الخاص، من أجل زيادة مشاركة المرأة في المجتمع في أقرب وقت ممكن. ويجب علينا تعزيز البيئات التي من الممكن أن تحقق التوازن بين رعاية الطفل ورعاية المرضعات من جهة، والعمل من جهة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القضاء على أوجه التحيز بشأن أدوار المرأة التي لا تزال قائمة في المجتمع ستكون أمراً أساسياً أكثر من أي شيء آخر.

لقد عقدنا للتو مؤتمراً دولياً كبيراً يهدف لتشجيع المشاركة الدينامية للمرأة، مع التركيز على التنمية الاقتصادية وحل القضايا العالمية. فقد أرسل نحو ١٠٠ من القادة من جميع قطاعات المجتمع من جميع أنحاء العالم رسالة إلى العالم بشأن التزامهم بأن تؤتي قدرة المرأة ثمارها. وفي غضون أقل من عام، أصبح تمكين المرأة أحد المبادئ التوجيهية التي حركت سياسات اليابان داخلياً وخارجياً. وما فتئت اليابان تركز على النهوض بوضع الفتيات والأمهات في أفريقيا، وهي منطقة تحظى بتركيز معونتنا الخارجية.

أما القرن العشرين فله تاريخ من الأضرار البالغة التي لحقت بشرف المرأة وكرامتها عند اندلاع النزاعات. ولا يزال، في جميع أنحاء العالم، نجد ظروفًا بغيضة تحرم المرأة من الحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم لمجرد أنهن ولدن إناثاً، وبالتالي حرمانهن من فرص تحقيق الاعتماد على النفس. وتسعى اليابان لأن تكون بلداً يسير جنباً إلى جنب مع هذا النوع من النساء في جميع أنحاء العالم. ونحن

على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، أرسلت اليابان حوالي ٩ ٧٠٠ شخص في ١٣ عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وفي السنوات العشر منذ إنشاء لجنة بناء السلام، تجاوزت تبرعات اليابان إلى صندوق بناء السلام مبلغ الـ ٤٠ مليون دولار. ونحن عازمون في المستقبل، على حشد المزيد من مواردنا البشرية من حيث الكم والكيف، كي نسهم في مجال بناء السلام.

واليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من تدمير القنابل الذرية وقت الحرب. مستعدة لقيادة المناقشات في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد العام القادم - الذكرى السنوية السبعين لإلقاء القنبلة الذرية.

فيما يتعلق بكوريا الشمالية، ستعمل اليابان بالتنسيق مع البلدان ذات الصلة تجاه إيجاد حل شامل للقضايا المعلقة، بما في ذلك مسائل الاختطاف، والقوة النووية، والصواريخ.

وقد كانت اليابان واحدة من أكبر المستفيدين من الأمم المتحدة. وللمضي قُدماً، سنعمل بجد أكثر من أي وقت مضى من أجل تحقيق المبادئ التي حددها الأمم المتحدة. إن اليابان دولة تنفذ تعهداتها دون تقصير. وبهذا أختتم بياني.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء اليابان على البيان الذي أدلى به من فوره. اصطحب السيد شيتزو آبي، رئيس وزراء اليابان، من المنصة.

**خطاب دولة السيد هايليماريام دسالن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

خمسة أضعاف، وستزيد في المستقبل أيضا عدد المشاريع التي ندعمها. كما أننا سعداء للغاية بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستفتتح في العام القادم مكتبها في طوكيو. وأتوقع أن تواصل اليابان تحسين جهودها التنسيقية مع الأمم المتحدة من خلال ذلك المكتب الجديد.

بينما نضع خطة التنمية لما بعد عام - ٢٠١٥، ستواصل اليابان المشاركة بقوة كما كانت حتى الآن. ومع ذلك، أحث بشدة على أننا إذا أردنا حقاً الوصول إلى شمول الجميع والاستدامة والقدرة على التحمل على النحو الوارد في جدول الاعمال هذا، فإن حماية الفئات الضعيفة وتمكينها، بغض النظر عن الجنس أو النوع أو العمر، تكتسيان أهمية.

تحتفل اليابان هذا العام بالذكرى السنوية الستين لبداية مساعدتها الإنمائية الرسمية. بما أننا تعلمنا من عزم من سبقونا الذين بدأوا العمل على توسيع نطاق المساعدات الإنمائية الرسمية بعد تسع سنوات فقط من المعاناة من الدمار التام في الحرب، فإن حكومة اليابان هي الآن بصدد تأسيس مبادئ توجيهية جديدة للمساعدات الإنمائية الرسمية التي نقدمها. ونعتزم أن نؤكد مرة أخرى على الأهداف التي تحظى بأولوية مثل النمو الاقتصادي العالي الجودة، وضمان سيادة القانون وتحقيق مجتمع سلمي ومستقر.

إن الأهداف التي تسعى اليابان بشكل مستمر إلى تحقيقها من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى تلك الأعوام الستين، لن تتغير على الإطلاق. ولن يكون هناك تغيير في نهجنا الراسخ حيث أهم الأمور في مكافحة الفقر هو غرس الإحساس بالملكية فيما بين الناس المعنيين وتشجيع الجهود الرامية إلى المساعدة الذاتية. ولن يكون هناك أي تغيير في جهودنا الرامية إلى ضمان تحقيق الأمن البشري بشكل كامل. علاوة على ذلك، أرى أننا نقرب أكثر من بلوغ أهدافنا إذ نسعى لتعزيز تمكين المرأة بوصفه نقطة التأثير.

حينئذ إن القضاء على الفقر هو أكبر تحد عالمي يواجهه العالم اليوم، وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

ولقد لاحظنا في الشهر الماضي أنه لا يزال أمامنا ٥٠٠ يوم حتى بلوغ التاريخ المحدد للأهداف الإنمائية للألفية التي اتفقنا على تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. ففي أفريقيا، تم تسجيل نمو اقتصادي قوي على مدى العقد الماضي، والسرد النمطي المتعلق بالقارة أخذ يتغير ببطء. أفريقيا هي الآن القارة الصاعدة التي توفر فرصا هائلة للتجارة والاستثمار. كذلك يلاحظ تقدم بارز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك في بلدي إثيوبيا بالذات. ومع ذلك، هناك العديد من التحديات التي ما زالت قائمة، من قبيل خفض معدل الوفيات النفاسية.

ومن الضروري بالتالي، بينما نمضي قدما في المفاوضات الآيلة إلى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ألا نتغاضى عن حقيقة أن الأهداف الإنمائية للألفية لم يكتمل تنفيذها بعد. فخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سوف تصبح مكتملة عندما تتوصل إلى نتيجة مرضية بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وبناء عليه، ينبغي أن تُستخدم الشهور المتبقية للتعجيل بتنفيذها. علاوة على ذلك، سوف تحتاج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى أن تتضمن أي جانب من جوانب الأهداف الإنمائية للألفية التي يتعين الاضطلاع بها بعد عام ٢٠١٥.

إن ما قمنا به حتى الآن بشأن إرساء الأساس لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على كلا الصعيدين الحكومي الدولي والأمانة العامة، كان مشجعا. فقد أنجز الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة عمله بنجاح، ولا بد من الإشادة بالرئيسين المشاركين للمساهمة التي قدّماها. ومن المناسب، مثلما قررت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، استعمال مقترحات الفريق العامل المفتوح باب العضوية كأساس لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

اصطحب السيد هايليماريام دسالن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أرحب بدولة السيد هايليماريام دسالن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد دسالن** (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي السرور رؤية دبلوماسي أفريقي محنك يتولى رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأود أن أعرب عن أحر التهاني له على انتخابه لشغل هذا المنصب الرفيع.

وأنا أعلم أنه يدرك، كما ندرك نحن، تحمّله المسؤولية في فترة من أكثر الفترات أهمية في تاريخ هذه المنظمة، وتاريخ تعددية الأطراف بشكل عام. نحن في منطقة شرق أفريقيا نعرفه جيدا كصديق ودبلوماسي بارز. وإننا واثقون من أنه سيستخدم حكمته وخبرته لبناء توافق في الآراء حول مجموعة من المسائل المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة لهذه الدورة التاريخية، ولتوجيه أعمالها بفعالية. واسمحوا لي، بالتالي، أن أوكد له كامل الدعم والتعاون من وفد بلدي في الاضطلاع بمسؤولياته الجسام بنجاح. وأود أيضا أن أثنى على سلفه لمساهمته الممتازة في كفاءة نجاح الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. فالواقع أن تلك الدورة كانت هامة، حيث أرست الأساس للمهمة الكبرى التي تنتظرنا.

تتعقد هذه الدورة في زمن تاريخي، حيث باشرنا تنفيذ مهمة كبيرة تتمثل في تشكيل المستقبل الذي نريده للأجيال الحالية والمقبلة. وإذا فعلنا ما يجب علينا أن نفعله، فيمكن أن يذكر التاريخ هذه الدورة بوصفها دورة ساعدتنا على تحويل المسار صوب كفاءة الحفاظ بشكل فعّال على البيئة، والعدالة الاقتصادية، والمسؤولية الاجتماعية. إن ما اتفقنا عليه في ريو قبل أكثر من عامين لا بد أنه عزّز جهودنا المشتركة. وقلنا

التاريخي والهام للغاية. ويتضح لنا على ما يبدو أن فعالية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتوقف، في جملة أمور أخرى، على نجاح مؤتمر أديس أبابا. مهما يكن من أمر، سوف نمضي بهذه القناعة قدما في الاضطلاع بمسؤوليتنا كبلد مضيف.

وهذا هو أيضا الوقت الذي نسعى فيه إلى تحقيق الهدف الطموح الذي وضعناه لأنفسنا: التوصل بحلول عام ٢٠١٥ إلى اتفاق بشأن المناخ يكون ملزما على الصعيد العالمي، ويحد من ارتفاع حرارة العالم إلى دون درجتين مئويتين. واسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى عن تقديري للأمين العام بان كي - مون لعقد مؤتمر القمة المعني بالمناخ قبل يومين. ويحدوني الأمل في أن تساعدنا نتائج مؤتمر القمة على إحراز تقدم في تحقيق هذا الهدف الأساسي من خلال تحفيز العمل للحد من انبعاثات غاز الدفيئة، وتعزيز مواجهة آثار تغيير المناخ.

وغني عن القول إننا نتحمل في أفريقيا بالفعل وطأة تغيير المناخ، وهذا يقوض جهودنا في تلبية طموحاتنا الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال التكيف مع تغيير المناخ والتخفيف من آثاره أولوية بالنسبة إلينا، ونحن بحاجة إلى الدعم الدولي العاجل للجهود التي نبذلها في هذا الصدد. وعلى الرغم من أننا لم نساهم أي إسهام تقريبا في الاحترار العالمي، فإننا نؤدي دورا رائدا في التخفيف من حدة آثاره عن طريق توطيد جهودنا في مجال الطاقة المتجددة، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة. ومن باب العدل والأصول الاعتراف بذلك ودعمه على النحو الكافي.

ولا شك في أن التحدي الذي يشكله تغير المناخ يتطلب القيادة والالتزام السياسي على جميع المستويات. ليس لدينا أي خيار سوى الارتقاء إلى مستوى هذا التحدي، عن طريق اتخاذ إجراءات ملموسة للمساعدة على الحد من الانبعاثات، وإظهار الإرادة السياسية اللازمة لإبرام اتفاق في باريس بحلول

كما أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على الجهود التي يبذلها في هذا الصدد، وفقا للمطلب الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ (القرار ١/٦٥). والعمل الذي يقوم به فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هو عمل يتصف بالأهمية. ونقدّر تقديرا خاصا الاسهام القيم لفرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونتطلع إلى التقرير التوليقي للأمين العام، الذي نتق بأنه يساعد على تيسير المحادثات الفعالة في ما بين الدول الأعضاء والمفاوضات الحكومية الدولية المثمرة، بغية صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بحيث تأتي تجسيدا لمصالح الأجيال الحالية والمستقبلية بحلول العام المقبل.

ولا يساورنا شك في أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تتصدى للتحديات الرئيسية التي يواجهها العالم يجب أن تكون على استعداد لتعزيز التعاون، استنادا إلى مبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ومن الصعوبة بمكان أن نتصور أن المسائل الصعبة ولكن الضرورية المحيطة بوسائل التنفيذ يمكن حلها ما لم تكن هناك مرونة في مسألة المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

ثمة شيء واحد واضح في كل ذلك. إن العالم لديه القدرة والموارد لتلبية الاحتياجات التي نراها ملحة، والقضاء على الفقر، وكفالة تحقيق التنمية المستدامة للجميع. وقد تأكد ذلك في التقرير الأوّلي غير المنقح للجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. لم تقدّم لنا اللجنة اقتراحات نهائية، وإنما توصيات ترمي، كما يقولون، إلى حفز المناقشات. ومع ذلك، فقد عبّرت عن أملها في إحراز تقدم صوب تمويل التنمية أثناء المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد في أديس أبابا خلال تموز/يوليه ٢٠١٥. واسمحوا لي أن أؤكد التزامنا ببذل قصارى جهدها لكفالة نجاح هذا المؤتمر

والحفاظ على القانون والنظام في المناطق المحررة حديثاً. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء إدارات محلية مؤقتة في وسط الصومال وفي المنطقة الجنوبية الغربية منه، بما ينسجم مع الدستور الاتحادي المؤقت. ويتعين علينا مواصلة دعم الصومال في جهوده لإعادة بناء نفسه وتنفيذ عملية انتقال ناجحة بحلول عام ٢٠١٦.

إن الصراع ليس ظاهرة أفريقية حصراً. وما بات واضحاً مؤخراً هو إلى أي حد أصبحت الحالة الأمنية العالمية مصدراً للقلق. إذ لم يحدث قط منذ نهاية الحرب الباردة أن كانت الحالة الأمنية العالمية هشة كما هي اليوم. فخطر الإرهاب يؤثر بصورة مطردة على مناطق أكبر وأوسع من العالم. ولم يحدث في أي وقت طوال العقود العديدة الماضية أن كانت الحاجة إلى تعاون فعال على المستويين الدولي والإقليمي ملحّة وعاجلة كما هي اليوم. وبات واضحاً أن مسألة المقاتلين الأجانب قد أصبحت مصدر قلق كبير للكثيرين. والمطلوب لإحراز تقدّم في التصدي لهذا التحدي هو الاستعداد لإقامة تعاون لا يشمل أي معايير مزدوجة. وعلينا أن نكون حازمين في عزمنا على العمل معاً.

وكل ذلك يعني أن التعددية لم تكن بهذا القدر من الأهمية الشديدة لمستقبل العالم في أي وقت من التاريخ الحديث بقدر ما هي عليه اليوم. وحقيقة أن الدول يدفعها السعي إلى تحقيق المصالح الوطنية كانت دائماً من البديهيات. ولكن عند هذا المنعطف في تاريخ العالم، وفي ضوء التحديات المشتركة العديدة التي نواجهها، ليس أمامنا خيار أكثر واقعية من الالتزام بمصلحة وطنية مستنيرة، لا يمكن تعزيزها إلا في إطار التعددية.

وهذا في رأينا هو الشعور الذي ينبغي لنا جميعاً أن نتشاطره في بداية الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. ولا يمكننا إغفال العلاقة بين برنامج تنميتنا المستدامة والحالة العالمية للسلام والأمن. وموضوع هذه الدورة "إنجاز وتنفيذ

عام ٢٠١٥ يتعلق بالمناخ ويكون ملزماً على الصعيد العالمي. والفشل في تحقيق ذلك ليس خياراً.

إن ما نشهده هنا في الأمم المتحدة هو استعداد الدول للتفكير ملياً والتركيز على ما يوحد بيننا. فهذا الأمر يشكل أساس المفاوضات المعقدة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي تناقض صارخ مع ذلك، ما نشهده اليوم هو تدهور عام في الوضع الأمني العالمي. إن العالم يمر بفترة تسودها الاضطرابات، وهذا ليس من قبيل المبالغة. فانتشار الصراعات وحدثها يتزايدان بشكل كبير.

والتقدم الذي أحرز في هذا الجزء من عالمنا طوال العقد الماضي يجري تفويضه عن طريق دورات جديدة من أعمال العنف والصراع.

والأزمة في جنوب السودان مثال على ذلك. ونحن في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية نفعل كل ما نستطيع لحل تلك الأزمة عبر الوسائل السلمية بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين. لكن إحراز تقدّم، ناهيك عن الانفراج، ليس سهلاً. والحالة تُبرز تحدياً نواجهه كثيراً. فلا يمكن التفكير في إحراز تقدم في صنع السلام في ظل غياب الالتزام الكافي لدى أطراف النزاع بالتسوية السلمية لأزمة ما. لكن الهيئة الحكومية عازمة على بذل كل جهد ممكن لإيجاد حل دائم للأزمة عبر حوار سياسي شامل للجميع.

وخلافاً للحالة في جنوب السودان وللحالات في أرجاء عديدة من العالم، واصلت الحالة في الصومال تحسّنها على مدار السنة. فربما لا يكون قد تم القضاء تماماً على التهديد الذي تشكله حركة الشباب، لكن الحركة أضعفت إلى حد كبير. والانتكاسة الأخيرة التي عانتها لا بد أن تُعجل بنهايتها. لكن استدامة الإنجازات العسكرية الميدانية أمر غير ممكن دون إحراز تقدّم على المسار السياسي عبر إنشاء إدارات محلية

**خطاب السيد ماتيو ريتزي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا.

اصطُحِب السيد ماتيو ريتزي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسعدني للغاية أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد ماتيو ريتزي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد ريتزي (إيطاليا)** (تكلم بالإيطالية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): أود أن أحيي الجمعية العامة، وأن أعرب عن عميق تأثري بوجودي هنا. فقاعة الجمعية تبقى مكاناً ذا سحر وجاذبية استثنائيين لمن لم يتكلموا فيها مطلقاً. وبالنسبة لمن باتوا معتادين أن يكونوا في قاعات كهذه، فرما يعتبرون ذلك أمراً مألوفاً ومُجرباً. وبالنسبة لأمثالي، الذين يجدون أنفسهم في القاعة للمرة الأولى اليوم، فإنني أشعر بمشاعر جياشة حينما أجد نفسي في مكان يسوده شعور بأننا ما زلنا قادرين على هئية آفاق موازية لحقوق الإنسان والاحترام والحرية والسلام. ويتملكني شعور حيال المستقبل في مكان توفرت فيه لأمين عام عظيم، السيد داغ همرشولد، القوة والرؤيا والحدس لتصور عالم مختلف. ولمن ترعرعوا مثلنا وفي أذهانهم هذا النموذج، تلك المقولة التي كتبها داغ همرشولد في يومياته: "شكراً على كل ما كان - ونعم لكل ما هو آت"، كانت الأمم المتحدة بالنسبة لنا أكثر من برنامج سياسي، لقد كانت في صميم تعريف السياسة.

أمّا اليوم، فإنّ المستقبل يبدو خطيراً، إنه مخيف ولم يُعد واعدًا. ونريد أن نصدق أنّ بالإمكان العودة إلى فكرة الغد. إنّ حلم الأمم المتحدة هو العودة إلى هدف حماية الأجيال القادمة

خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة المالية لعام ٢٠١٥" يقتضي هئية بيئة عالمية هادئة ومستقرة. وفي هذا السياق أيضاً، ينبغي النظر إلى خطر تفشي فيروس إيبولا. إنه تحدّ إنساني وأمني معاً. واحتواء انتشار الفيروس المميت ينبغي أن يكون مسألة ذات أولوية قصوى.

أود أن أؤكد مجدداً على أنه من المهم للغاية أن نتصدى بشكل جماعي لتحديات السلام والأمن العديدة التي تواجه عالمنا، بغية تيسير التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في الفترة الباقية، وإرساء أساس متين لتنفيذ برنامجنا التحويلي لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، فضلاً عن التوصل إلى اتفاق ذي مغزى في مجال المناخ.

وأودّ أن أحتتم كلمتي بتأكيد التزام إثيوبيا بالتعددية وبالتكاتف مع جميع البلدان التي تشاطرنا الرأي بغية الإسهام في السلام والأمن الإقليميين والدوليين وفي التنفيذ الناجح للمشاريع الكبرى التي سنتعهد بتنفيذها في ما يتعلق بخطة ما بعد عام ٢٠١٥. وإثيوبيا، بصفتها عضواً مؤسساً في المنظمة وعضواً في عصبة الأمم - ولو أنّ العصبة تخلّت عنها - تولي أولوية قصوى للتعاون بين الشعوب والبلدان بهدف التصدي للتحديات المشتركة. ونحن مؤمنون بأنّ القوة لا تصنع الحق. وليس هناك بديل عن السعي إلى تحقيق منافع متبادلة بوصفه مبدأً توجيهياً لسياسة خارجية واقعية وعادلة. وهذا هو مرشدنا في جميع الصداقات والشراكات التي أقمناها والتي سواصل إقامتها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحِب السيد هايليماريام دسالن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، من المنصة.

من البحر الأبيض المتوسط وكأنهم نبشوا من مقبرة، بفضل عملية نعتز بها ولكن لا يمكن اليوم أن تترك العملية لإيطاليا وحدها. ويلزم أن نقول إن أي تدخل في منطقة البحر الأبيض المتوسط تدخل استراتيجي للمجتمع الدولي لا يمكن تركه لأية قوة بمفردها.

وبعد ذلك القول، نحن بحاجة إلى أن نضيف أن الأولوية في تلك المنطقة هي ليبيا وأصدقائنا الشعب الليبي، الذي يعاني خلال وقت للانتقال يبدو بلاهية على الإطلاق. ونحن ملتزمون بالأقل من أهمية أي نقطة ساخنة في حوض البحر الأبيض المتوسط يمكن أن تصل إلى مرحلة ألا عودة في دوامة لأعمال العنف وعدم الاستقرار في المنطقة. وستواصل إيطاليا الاضطلاع بدورها، ولكن لا بد أن نؤكد بحسب وقوة في هذا المنتدى الهام على خطر التفتت التدريجي لليبيا وعلى أن الآثار السلبية المرتبة على ذلك في منطقة شمال أفريقيا بأسرها ستكون آثارا كارثية للسلام والاستقرار في المنطقة بأكملها. ونحن ملتزمون بدعم ليبيا القوية والمستقرة، وسنواصل العمل مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بليبيا من خلال سفارتنا، التي لا تزال مفتوحة، ولكننا نود أن نقول بعزم كبير إن الحالة في ليبيا يجب أن تكون أولوية لنا جميعا.

إن الأولوية الأخرى، وبخاصة لمن يعدون اليوم لعقد مناقشة بشأن التهديد الإرهابي في الشرق الأوسط والأماكن الأخرى، هي إدراك أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كما قيل بالأمس بتركيز قوي، لا يشكل مجرد تهديد إرهابي لمنطقة بعينها، ولكنه خطر على كامل مجتمع الرجال والنساء الذي يسمون أنفسهم بشرا. ونحن لا نتعامل مع شكل من أشكال التعبير الديني. فالأديان بوسعها على السواء أن توجج نيران أي نزاع أو أن تقدم بلسما لعلاج الجروح. ونؤمن بان تنظيم الدولة الإسلامية والتهديد الذي يمثله لا تربطهما أدنى صلة بأي نزاع للأديان.

من أهوال الحرب. لكننا اليوم، حين ننظر وراءنا إلى تاريخ المنظمة، يجب أن تكون لدينا الشجاعة لكي نقول إن أحطاء الماضي لا يمكن محوها. فعام ٢٠١٥ هو العام الذي سنحيي فيه الذكرى السنوية العشرين لما حدث في سريرينيتسا، حين بقيت المؤسسات الدولية صامتا أمام إحدى أسوأ المجازر وعمليات الإبادة الجماعية التي ما زلنا لا نجد تبريراً لها حتى اليوم. وهذا ما يجعلنا بحاجة إلى أن نكرّر في هذه القاعة اليوم أنه قد آن الأوان لكي تعود السياسة إلى إيجاد تعريف لمستقبل مفعم بالأمل.

لقد شبّ جيلي على سماع أن التاريخ قد انتهى وأن القرن الذي انقضى للتوّ كان قرناً قصيراً رأينا فيه كل شيء فعلاً. لكن التاريخ لم ينته، والقرن الذي تركناه وراءنا لم يكن قصيراً، وعلينا اليوم أن نقول إن السبيل السياسي هو السبيل الوحيد لمنع إراقة الدماء التي تسبب الكثير من الأحزان في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي الشرق الأوسط وفي أوكرانيا وفي مناطق عديدة من أفريقيا.

ونظرا لموقع إيطاليا المركزي، فان لديها الإرادة وتشعر بضرورة الاضطلاع بدور أكبر في البحر الأبيض المتوسط. ولا يمكن لإيطاليا، التي تهدي العالم صورة المدينة والميدان العام - بمعنى مكان تجمع مفتوح للمجتمع - أن تبقى صامتا حينما يجابهها التغيير في البحر الأبيض المتوسط، الذي ينبغي أن يكون قلب أوروبا والميدان العام للمناقشة والمجاهة، ولكنه تحول في أغلب الأحيان إلى مقبرة.

إنني آخذ الكلمة اليوم بعد عام من إطلاق الحكومة الإيطالية لعملية هامة مسماة Mare Nostrum "بحرنا". وبفضل تلك العملية، بوسعي أن أقف أمام الجمعية لأقول إن رجال ونساء حرس السواحل الإيطالي والخدمات التطوعية أنقذوا أرواح ٨٠.٠٠٠ شخص، ٨٠.٠٠٠ شخص يمكن أن يصبحوا أطباء وموسيقيين وعمالا، ٨٠.٠٠٠ شخص انتشلوا

لا يبرا "سلام أبناء إبراهيم" حدا للتراخ الذي لم يحل بعد بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ولن نمل إطلاقا السعي لتحقيق السلام من أجل القدس، ولن يتوطد أي وقف لإطلاق النار في غزة أو يحترم إذا لم نعترف جميعا بالحل القائم على وجود دولتين وبحق الشعب الفلسطيني في أن يكون لديه وطن في نهاية المطاف. وكما قلت من قبل وأكرر هنا، إنه ليس مجرد حق بل واجب من أجل وجود إسرائيل - ومن أجل التاريخ والذكرى والابتكار والديمقراطية والحرية، التي برهن عليها الشعب الإسرائيلي بشكل مستمر. وعلى المجتمع الدولي بأسره أن يدعم تلك العملية. ويجب أن تسمع تلك العبارات بوضوح في هذه القاعة، حيث لم يتورع شخص ما عن التشكيك في حق إسرائيل ذاته في الوجود.

إن الحوار والسياسة هما اللذان يمنعان العودة إلى جدليات الحرب الباردة. واعتقدنا أننا خلفنا وراءنا تلك الأوقات، ولكن التوترات في الوقت الراهن في الحدود الشرقية لأوكرانيا تخاطر بان تعرض للخطر الإنجازات الكبيرة لعملية الاندماج في أوروبا - وهي قارة تنعم بالسلام والاستقرار. ولم تكن هناك إطلاقا فترة طويلة للسلام مثل الفترة التي نمر بها اليوم في أوروبا.

ولكن الأزمة في أوكرانيا اضطررتنا لمجاهة تحديات غير متوقعة. وأعتقد أن هناك ارتباطا بين المبدئين الرئيسيين - حق الشعب الأوكراني في الاعتراف بوحدة أراضي بلده في وجه أعمال العدوان التي أدت إلى انتهاك سلامتها، وفي الوقت نفسه، أمل أن تتمكن من التغلب على التوترات مع الاتحاد الروسي، الذي أمل أن يعود إلى الاضطلاع بدور باعتباره صاحب مصلحة عالميا يحتاج إليه كثيرا المجتمع الدولي.

لقد كتب خبير بارز بالسياسة من عصر النهضة الإيطالي، هو نيكولو ماكيافيللي، "أن تدرك كيف تتعرف على فرصة في الحرب وتغتنمها يعود بفائدة أكبر مما يعود به أي شيء

وفي الوقت نفسه، نقول بقوة إن من قاموا منا بمهمة - أو كان من حسن حظهم، إن جاز لي أن أتكلم بصورة استفزازية - القيام بزيارة إلى أي مخيم للاجئين، على نحو ما فعلته في النصف الثاني من آب/أغسطس في أربيل، بكرديستان في العراق، سيدرك أننا لا يمكن أن نعجز عن الاستجابة للوجوه الفزعة للكثير من ضحايا التعصب. وان تشاهد إحدى العائلات في تقديم المعونة الإنسانية وهو تفرجك في هاتفها الخليوي على صور للأطفال الذين أعدموا، وهم يصطفون أمام حائط ويطلق عليهم الرصاص؛ وان تسمع قصصا عن الشابات اللائي أخذن إلى الثكنات في وسط الموصل وأجبرن، وهن يلتزمن الصمت وبلا حول ولا قوة، على إشباع رغبات الإرهابيين العنيفين؛ وان تفكر في ما يحدث للصحفيين والرهائن - يتطلب منا أن نقول ما يجب قوله. إن ارتكاب إبادة جماعية جار على قدم وساق، وفي وجه تلك الأنشطة، نحن نعلم أن المجتمع الدولي الموحد وحده يمكنه أن يكسب هذه المعركة للحضارة ضد الشر. ولذلك السبب قلت بالأمس للرئيس أوباما إن بوسع المجتمع الدولي أن يعول على دعم إيطاليا في القضاء على التهديد الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية، ولا زلت أصر على حقيقة أن ذلك الالتزام لبلدنا في كل منطقة وفي كل مكان من المنطقة سيكون قويا، وأمل، أن يكون حاسما.

لقد ساهمت إيطاليا وتواصل المساهمة في لبنان، من خلال جنودنا والتزامهم بدعم بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام المنتشرة في جنوب لبنان. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناني للرجال والنساء الذين، من لبنان إلى أفغانستان، يرتدون زي بلدنا الرسمي للوفاء بالتزام ملموس نحو ضمان تحقيق الاستقرار والسلام. ولكن في الوقت نفسه أنا أعلم، ونحن نعلم، انه لن يتحقق أي سلام في المنطقة ريثما يضع ما دعاه المعلم الملهم للفكر السياسي الإيطالي، جيورجيو

القدر من إحدى المآسي الحقيقية لعصرنا. من الأهمية الحاسمة بمكان أن نؤكد بقوة، داخل المجتمع الدولي، على قيم المساواة والاحترام والتسامح، التي تشكل أهمية خاصة بالنسبة لنا في إيطاليا عند الحديث عن عقوبة الإعدام. ولذلك تتزامن هذه الدورة الجديدة للجمعية العامة مع تقديم مشروع قرار جديد بشأن إلغاء عقوبة الإعدام. ويحدوني الأمل في استمرار زيادة عدد البلدان المؤيدة له.

أود أن أقول إنني أشعر بحماس شديد للحديث عن ذلك باسم إيطاليا، التي كافحت دائماً على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي من أجل إيلاء الأولوية لهذه المسألة. وفي وقت سابق من حياتي المهنية، توليت منصب عمدة مدينة فلورنسا، التي كانت أول مدينة في التاريخ تلغى فيها عقوبة الإعدام. نادى النادي وهو يهبط سلم قصر فيكيو معلنا عن إلغاء عقوبة الإعدام في تلك الولاية، الدوقية الكبرى. فلتتوقف عن المزيد من الأعمال الوحشية. وأطلب إلى كل الدول الانضمام إلينا في هذه المعركة لنشر الحضارة.

كما سيكون عام ٢٠١٥ عاما هاما فيما يتعلق بمعرض ميلانو ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في باريس، الذي ناقشناه قبل يومين، وفيما يتعلق بالإجراءات التي تذكرنا بضرورة التوصل إلى نقطة تحول، كما هو الحال في المناقشة الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونؤمن جميعا بأن المجلس يجب أن يصبح أكثر فعالية وتمثيلا وشفافية وخضوعا للمساءلة أمام أعضاء المجتمع الدولي. ولكن الآراء بشأن كيفية تحقيق هذا الهدف ما زالت متباينة. ومن أجل تحقيق التقارب بين نماذج الإصلاح المختلفة، فإن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء التي ينتمي إليها بلدي، ما زالت على رأيها بأن إيجاد أعضاء دائمين جدد سيهدد تحقيق هذا الهدف، وأؤكد من جديد استعدادنا للتوصل إلى حلول توفيقية.

آخر“. وعبارات ماكيفيللي تساعدنا على أن ندرك في هذه اللحظة أن اتفاق مينسك فرصة كبيرة في الحرب الدائرة في أوكرانيا. وعلينا أن نغتنم هذه الفرصة من أجل شعب أوكرانيا والمجتمع الدولي.

ويشكل الحوار والمصالحة أداتين لا يمكن التنازع فيهما في السودان والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى. وهما نقطة قوة لمجتمعنا فيما يواجه الصعوبات الناشئة حديثا، بدءا بفيروس إيبولا وآثاره الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المساوية.

وتضطلع إيطاليا بدورها مسترشدة بقيادة الأمين العام وبإلهامه، وستواصل القيام بذلك. وأوجه له الشكر على اتخاذ إجراءات عاجلة.

ولكن يجب أن أشدد كذلك على أن الحلول السياسية هي السبيل الوحيد للمضي قدما لعام ٢٠١٥، بالرغم مما يشوبها من تحديات معقدة وصعبة في أغلب الأحيان. وتشمل المشاكل التي يتعين حلها التحدي المتمثل في تحقيق الحوكمة العالمية الجديدة لشبكة الإنترنت، كما ذكرت رئيسة البرازيل أمس (انظر A/69/PV.6)، والتحدي المتمثل في القيام أخيرا باستثمارات في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين، حتى لا يعتبر تبوء امرأة لموقع من مواقع المسؤولية حدثا. وأقول بفخر بالغ إنه لأول مرة في تاريخ حكومة بلدي، تشكل النساء أكثر من نصف أعضائها. ويسعدني ويسرني أن أقول إننا لن نقصر عن الوفاء بالتزامنا بإسناد أدوار قيادية للنساء، ولكننا سنكافح في المقام الأول من أجل كفالة حرية الشباب في البلدان النامية والدول التي تواجه حالات عصبية بصفة خاصة.

ولن أعالي مهما قلت في التشديد على أن ٢٠١٥ سيكون عاما هاما للغاية في مجال مكافحة التمييز الديني. وتستحق كل الأقليات الدينية الدفاع عنها. لم يسبق على الإطلاق أن يقتل هذا العدد الكبير من المسيحيين في مناطق في جميع أنحاء العالم بسبب عقيدتهم، ولم يجر من قبل التهوين بهذا

اصطحب السيد هيرمان، رئيس المجلس الأوروبي، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسعدني كثيراً أن أرحب بمعالي السيد هيرمان فان رومبوي، رئيس المجلس الأوروبي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد فان رومبوي** (المجلس الأوروبي) (تكلم بالفرنسية): يبدو العالم اليوم أكثر خطورة مما كان عليه حينما اجتمعنا هنا في العام الماضي. وأخشى أن أقول إن الخوف أقوى من الأمل. وقد أثرت فينا الأحداث المأساوية. تعرض أكثر من ٢٠٠ تلميذة للاختطاف والاستعباد. وأسقطت طائرة تعج بالآباء والأمهات والأطفال، والعلماء، والسياح، وأفراد الطاقم في منتصف الرحلة. وتعرض سكان الجبل للمطاردة والحصار والذبح. وفي الأسبوع الماضي، تحطمت سفينة في عرض البحر وغرق ٥٠٠ شخص، ضحايا المهربين القتلة.

تزعجنا تلك الفترات الحالكة التي يبدو أنها تنذر بتغييرات أعمق. بدأ الرأي العام يتخوف من انزلاق العالم من بين أيدينا وتحوله إلى شر. وكأن الأساس السياسي لوجودنا في حد ذاته يواجه تحدياً، وكأن الطريقة التي يتواصل بها الأفراد والدول مهددة. يشهد مواطنونا بزوغ عصور الظلام وقوى التطرف؛ يشهدون حدود عالم الأمس - بل عالم أول أمس، عالم مجنون - تعاود الظهور. نعم نشعر بالخوف، كما قال مواطن بلدي بول - هنري سباك قبل ٦٦ عاماً أمام نفس الجمعية العامة. لكن خوفنا ليس خوف الجبناء، بل هو خوف يشعر به الرجل، وينبغي له أن يشعر به، حينما ينظر إلى المستقبل، ويفكر ملياً في كل ما ينطوي عليه من رعب ومآسي، وفي المسؤوليات الرهيبة التي يتطلبها ذلك المستقبل (انظر A/PV.147 p.280)،

وأعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تُدرج جميع تلك التحديات في إطار التحدي الأكبر، ذلك التحدي الذي يجب علينا جميعاً أن نكون في الخطوط الأمامية للتصدي له. لن يكون هناك أي سلام أو حرية أو احترام حتى يضع المجتمع الدولي في صميم استراتيجيته استثمارات كبرى وضخمة في التعليم والمدارس والجامعات، مُنتقلاً من بيت إلى بيت ومن قرية إلى قرية ومن ميدان إلى ميدان. ونقول إن أقوى سلاح لترسيخ قيم السلام والحرية هو سلاح التعليم والثقافة، ورأس المال البشري، والاستثمار في الشعوب وفي قصص وحيات فرادى النساء والرجال.

ولذلك أعتقد أنه، إننا إذ نعيش أوقات صعبة، نعيش كذلك وقتاً يجب علينا فيه أن نقول نعم للمستقبل، على نحو ما قال الأمين العام السابق داغ همرشولد. وقال أيضاً، "لا يسمح لنا باختيار الإطار لمصيرنا. ولكن ما نضع داخله هو ملكنا". لا يسمح لنا باختيار الإطار لمصيرنا. إننا نعيش في زمن التهديدات والمشاكل. لكن ما نضع داخله هو ملكنا خالصاً. داخل هذا الإطار لمصيرنا يمكننا مرة أخرى أن نلهم الآخرين بقيم التعليم والحرية والسلام، طالما نواصل الوفاء لتاريخنا والأمل في مستقبلنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ماتيو ريتزي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا، من المنصة.

**بيان السيد هيرمان فان رومبوي، رئيس المجلس الأوروبي**  
**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس المجلس الأوروبي.

(تكلم بالإنكليزية)

البيت الأوروبي نفسه كان معرضاً للخطر. والآن يجب علينا جميعاً أن نكفل تقدّم عملية السلام التي بدأت في مينسك واحترام جميع الأطراف لوقف إطلاق النار والتزامها بخطة السلام. والجزاءات ليست هدفاً في حد ذاتها ويمكن أن يتم تنقيحها، شريطة أن يكون هناك تقدم ملموس. ويمكن إعادة بناء الثقة إذا تم الوفاء بالالتزامات.

وفي الوقت نفسه، من الضروري أن تمضي السلطات الأوكرانية بخطى ثابتة على طريق الإصلاحات. فهذه الإصلاحات - الاقتصادية والسياسية والدستورية - ستحدد ما إذا كانت جهود التوصل إلى حل سياسي دائم ستُكلل بالنجاح. وستكون الحياة السياسية للبلد وازدهاره ملكاً لجميع مواطنيه. وأفضل طريقة لضمان مستقبل البلد هي أن تستوعب أوكرانيا الجميع بعقد اجتماعي جديد وتوازن عادل بين الجزء والكل.

وتلتزم بلدان الاتحاد الأوروبي ومؤسساته التزاماً كاملاً بدعم أوكرانيا على هذا الطريق. ويشكل اتفاق الانتساب بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، الذي صادق عليه البرلمان الأوكراني (فيرخوفنا رادا) والبرلمان الأوروبي في الأسبوع الماضي، بوصلة وفرصة لمساعدة أوكرانيا في التحول إلى ديمقراطية حديثة ودينامية ومنفتحة كما يستحق شعبها. وستتم الخطوات المقبلة في هذا التعاون ضمن إطار الصورة الأوسع لعملية السلام. ونحن على استعداد للمشاركة مع روسيا، أكبر جارة لنا، في إعادة إرساء الثقة والوفاء بالوعد التي قطعت.

هناك ما يقرب من ٢٠٠ بلد في هذا العالم، ولكن هناك عدة آلاف من الأقليات. ومن الواضح أنه لا يوجد سبيل سوى ضمان شمول الجميع، واحترام الهويات وتمكين الناس من إسماع صوتهم. ولكوني بلجيكياً وأوروبياً، فأنا أعلم أن الحفاظ على الوحدة يمكن أن يتطلب بذل جهد حقيقي. فهو يقتضي اهتماماً دائماً وانفتاحاً ومشاركة وجدانية واستعداداً

حينما تتعرض القيم التي تنشأها للضغط، وحينما يوشك نظام الأمور على التداخي، لا بد لنا أن نتخذ إجراءات. يجب علينا إعادة بناتنا وتحريرهن من جماعة بوكو حرام. يجب السماح لأسر ضحايا الرحلة MH-17 التابعة للخطوط الجوية الماليزية بوداع أحبائهم، وبالحفاظ على ذكرى أشخاص مفعمين بالأمل ماتوا غرقاً في البحر الأبيض المتوسط.

ويجب علينا جميعاً أيضاً التعبئة ضد الجماعة الهمجية المتمثلة في الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ويمكننا معاً أن نجعل العالم مكاناً أكثر أماناً من جديد.

وإذ نلقي نظرة إلى الوراء على السنة الماضية، نرى أن أكثر الأعمال مدعاة للحيرة في منطقتنا، بالنسبة لنا في أوروبا، كان الضم غير القانوني والمفاجئ لشبه جزيرة القرم في آذار/مارس. وشكل ذلك الانتهاك للسيادة والسلامة الإقليمية لأوكرانيا أخطر تهديد للنظام الأمني في أوروبا خلال عقود. وهو أمر تتجاوز أهميته حدود القارة الأوروبية. إنه يتعلق ببند اللجوء إلى القوة والدفاع عن سيادة القانون التي تحافظ على تماسك مجتمع الأمم الذي ننتمي إليه. وقد اضطلعت الجمعية العامة بمسؤوليتها باتخاذ القرار ٦٨/٢٦٢ بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. ودافع الأعضاء عن عين القيم التي بُني عليها ميثاق الأمم المتحدة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالرسالة القوية ومفادها أنه لن يتم التغاضي عن انتهاك القواعد. فعندما يتلاعب المرء بالحدود، فإنه يتلاعب بالسلام.

ويقف الاتحاد الأوروبي ثابتاً في تضامنه مع أوكرانيا. فمن حق الشعب الأوكراني تقرير مصيره السياسي. وردت أوروبا على العدوان وانتهاك القانون الدولي بمجموعة واسعة النطاق من الجزاءات السياسية والاقتصادية والمالية. وكنا نعلم أن ذلك يمكن أن يضر باقتصاداتنا في المقابل، ولكننا جنباً إلى جنب مع شركائنا الدوليين لم نتراجع، حيث أن استقرار

يجب علينا أن نعمل معاً لمساعدة البلدان المتضررة. وحكومة العراق الجديدة، التي تهدف إلى أن تكون قيادة جامعة، تستحق الدعم الكامل من الجميع وهي بالتأكيد تحظى بدعمنا.

غير أن الأزمة لا يمكن حلها من دون إيجاد حل سياسي لسوريا. ونحن مدينون بذلك لحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ من الضحايا وللملايين الذين اضطروا للفرار من ديارهم. إنها كارثة بكل بساطة وأحد أكبر إخفاقات المجتمع الدولي. والمطلوب هو حل إقليمي شامل. ويجب أن يشمل ذلك، على نحو ما أكدته مجدداً الأحداث المساوية التي وقعت هذا الصيف في غزة، التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، متمثلاً في قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للبقاء، تعيش جنباً إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

إن ديناميات العنف تنشر عدم الاستقرار في جميع الاتجاهات - في منطقة الساحل، وجنوباً وصولاً إلى نيجيريا، ولكن أيضاً نحو الشرق. وتشجع هذه الديناميات الإرهاب والجريمة المنظمة وتدفقات الأسلحة والاتجار بالمخدرات وتهريب البشر والتطرف، على نحو ما نرى أيضاً في ليبيا. وأود أن أثنى على فرنسا لما بذلته من جهود لتقديم المساعدة، بناءً على طلب حكومتي مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل استعادة سيادة القانون وغرس ثقافة الشمول والمصالحة بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بكامله. ونحن على استعداد للاضطلاع بمسؤوليتنا، علماً بأننا نحن الأوروبيين ليس لنا أي أهداف جغرافية استراتيجية قائمة على المصلحة الذاتية في المنطقة. فقد قلبنا هذه الصفحة من التاريخ قبل عقود من الزمن.

واتباع نهج جماعي أمر مهم للتعامل مع عرض آخر من الأعراض المساوية للشرق الأوسط الآخذ في التفكك داخلياً: إنه الهجرة الهائلة عبر البحر الأبيض المتوسط.

للتكيف. وليس على البلدان أن تنقسم كي تسمح بالتعايش بين الهويات المتعددة، والتي كثيراً ما تكون متعددة المستويات. بل يمكن للوحدة أن تنجح في إطار من التنوع.

إن الشاغل الأكثر إلحاحاً في بالنا جميعاً اليوم هو العراق وسوريا والشرق الأوسط عامة. ولست بحاجة إلى وصف التوقعات القائمة أو تصوير الأفعال الشريرة أو المعاناة التي يعجز عنها الوصف في المنطقة. وما شهدناه في صيف هذا العام لا علاقة له قط بالإسلام. إنها عودة لأشباح الهمجية من ماضٍ منسي منذ زمن غابر وأعمال شنيعة ترفض كوننا من جنس بشري واحد وتنكر القيم الأساسية للحضارة.

وكما قال لي مفتي جمهورية مصر العربية قبل أسبوعين، فإن تنظيم داعش يسيء إلى اسم الإسلام وقيمه وإلى قيم جميع الأديان. وأرحب بالبيانات الصادرة عن جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي والدول الإسلامية وبالتدابير التي اتخذها كل منها ضد داعش. ولئن كان من الضروري أن تكون البلدان المجاورة والأطراف المعنية بالأمر أكثر من غيرها في الخطوط الأمامية لهذه المعركة المشتركة، فإنه يجب علينا جميعاً القيام بدورنا في مواجهة تنظيم داعش وعزله ومنع التدفقات المالية وتدفقات الأسلحة، ووقف عائدات النفط غير المشروعة ومنع تدفق المقاتلين الأجانب. وتعمل حكومات الاتحاد الأوروبي جاهدة على جميع تلك الجبهات.

وكما نعلم من تجربتنا الوطنية، يمكن للتطرف أن يضرب في أي مكان: وحذوا على سبيل المثال الشاب الجهادي المتعصب من فرنسا الذي تحوّل إلى جلاّد تعذيب في سوريا، وعندما عاد إلى أوروبا، قتل أربعة ضحايا أبرياء في المتحف اليهودي في بلجيكا، في مدينتي بروكسل. ونحن بحاجة إلى عمل جماعي عاجل لوقف انضمام أولئك المقاتلين الأجانب إلى صفوف داعش، على نحو ما أكدّه كثيرون جداً من الأُمس في الجلسة رفيعة المستوى لمجلس الأمن (انظر S/PV.7272). كما

من منع نشوب حرب عالمية أخرى، ولكننا لم نضع بعد حدا للعنف فيما بين الدول أو داخلها. ونجتمع اليوم لا لتأسف على ما لا يغتفر ولكن لتعزيز الأمل وتحقيق ما يجب علينا أن نفعله، أي أن نعمل معا.

(تكلم بالإنكليزية)

يجب أن نتغلب على الخوف. يجب أن نتغلب على الخوف بمحاربة الخطر، وباستعادة العدالة، وبالسعي إلى تحقيق السلام حتى تتمكن السنة القادمة، عندما تجتمع دولنا مرة أخرى في نيويورك، من القول بأن "موجة صيف ٢٠١٤ المروع هذه قد انكسرت. فنحن نحرز التقدم خطوة خطوة. بصبر ولكن بلا هوادة، نعمل لاستعادة الأمل".

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس المجلس الأوروبي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد هيرمان فان رومبوي، رئيس المجلس الأوروبي، من المنصة.

**خطاب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء والوزير المكلف بشؤون المالية والحوكمة في أنتيغوا وبربودا**  
**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء والوزير المكلف بشؤون المالية والحوكمة في أنتيغوا وبربودا.

اصطحب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء والوزير المكلف بشؤون المالية والحوكمة في أنتيغوا وبربودا، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء والوزير المكلف بشؤون المالية والحوكمة في أنتيغوا وبربودا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

لقد رأينا ملايين الفارين من الحرب في سوريا إلى بلدان مثل الأردن ولبنان وتركيا. ويقوم عمال الإنقاذ الأوروبيون بإنقاذ ما يصل إلى ١٠٠٠ شخص في الأسبوع - أشخاص يعرضون حياتهم للخطر على متن زوارق صغيرة تعبر البحر الأبيض المتوسط، بحثا عن حياة تخلو من الخوف. يأتي العديد منهم من بلدان اتهارت فيها هياكل الدولة، وتوطن فيها العنف، ولا يمكن فيها تلبية الاحتياجات الأساسية للناس.

(تكلم بالفرنسية)

إن الحل الدائم الوحيد لليأس هو التنمية. وأود الإشادة بالالتزام المتواصل من جانب الأمم المتحدة والأمين العام لتعزيز الأهداف الإنمائية، بما في ذلك خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وللحفاظ على مستوى من الطموح فيما نتخذه من إجراءات تتناسب مع التحديات. وأقدر أيضا الجهود المبذولة فيما يتعلق بالتحدي الذي يطرحه تغير المناخ، حيث لا تزال أوروبا ملتزمة وفي الخطوط الأمامية في هذا الصدد، وسوف تظهر هذا الالتزام في مفاوضات باريس العام المقبل. ويحدوني الأمل في أن تتولى جميع الدول - الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة - مسؤوليتها.

وتذكرنا أزمة فيروس الإيبولا بقسوة بأنه مثلما يعتمد مستقبل بلد ما على مرافقه الصحية، فإن صحة الجميع في نهاية المطاف تعتمد على هذه الهياكل. إن الإيبولا هي الطاعون الحديث. يجب تعزيز أفرقة الأطباء والمرضين والمتطوعين. وأوروبا على استعداد، بالاشتراك مع جهات أخرى، للمساعدة في تخفيف حدة الوباء وعلاجه.

إننا نحتفل بحريف هذا العام بالذكرى المئوية لتراع كبير كان أول نزاع يؤدي بالعالم بأسره إلى الدخول في دوامته المدمرة. لقد دفعت الحرب العالمية الثانية دولنا إلى توحيد صفوفها ومحاولة بناء السلام معا، الأمر الذي جعل ميلاد اتحاد دولنا ممكنا. وعلى الرغم من ذلك، ثمكنا منذ ذلك الحين

الهيئة سعيا إلى تحقيق أهدافها الوطنية، بل ومتحدية تضامن أسرة الأمم الأوسع نطاقا.

ولهذه الأسباب، فإن أنتيغوا وبربودا، حكومة وشعبا، تؤيد بقوة إصلاح المنظمة. ونود أن نرى إصلاحا يضيف الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة بغية إعطاء صوت أكبر لبلدان، مثل بلدي، يتم تمثيلها في عملية صنع القرار لاعتبارنا دولا أصغر بكثير من أن نتحدث أثرا. كما نرحب بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن للتخلص من الخطأ التاريخي المتمثل في حق الأعضاء الخمسة الدائمين في النقض - إنه نظام لا يتمتع بشرعية الإنصاف ولا التوازن العالمي، وكثيرا ما منع مجلس الأمن من التصرف بطريقة من شأنها أن تحظى بالدعم والتزكية على الصعيد العالمي.

فمن غير المعقول أن تقوم هذه الدول، ولا سيما تلك التي تدافع بقوة عن احترام الديمقراطية وسيادة القانون، بتنفيذ تلك المبادئ في الداخل وتأتي تنفيذها في الخارج. إن احترام سيادة القانون والمبدأ الديمقراطي الذي يمنح الدول حقوق غير قابلة للتصرف على نحو التي يتمتع بها الفرد في الدول القوية، يجب أن تصبح جزءا لا يتجزأ من العملية ونظم الحوكمة التي تدار بها شؤون العالم. وفي الواقع، فإن الدول الصغيرة، مثل بلدي، تعتمد على قوة الأمم المتحدة وعلى الاحترام الدولي للديمقراطية وسيادة القانون في حمايتنا من عمليات التدخل في سيادتنا وعدم مراعاة حقوقنا. لقد نطق الفيلسوف أرسطو منذ قرون بحقيقة قاطعة عن الدولة عندما قال:

”الدولة ليست مجرد مجمع من الناس يعيش في مكان مشترك، نشأت من أجل منع الجريمة المتبادلة ومن أجل التبادل... المجتمع السياسي قائم من أجل القيام بأمر نبيلة، وليس لمجرد الرفقة“.

إن ملاحظة أرسطو بشأن الدولة لا تزال سارية ومشروعة في النظام الدولي للدول اليوم، الذي تمثله الأمم المتحدة.

السيد براون (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود الإعراب عن تهانينا القلبية للرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وتطلع أنتيغوا وبربودا إلى قيادته وتوجيهه خلال هذه الدورة. وأقدم أيضا تهانتي لمعالي، سعادة السفير جون آش، على ما قام به من عمل جيد وما قدمه من خدمات مستمرة لمجتمع الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية.

أقف أمام الجمعية العامة، ربما كأحدث رئيس حكومة في هذه الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. لقد تم انتخاب الحزب السياسي الذي أتشرف برئاسته بصورة ديمقراطية وبأغلبية ساحقة ليمثل حكومة أنتيغوا وبربودا قبل أكثر من ثلاثة أشهر بقليل. وربما أكون أيضا من بين أصغر رؤساء الحكومات في هذا الجمع. ومع ذلك، فعلى الرغم من أي قد أكون صغيرا في السن وحكومتي حديثة نسبيا، فلقد كنت مؤمنا إيمانا راسخا بقيمة الأمم المتحدة منذ اللحظة الأولى لبلوغي الوعي. أما الفكرة القائلة بأنه يمكن أن يوجد عالم دون آلية تجمع القادة في مكان واحد، بغرض وحيد متمثل في تحسين حياة بني البشر قاطبة، فتستحضر صور الفوضى والمذابح والكوارث المفزعة لدرجة لا يمكن تخيلها. وفي حين قد يقول البعض إن الأمم المتحدة لم ترق دائما إلى مقاصدها النبيلة وإن الفوضى والمذابح والكوارث قد شوهدت كوكبنا، فإنني أعني تماما أنه لولا الأمم المتحدة لكانت الوحشية والجراح أسوأ بكثير.

ولكن على الرغم من شعوري بالابتهاج لوجود الأمم المتحدة، فإنني كذلك أشعر بالأسف جراء كثرة استخدام أكبر دولها وأكثرها قوة لوضعها المتميز من أجل إضعاف سلطة المنظمة للنهوض بمصالحها الخاصة الضيقة. ولقد شعرنا ببالغ الحزن أيضا إذ تحايلت الدول العظمى في الماضي على هذه

ولا يمكن مجرد فرضهما على الضعفاء. أما إذا حدث خلاف ذلك، فسوف يكون هناك استياء وسخط، وربما صراع.

يوم أمس، تكلم في هذا المنتدى ذاته رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، وقال إن "الحق فوق القوة... وبينغي أولاً يتسنى للأمم كبرى ممارسة البلطجة على أمم أصغر" (A/69/PV.6، الصفحة ١٦). وإذا كانت هذه الحقيقة الكونية مبدأً توجيهياً لحكومته، فلا يسع الولايات المتحدة حينئذ أن تواصل موافقتها على هذا المبدأ ونقضه. ويتمثل العمل النبيل من جانب الولايات المتحدة في تنفيذ هذا الحكم المعلق منذ أمد بعيد بإنصاف وعلى وجه السرعة. وفي سياق آخر، تكلم الرئيس أوباما عن مبدأ مماثل قبل سنة قاتلاً ما يلي:

"[و] مبدأ السيادة هو في جوهر نظامنا الدولي. لكن السيادة لا يمكن أن تكون... ذريعة يعض بها المجتمع الدولي طرفه" (A/68/PV.5، الصفحة ٢٢).

الرئيس أوباما كان على حق تماماً. لهذا السبب، أعتقد أنه سوف يوافق على أن السيادة والسلطة ينبغي ألا تكونا درعا لعدم الوفاء بالالتزامات التي جرى تقييمها بشكل مستقل، أو ذريعة لعدم تسوية هذه المسألة المقلقة جداً.

وأنا متأكد من أن الرئيس أوباما يوافق أيضاً على أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يعض الطرف عن الحصار المفروض على كوبا. إن أنتيغوا وبربودا تؤيد الحفاظ على سيادة كل دولة. ونحن فخورون جداً بعلاقتنا الطويلة الأمد مع جمهورية كوبا. لذلك، ننضم إلى المجتمع الدولي وندين أي سياسات وممارسات تمييزية وانتقامية تمنع كوبا من ممارسة حقها في المشاركة بحرية في شؤون نصف الكرة الغربي. وتؤمن حكومة بلدي إيماناً راسخاً بأن أي تطبيق للقوانين والتدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي تتعارض مع القانون الدولي ومبدأي حرية الملاحة والتجارة الدولية هي قوانين وتدابير خاطئة. لذلك، نحث صديقتنا القديمة جداً،

ويجب على كل دولة ضمن النظام الدولي أن تعترف بأن العمل النبيل هو أحد مقاصد المجتمع السياسي.

وفي هذا الصدد، أسترعي انتباه الجمعية إلى حقيقة أن عشر سنوات طويلة قد مرّت منذ أن تلقى بلدي الصغير، الذي يبلغ عدد سكانه أقل من ١٠٠ ٠٠٠ نسمة وقيمة اقتصاده ١,١ بليون دولار، حكماً إيجابياً من هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية يتعلق بشكوى ضد الولايات المتحدة، وهي أمة تتألف من مئات الملايين من السكان، وتبلغ قيمة اقتصادها تريليونات الدولارات. وعلى الرغم من صدور حكم إيجابي استأنفه الطرف الخاسر دون نجاح، لم يبد أن حكومة الولايات المتحدة مستعدة لتنفيذ هذا "الإجراء النبيل" مع دولتي الصغيرة بطريقة تتسق مع الأضرار التي لحقت باقتصادنا. فقد حُرّم بلدي من الدخل الذي لو واصلنا كسبه، لساهم إسهاماً كبيراً في رفاه شعبي، وفي قدرة اقتصادنا على مواجهة الآثار الخطيرة لتغير المناخ والأزمة المالية التي وقعنا ضحية لها. وأشدّد على أنه عندما لجأ بلدي إلى رفع شكوى على الولايات المتحدة أمام هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، لم نفعل ذلك باعتباره عملاً عدائياً تجاه جارة نتمتع بعلاقات ودية وطويلة معها؛ لقد فعلنا ذلك لأن من واجبنا رعاية أبناء شعبنا.

لقد وقعت دولتي الصغيرة ضحية لانتهاكات تجارية. وسعينا بحسن نية لنيل المساعدة من النظام الدولي، ومبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون التي يُفترض التمسك بها. ومن الإنصاف القول إن النظام كان عادلاً. ولكنه كشف بذلك عن ضعفه عندما لم يكن بالمستطاع إنفاذ العدالة، لأن الطرف القوي لم يرد تحقيق التسوية مع البلد الصغير المصاب. ومع ذلك، إذا أريد للديمقراطية وسيادة القانون أن تسودا في نظامنا الدولي، فيتعين التمسك بهما واحترامهما من جانب الأقوياء،

من شركائنا الدوليين الآخرين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، وفيما نمضي قدما، هناك حاجة واضحة إلى زيادة المشاركة العالمية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية، بما في ذلك جلوس المستفيدين فضلا عن الجهات المانحة إلى الطاولة.

بالإضافة إلى ذلك - وكمسألة أشد إلحاحا - يجب حث المؤسسات المالية الدولية على وقف معاقبة الدول الكاربية الصغيرة على أساس معيار دخل الفرد المتدني فيها. إن بلداننا محرومة من الحصول على التمويل الميسر لأننا مصنفون كبلدان متوسطة الدخل. وهذا الموقف المتعنت من جانب المؤسسات المالية الدولية المتمثل في عدم وضع معايير أفضل لتقييم أهلية اقتصاداتنا الصغيرة للحصول على التمويل الميسر، يفرض علينا التوجه إلى أسواق الاقتراض التجاري. ونتيجة لذلك، تتزايد ديوننا ويصبح العديد منا من بين أكثر البلدان مديونية في العالم على أساس نصيب الفرد.

ولكنني أسأل، "ما هو البديل؟" وأسأل مرة أخرى، "ما هو البديل؟" يقال إن بعد ست سنوات على انهيار الاقتصاد العالمي، يتم حاليا خلق الوظائف، وتشهد النظم المالية العالمية استقرارا، ويجري رفع الناس مرة أخرى من برائن الفقر. ولكنني أقول هنا بعد ظهر هذا اليوم إن هذه ليست حقيقة عالمية. ففي حالة الدول الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي، أدت الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ إلى انهيار اقتصاداتنا، علما بأنه لم يكن لنا دور فيها. ولا يزال يتعين علينا أن نتعافى من تأثيرها تماما، ولربما لن نتمكن أبدا من استعادة وضعنا الإنمائي الذي فقدناه. ومما لا يصدق أن عددا كبيرا من شبابنا المتعلمين عاطلون عن العمل. وإذا فشلنا في تلبية طموحاتهم، فإننا نحكم عليهم بأن يعيشوا على هامش المجتمع في أحسن الأحوال، أو أن يعيشوا حياة تنصف بالجريمة والعنف في أسوأ الأحوال. وما من أمة يمكنها أن تختار بديلا مدمرا كهذا.

الولايات المتحدة، على احترام النداءات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة وأخذ العلم بها، وهي تقضي بإلغاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم المفروض على جارتنا كوبا فوراً.

إن بلدي الصغير لا يملك قوة عسكرية، ولا نفوذا اقتصاديا. فكل ما لدينا هي عضويتنا في النظام الدولي التي نعتبرها درعا وصوتا وسيفا لنا في هذه الهيئة. لهذا السبب، سنواصل التمسك الشديد بالتقدير الذي تحظى به الأمم المتحدة، والانضمام إلى الجهود المبذولة لإصلاحها بغية جعلها القيّمة على جميع الأمم وجميع الشعوب.

وأريد أن أعرب عن موافقة حكومي الكامل على قراركم بجعل موضوع هذه المناقشة في الجمعية العامة، "إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥". فمن المعروف جيدا الآن أن فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية قد أفادت عن إحراز تقدم متفاوت في تحقيق الأهداف الرئيسية. ومن بين الأهداف التي لم يحظ بتحقيقها بالسرعة الكافية هدف المساعدة الإنمائية الرسمية. وإنني أهنئ البلدان التي حققت الهدف المعلن وهو نسبة ٧,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. ومع ذلك، إن العالم المتقدم النمو ما زال بعيدا عن تحقيق الهدف المتمثل في تقديم مبلغ ٣١٥ بليون دولار. والواقع أنه لم يصل حتى إلى نصف هذا المبلغ.

لقد شهد بلدي بالذات وشهدت منطقة الجماعة الكاريبية ككل انخفاضاً في المساعدة الثنائية من أكبر وأغنى الأمم داخل نصف الكرة الذي ننتمي إليه، واعتمدنا على مصادر غير تقليدية، مثل جمهورية الصين الشعبية وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وفي ما يتعلق بالطاقة وتكلفتها العالية التي تشلّ بلدنا، جاء ترتيب بتروكاريبي الفنزويلية بمثابة قارب إنقاذ في بحر مضطرب. ونحن ممتنون أيضا للمساهمات التي تأتيها

لا أستطيع أن أترك هذه المنصة دون تناول مسألة الحرب على الإرهاب وقضية مرض الإيبولا اللعين. إذ يتطلب تهديد الإيبولا استجابة عالمية، ونحن نحث المجتمع الدولي على العمل بشكل جماعي وبسرعة لمكافحة ما يمكن أن يصبح وباء عالميا يؤدي إلى عواقب اجتماعية واقتصادية خطيرة على الدول الصغيرة، وخاصة بلدانا الهشة التي تعتمد على السياحة في منطقة البحر الكاريبي. إن أنتيغوا وبربودا تثنى على جمهورية فزويلا البوليفارية لتعهدتها بتقديم مبلغ ٥ ملايين دولار من أجل القضاء على فيروس الإيبولا، وجمهورية كوبا لإرسالها ١٦٥ طبيبا. إننا ندعو أعضاء المجتمع الدولي إلى مواصلة الإسهام في هذا الجهد.

كما تدين أنتيغوا وبربودا الأعمال الوحشية والمفرزة التي يرتكبها جهاديو الدولة الإسلامية، الذين قطعوا رؤوس ثلاثة مدنيين. وبالنيابة عن حكومة وشعب أنتيغوا وبربودا، فإنني أعرب عن عميق تعاطفنا مع أسر الضحايا وشعب الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة بعد ارتكاب تلك الفظائع. ولا يوجد أي مبرر لمثل هذا السلوك الهمجي. ولا يسعنا القبول بعالم يعود إلى حقبة مظلمة حيث شكلت أعمال العنف مظهرا من مظاهر عدم التسامح الديني والانقسامات العرقية.

الآن، ونحن نتدبر الساحة العالمية، هناك حالات لمثل هذا السلوك في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، تثير بالغ القلق. وفيما يخص كل ذلك، أصبح دور الأمم المتحدة في غاية الأهمية. وما هو مطلوب ليس أفعالا انفرادية من شأنها توريط دول محددة في دورات من الانتقام العنيف. بل ما هو مطلوب هو عمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الأعضاء في مجلس الأمن، معا للدفاع عن السلام والأمن.

بعد مرور ١٠٠ يوم فقط على استلام حكومتي مهامها، فإنها أثبتت التزامها ببناء مجتمع شامل وممكن وقائم على

وهناك الآن حاجة ملحة إلى أن تقوم هيئة الأمم المتحدة هذه، عن طريق أحد أجهزتها المختصة، بمعالجة الديون الكبيرة التي تراكمت على بلدان الجماعة الكاريبية نظرا لانخفاض المعونة، وضعف معدلات التبادل التجاري، وارتفاع تكلفة الخدمات المالية، والإنفاق على كبح جماح الاتجار بالمخدرات ووقف تدفق اللاجئين.

إن تلك البلدان الواقعة في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك بلدي، التي تزيد ديونها الآن، لا تقوم بذلك جراء اتباع سياسات خاطئة، أو لأننا لا نركز على زيادة الإنتاجية والنمو، ولا نفعل ذلك بسبب زيادة النفقات على مشاريع تافهة أو استثمارات غير مستدامة. إننا نقوم بذلك من أجل بناء البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية لتسهيل توليد الإيرادات.

وحقيقة الأمر هي أن الأزمة العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ قد أعادت اقتصاداتنا إلى مستويات ما قبل عام ١٩٧٤. وبينما تتبع سياسات تقشفية، ونقيم علاقات مع القطاع الخاص ونسعى بنشاط إلى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الإنتاجية، فإننا مع ذلك، نشق طريقنا بصعوبة، بعد أن أحرنا طوفان من العوامل الخارجية.

لا يمكن للأمم المتحدة التغاضي عن تلك الحقائق، وسيشكل ذلك خطأ، كما كان خطأ لبعض الوقت، بالنسبة لهذه المنظمة التخلي عن مسؤوليتها المتعلقة باتخاذ إجراءات، لصالح منظمات متعددة الأطراف تتألف عضويتها من بضع دول فقط، ومع ذلك فإنها قوية. في الواقع، فإنه تحديدا لأن أعضاء تلك الجماعات أقوى، ولأنهم يصلون إلى شبكة من هيئات صنع القرارات الاقتصادية والسياسية، فيوسعهم بسهولة فرض إرادتهم على الضعفاء والمستضعفين، يجب على الأمم المتحدة ألا تتخلى عن مسؤولياتها تجاه الضعفاء، الذين يعتمدون على هذه المنظمة.

بدليل عن الأمم المتحدة. إن أنتيغوا وبربودا تتعهد بتقديم الدعم المستمر لعمل الأمم المتحدة والمشاركة فيه.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء والوزير المكلف بشؤون المالية والحوكمة في أنتيغوا وبربودا، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء والوزير المكلف بشؤون المالية والحوكمة في أنتيغوا وبربودا، من المنصة.

**خطاب الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت**

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت.

اصطحب الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، إلى المنصة.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ الترحيب بدولة الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الشيخ الصباح (الكويت):** يطيب لي في البداية أن أتقدم باسم حكومة وشعب دولة الكويت بخالص التهئة لكم ولبلدكم الصديق أوغندا على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، ونحن على ثقة بأن خبرتكم الواسعة في العمل الدولي سوف تمكنكم من إدارة أعمالها بحنكة واقتدار، متمنين لكم كل التوفيق والنجاح.

كما نود أن نشيد بالإدارة الناجحة لسلفكم سعادة السيد جون آش خلال رئاسته لأعمال الدورة الماضية.

المساواة للجميع، من خلال تشجيع حماية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وحقوق المعوقين. إننا لا نعتبر هذه القضايا قضايا حقوق إنسان فحسب، ولكن نعتبرها مكونات أساسية للتنمية المستدامة وإحلال السلام والعدالة الاجتماعية والأمن. وصدقت حكومتني في أول جلسة للبرلمان على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وذهبنا إلى أبعد من ذلك، وعيّنّا مواطنا مميّزا، يواجه عقبات بصرية، ليمثلنا لدى الأمم المتحدة. وقمنا أيضا بتعيين عدد كبير من النساء للعمل في مجلس الأعيان وكسفيرات وفي مناصب مهمة أخرى في القطاع العام. إن حكومتني تتعهد بمواصلة العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين بشكل كامل، والنهوض بأوضاع المرأة وتمكينها.

عندما افتتح رئيس الجمعية العامة الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، أشار إلى أن "القول بأننا نعيش أوقاتا مضطربة يعجز عن تصوير الحقيقة على ما يبدو" (A/69/PV.1، صفحة 4). وأشار إلى أن العالم بأسره يواجه تحديات مثل الفقر والجوع وتغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر، والبطالة المستمرة، والصراعات المسلحة ووباء فيروس الإيبولا. ودعا هذه الهيئة العالمية لمواجهة هذه التحديات "بالتفاني ووحدة المقصد والحلول التوفيقية" و"بروح من العزم والصمود" (المرجع نفسه) وكان محقا في ذلك.

تهدد الأزمات الحضارة الإنسانية بشكل مباشر، بما في ذلك تغير المناخ، وفيروس الإيبولا والتهديد الذي تشكله الدولة الإسلامية. ونتيجة لذلك، فإننا نواجه جميعا مستقبلا حيث لا يمكن التعامل مع هذه التحديات إلا من خلال العمل الدولي المشترك. والأمم المتحدة التي هي بمثابة برلمان البرلمانات، هي المكان الذي يتم الاتفاق فيه على تلك الإجراءات المشتركة وتنفيذها. إننا بحاجة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيام بهذا العمل، سواء كان عملا عسكريا أو إنسانيا. ليس ثمة

التأنيّة للخلل الهيكلي الذي أصبح يعاينه تشكيل المجلس، وبخاصة في الجانب المتعلق بتوسيع فئة الدول دائمة العضوية، وذلك لضرورة ضمان وجود تمثيل عربي دائم فيه، نظراً للبعد الديمغرافي الواسع للدول العربية، التي تجاوز عدد سكانها ٣٥٠ مليون نسمة، وارتفع عددها من خمس دول في عام ١٩٤٥ إلى ٢٢ دولة في الوقت الراهن، ممّا يشكل نحو ما نسبته ١٢ في المائة من عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك لتصدّر القضايا المتصلة بدولها وأقاليمها جدول أعمال المجلس.

تواجه عدة دول في منطقة الشرق الأوسط حالياً تحديات أمنية وسياسية وإنسانية هائلة، وأوضاعاً استثنائية عجز مجلس الأمن عن القيام بمهامه تجاهها، فتفاقت وتدهورت الأوضاع في كثير من تلك الدول. والعدوان العسكري الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، الذي استمرّ ٥٠ يوماً متواصلاً، لم تهدأ خلاله آلة القتل والتدمير في استهداف كل ما يمتُّ إلى الإنسانية بصلّة، حاصدة أرواح الآلاف من المدنيين العزل، جلّهم من الشيوخ والأطفال والنساء، شكّل تجسيدا واضح المعالم لمسلسل الانتهاكات الإسرائيلية لأبسط قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وإضافة جديدة لسجلّها التاريخي الحافل بالدماء، والنازب لكل المبادئ الإقليمية والدولية لإرساء قواعد السلام العادل والدائم.

وفي هذا الصدد، ترحب دولة الكويت باتفاق وقف إطلاق النار، الذي وُقِع بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، وبالجهود والمساعدية الدولية والإقليمية التي بُذلت للتوصّل إلى إنهاء هذه الأزمة، ووضع حدٍّ للعدوان، والتي جاءت على رأسها الجهود التي بذلتها جمهورية مصر العربية الشقيقة. ونجدد هنا دعوتنا مجلس الأمن إلى ضرورة الاضطلاع بمسؤولياته، لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف ممارساتها وسياساتها الأحادية، بهدف فرض

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشيد أيضا بالجهود الكبيرة التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون في قيادة هذه المنظمة وفق رؤى وأفكار مستمدة من مبادئ وأهداف الميثاق الرامية لحفظ السلم والأمن الدوليين، والداعية في ذات الوقت إلى تحقيق أهدافها بصفة مستدامة من خلال مواجهة المخاطر والتحديات المحيطة بالعالم بأنواعها المزمّنة والمستحدّة.

لقد شهدت منظمة الأمم المتحدة التي ناهز عطاؤها ووجودها سبعة عقود من الزمن، تحديات متزايدة تمثلت في حوادث وأزمات عديدة، واجتازت معها منعطفات سياسية واقتصادية استثنائية بحيث أصبحت ملاذاً ومقصداً لكافة شعوب وأمم العالم مما أعطاها أبعاداً أوسع لاحتواء الأزمات وأدواراً أكبر لطرق أبواب الحلول وتحقيق الإنجازات بشكل متزايد.

إلا أنّ التحوّلات الدولية عميقة الأثر وواسعة النطاق في السنوات الأخيرة، جعلت من استمرار هذه المنظمة، وفق آلياتها التنفيذية وهيكلها الإدارية الحالية، أمراً مُعيّناً لتحقيق ما هو منتظر منها. وعند التكلم عن التغيير الأفضل، لا بدّ من طرّق أبواب الإصلاح الشامل، من خلال طرح التصرّوات والحلول الرامية إلى تفعيل أهداف المنظمة وأجهزتها ووكالاتها المتخصصة، لضمان تحسين أدائها وتطوير قدراتها، لجعلها أكثر انسجاماً وتفاعلاً مع معطيات العصر، وأكثر تفهّماً للاحتياجات الأساسية للدول الأعضاء.

فالإصلاح يبدأ من مجلس الأمن، بصفته الجهاز القائم على حفظ السلم والأمن الدوليين، والذي يُعدُّ من أكثر الأجهزة ملاسمة للواقع وأكثرها فعالية وقابلية لقياس الإنجازات، تبعاً للمهام الموكّلة إليها. ودولة الكويت، التي تتّراس حالياً القمة العربية، وباعتبارها منسّقاً لمجموعة الدول العربية بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن، تؤكد على أهمية المعالجة الدقيقة

وفي جمهورية اليمن الشقيقة، سعت دولة الكويت، في إطار رئاستها للدورة الحالية لمجلس التعاون الخليجي، إلى إحلال الأمن والاستقرار والعمل على تحقيق تطورات شعبه إلى التنمية والرخاء، استناداً إلى المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية. إلا أن التوتُّرات الناتجة عن استمرار التنافر بين بعض الفصائل هناك، وما انسحب عليه من تدهور واضح في الأوضاع الأمنية والسياسية، تبعث على القلق حيال تأثيرها السليبي على مستقبل العملية السياسية في اليمن، وتهدد وحدة وسلامة أراضيه. وإننا نؤكد دعمنا الكامل لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، ومجابهة جميع صور وأشكال العنف والإرهاب التي تقودها بعض المجموعات المنشقة.

أما في ما يتصل بالأوضاع في ليبيا، فإن دولة الكويت تجدد دعمها للحكومة الليبية الشرعية المنتخبة، باعتبارها مكملاً أصيلاً لعملية التحول الديمقراطي الضامن لوحدة وسلامة الأراضي الليبية. وهي تؤكد على ضرورة ضمان المجتمع الدولي ومجلس الأمن الالتزام التام بالقرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)، الذي يكفل مستقبلاً أفضل لليبيا وشعبها.

وعلى الصعيد الإقليمي ذاته، وفيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، فإن دولة الكويت تدعم استمرار الجهود القائمة لحل هذه الأزمة، وبالطرق والوسائل السلمية، وبما يضمن لجمهورية إيران الإسلامية وجميع دول المنطقة حق الاستخدام السلمي للطاقة النووية تحت إشراف ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤكد أهمية التوصل إلى اتفاق دولي حول برنامج إيران النووي وفق التزام إيراني كامل، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والالتزام بتطبيق أعلى معايير السلامة والأمان لمنشآتها النووية.

تجدد دولة الكويت مواقفها المبدئية والثابتة في رفض كافة صور الإرهاب والتطرف، مهما كانت أسبابه ودوافعه، وأيا

سياسة الأمر الواقع، كالأستيطان غير المشروع والحصار غير القانوني على قطاع غزة، ومحاولتها تغيير الطابع الديمغرافي وتهويد مدينة القدس، وحملها على العودة إلى المفاوضات، بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

إن جنوح الأزمة في سوريا، التي تدخل في سنتها الرابعة، إلى مراحل أكثر دموية من مشاهدها السابقة، ينقلنا من مشاعر المخاوف الإقليمية والدولية المصاحبة لتبعات فشل الدولة، إلى مشاعر القلق الذي بات محسوساً من تفاقم دوامة العنف هناك، التي حصدت أكثر من ١٩٠.٠٠٠ قتيل وهجرت ثلاثة ملايين لاجئ وستة ملايين نازح. وفي هذا الصدد، ترحب دولة الكويت بقرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) الخاص بفتح معابر جديدة لإيصال المساعدات إلى الشعب السوري المنكوب، آمليين تضافر جميع الجهود لإيصال المساعدات الإنسانية إلى الأماكن المحاصرة في عموم الأراضي السورية وخارجها بأقصى سرعة ممكنة.

واستجابة لتداعيات تلك الأزمة الإنسانية متزايدة الحدة، استضافت دولة الكويت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤ المؤتمرين الدوليين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، حيث بلغت التعهدات المعلنة فيهما نحو ٣,٨ بليون دولار، ساهمت دولة الكويت فيها بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار، سلّمتها كاملة لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية المعنية بالشأن الإنساني. وفي هذا السياق، تؤكد أهمية مواصلة الجهود والمساعدات الدولية والإقليمية من أجل الوصول إلى حلٍ سياسي يحقق للشعب السوري تطورات إلى حياة حرة وكريمة، وفقاً لبيان جنيف، ويحفظ لسوريا وحدتها وأمنها واستقرارها.

في العمل الدولي من خلال التعاون والتنسيق بين الحكومات، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والاستناد إلى التكنولوجيا الحديثة وأوجه التقدم العلمي، مقدمة بذلك للعالم بدوله وشعوبه آمالا جديدة في خلق عالم أفضل، وأعطت دفعة للأمم لاستكمال نتائجها من خلال دعم المنظمة للدول الأعضاء إلى تحديد خطة إنمائية شاملة طموحة لما بعد عام ٢٠١٥، تكون التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أساسها لمواجهة المخاطر والتحديات الجديدة والتحسب لظروف المستقبل التي ستختلف في أوجهها عن مثيلاتها في عالمنا اليوم.

وفي هذا الصدد، ترحب دولة الكويت بانعقاد قمة المناخ منذ يومين، التي دعا إليها الأمين العام للأمم المتحدة، مؤكداً على أن تأثيرات تغير المناخ لها انعكاسات سلبية على التنمية في العالم بشكل عام، وعلى المنطقة العربية بشكل خاص، مما يتطلب تحركاً وتضامناً دولياً في إطار أهداف التنمية المستدامة وفق مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة يكفل استفادة كافة الدول منها، ويولي أهمية ورعاية خاصة لمساعدة الدول النامية بوصفها الأكثر عرضة للتأثر سلباً من التغيرات المناخية.

إن دولة الكويت، منذ استقلالها وانضمامها لهذه المنظمة، لم تكن في يوم من الأيام بمعزل ومنأى عما يواجهه العالم من أزمات وتحديات، سواء كانت مزمنة أو عابرة. حيث خط الآباء المؤسسون نهجاً إنسانياً صرفاً في إغاثة المحتاجين وإعادة الأمل لفاقديه بعيداً عن المسببات الاستباقية للبذل والتي تقوم في غالبها على المحددات الجغرافية والعرقية والسياسية. ذلك النهج الذي سار عليه الأبناء، مطوعين تلك الأسس في معطيات العصر من خلال الركائز التي تستند إليها السياسية الخارجية التي ما برحت في استحداث وتطوير سبل تقديم المساعدات والمعونات لأغلب دول العالم ودعم كل ما من

كانت مصادره. وتؤكد أن تعزيز ثقافة التسامح والتعايش بين الشعوب والأمم تأتي ضمن أولويات نهجها المتبع في السياسة الداخلية والخارجية، والمستمدة من تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء. وتشدد دولة الكويت على دعمها الكامل لكافة الجهود الدولية في مكافحة وقف التهديدات الإرهابية التي تواجه العالم، والتي تسعى إلى ضرب مقومات الأمن والسلم الدوليين. وفي هذا الشأن، ترحب دولة الكويت بالقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي صدر عن القمة التاريخية التي عقدها مجلس الأمن مساء أمس، والذي يدعو إلى تضافر وتعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب وظاهرة المقاتلين الأجانب.

وندين في هذا السياق ما تقوم به ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام من ممارسات إرهابية واعتداءات مستمرة على أجزاء من الأراضي العراقية وسوريا، وما ترتكبه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ونؤكد هنا التزامنا بدعم جهود ومساعدتي الحكومة العراقية للتغلب على آفة الإرهاب المدمرة والتي تهدد أمن العراق واستقراره ووحدته أراضيه، وتؤثر بشكل سلبي واضح على العملية السياسية هناك.

إن البيئة العالمية بطبيعتها المتسارعة، والتي زاد من تعقيدات رسدها وحصرها والتعاطي مع مخرجاتها ومعالجة الآثار الناتجة عنها تنامي الطفرة التكنولوجية ووسائل الاتصالات الحديثة والتي باتت تجسد محكا لقدرة الأمم المتحدة على احتوائها وتطويرها لخدمة رسالتها السامية. ولا شك في أن تراكم الخبرات وتعدد التجارب على المستويات المهنية والفنية والسياسية والدولية التي تزخر بها منظماتنا، تجسدت بإعلان الأهداف الإنمائية للألفية (القرار ٢/٥٥) والتي كان لتحديد أولوياتها ووضوحها وسهولة فهمها دور بارز ورئيسي في تحسين حياة الملايين من البشر في مناطق عديدة من العالم، وأعطت مثالا جديرا بالاتباع في إظهار مدى أهمية الشراكة

للتحديات والتحديات العالمية، وذلك للوصول إلى الهدف الأسمى وهو حفظ السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت، من المنصة.

**خطاب السيد فيكتور - فيوريل بونتا، رئيس وزراء رومانيا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء رومانيا.

اصطحب السيد فيكتور - فيوريل بونتا، رئيس وزراء رومانيا، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني كثيرا أن أرحب بدولة السيد فيكتور - فيوريل بونتا، رئيس وزراء رومانيا، وان أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد بونتا (رومانيا)** (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف كبير لي أن أخطب الجمعية العامة اليوم باسم وفد رومانيا. وبادئ ذي بدء، أود أن أهنئ صاحب المقام سام كوتيسا على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين وان أؤكد له على الدعم الكامل للوفد الروماني في اضطلاعهم بمسؤوليته العليا ومهامه.

(تكلم بالفرنسية)

وبما أن هذه المرة الأولى التي أتشرف فيها بالاشتراك في هذه المناقشة الرفيعة المستوى، أود أن أؤكد مجددا على المهمة السلمية لبلدي باعتباره معززا لصون السلام والأمن الدوليين وقيم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/69/1) خلال العام

شأنه تحقيق رسالة الأمم المتحدة في خلق عالم يسوده الأمن والاستقرار، وتعيش شعوبه برفاه وسلام.

وقد كان إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في عام ١٩٦١ تعبيراً عن الرغبة الصادقة لدولة الكويت في تقديم العون للدول العربية والدول الصديقة لدعم جهودها في تحقيق التنمية من خلال تقديم القروض الميسرة والمساعدات الفنية. واستكمالاً لهذا النهج وتجسيدها لحرصها على دعم الدور الإنساني للأمم المتحدة، قامت بمضاعفة مساهماتها الطوعية السنوية الثابتة لعدد من الوكالات والمنظمات الدولية، بما في ذلك تبرعها الأخير لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة مخاطر انتشار فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا، مما منح العمل الإنساني لدولة الكويت آفاقاً أرحب وأبعداً أشمل.

تلك الجهود الدبلوماسية الواسعة النطاق والتي قاد مسيرة عطائها سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد جابر الصباح، أمير دولة الكويت، حفظه الله ورعاه. وقد توجت هذه المسيرة الطويلة المليئة بالتحديات والآمال والإنجازات على مختلف المستويات الإقليمية والدولية بنيل سموه تكريماً أسمى استثنائياً وغير مسبوق، وذلك بمنحه شهادة تقدير من الأمين العام للأمم المتحدة باعتباره "قائداً للعمل الإنساني"، عرفانا من المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة بالدور البارز والحيوي لدولة الكويت قيادية وحكومة وشعباً في إنقاذ حياة الملايين من الناس.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أؤكد تمسك دولة الكويت بالنظام الدولي متعدد الأطراف، وبمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، والإيمان بأهمية وضرورة الدفع قدماً بكافة الجهود لضمان استمرار وعطاء منظمتنا العريقة من خلال وفاء جميع الدول بالتزاماتها ومسؤولياتها التي تعهدت بها في الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية بما يساهم في إيجاد حلول عادلة ومنصفة

الميدان وبجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في رصد التطورات يوميا على أرض الواقع وفي دعم المسعى الدولي الكامل من خلال آلياتها المحددة.

ولأعوام عديدة، شاطرت جميع بلدان شرق أوروبا ومنطقة البحر الأسود الأهداف المشتركة للسلام والتعاون وأعلنت صراحة هذه الأهداف. ولكن عدم الاستقرار والشواغل الأمنية الخطيرة، كما هو الحال في أوكرانيا، وفي ترانسديستريا وأوتيسيا وأبخازيا، والآن في دونيستك، لا تزال تمثل عوائق أمام تحقيق تلك الأهداف. ويجب أن ندين العدوان. ويجب ألا نفقد الثقة بسيادة القانون الدولي. وينبغي ألا نفقد الثقة بفوائد التعاون، وينبغي أن نسعى جميعا لمنع انتشار الأزمة الحالية. وظلت المنطقة دوما جسرا بين آسيا الوسطى وأوروبا. وفي هذا المنعطف، نتحمل مسؤولية تاريخية عن تولي إمكانية التضامن والتعاون والتنمية في ذلك الجزء من أوروبا وحماية هذه الإمكانية والمحافظة عليها.

إن رومانيا، التي تقع في مفترق طرق منطقتي الدانوب والبحر الأسود، وتعمل أيضا معبرا بين شمال أوروبا ومنطقة البلقان، تدرك إدراكا كاملا أن التعاون الإقليمي أمر رئيسي لضمان الاستقرار الإقليمي ولبناء الثقة وتعزيز المبادئ والقيم العالمية لميثاق الأمم المتحدة. وأحدثت المبادرات المشتركة بشأن الاقتصاد والبيئة والبنية الأساسية والتعاون عبر الحدود آثارا طويلة الأجل على جميع البلدان في منطقتنا. ورومانيا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، مساهم فعال في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الدانوب وفي تآزر البحر الأسود وفي عملية تعاون بلدان جنوب شرق أوروبا.

ونثني على التضامن الذي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي والشركاء عبر المحيط الأطلسي في دعم طريق مستدام نحو تحقيق الديمقراطية والتنمية في جمهورية مولدوفا وأوكرانيا وجورجيا، ومساعدتها في تحقيق تطلعاتها الأوروبية في جو

الماضي يؤكد مرة أخرى على أن بوسع التعاون فيما بين الدول الأعضاء القائم على أساس مبادئ الأمم المتحدة وبروح التضامن، أن يتصدى للتحديات الحالية لشعوبنا.

وأود أن أتناول بعض المسائل التي تحظى باهتمام بلدي فيما يتعلق بالتطورات في العلاقات الدولية. وبعد المناقشة العامة التي عقدها الجمعية العامة في العام الماضي، شهد مجال الأمن الدولي أكثر التطورات المعقدة والخطيرة منذ نهاية الحرب الباردة. وفي ذلك السياق، علينا واجب التأكيد مجددا على التزامنا بمبادئ سيادة جميع البلدان وسلامة أراضيها وعدم استعمال القوة والتسوية السلمية لجميع المشاكل بين الدول، وفقا للقانون الدولي.

(تكلم بالإنكليزية)

إن إحدى الأزمات التي تستدعي أقصى قلق بلدي هي الحالة الراهنة في أوكرانيا، بالنظر لآثارها على أمن البلدان في شرق أوروبا. وبدأت الأزمة، كما تعلم الجمعية، بالضم الانفرادي للقرم، وهي جزء لا يتجزأ من دولة أوكرانيا ذات السيادة. وأعقب ذلك الإجراء في القارة الأوروبية، وهو غير مسبوق في العقود الأخيرة، نزاع داخلي في المناطق الشرقية لأوكرانيا، أنتجته قوى تسعى لتحقيق أهداف انفصالية. وأود أن أؤكد مجددا على موقفنا الوطني الواضح والصارم إزاء الأزمة في أوكرانيا. فرومانيا ترفض أي شكل من أشكال الضغط الخارجي على دول شرق أوروبا التي لديها تطلعات إلى تحقيق الاندماج في أوروبا. وتؤيد رومانيا بقوة سلامة أراضي أوكرانيا وجميع البلدان وسيادتها. فأوكرانيا القوية والموحدة وذات السيادة، التي تلتزم بالطريق نحو الاندماج الأوروبي وبالإصلاحات في المجالين الاقتصادي والسياسي، تحقق أفضل مصالح أوروبا والعالم قاطبة.

وما انفك المجتمع الدولي منخرطا في إيجاد حل للأزمة من البداية. ونشيد بالأمم المتحدة على وجودها المستمر في

وفي ميدان التنمية، نرى أن الدورة الحالية للجميع العامة بالغة الأهمية للإعداد لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، التي ستوجه أعمالنا في العقود المقبلة.

إن رومانيا بوصفها عضوا في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، قدمت إسهامها في تلك العملية الهامة للغاية، وفقا للقرارات التي اتخذت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد اعتمدت حكومة رومانيا رؤيتها الوطنية للأهداف المستقبلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ويسعدنا أن نرى مجالات اهتمامنا واردة في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية (انظر A/67/941). وينبغي أن تتناول خطة التنمية في المستقبل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والحكم الرشيد وسيادة القانون. ومع ذلك، ينبغي لها أيضا أن توفر منبرا للإدماج الاجتماعي والحد من البطالة، مع منح الثقة والأمل للأجيال الحالية والمقبلة من الشباب.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وخلال العام الماضي، ارتفع عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، ولا سيما عدد اللاجئين والمشردين داخليا. ونشيد بالمساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى أولئك الأشخاص، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الدولية وندعمها. وعلى الرغم من مواردنا المالية المحدودة، فقد بذلنا جهودا من أجل الإسهام في عملية مساعدة اللاجئين.

وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى الأنشطة التي يضطلع بها مركز العبور في حالات الطوارئ في تيميسوارا، برومانيا، الذي أنشأته الحكومة الرومانية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة. لقد أثبت المركز، وهو الأول من نوعه في العالم، أنه آلية مجدية توفر السلامة لمن هم بحاجة ماسة إلى الحماية الدولية، ليصبح بذلك تعبيرا

من الحرية. وقبل ٧٥ عاما، وعلى أساس ميثاق مولوتوف - ريبنتروب السوء السمعة، فككت أوصال أجزاء من رومانيا وبعض الدول المستقلة الأخرى. وتعلمنا أن التاريخ يجب ألا يكون ذريعة لتبرير الأعمال ضد البلدان الأخرى. وعلى العكس، كان ردنا على أي اغراء يستند إلى التاريخ الماضي هو الدعم القوي للتطور الديمقراطي واحترام الحق في الاختيار الديمقراطي للمستقبل واحترام القانون الدولي.

وبالنيابة عن بلدي، أود أن أبين ذلك الموقف بوضوح، باعتباره تعبيرا عن هويتنا الديمقراطية والسلوك المتسم بالمسؤولية في علاقاتنا مع جميع جيراننا وحينما نتكلم عن المستقبل الديمقراطي لجميع البلدان في تلك المناطق، بما في ذلك جمهورية مولدوفا وأوكرانيا وجورجيا. وينبغي أن تتسم الرغبة في تحويل منطقة البحر الأسود الممتدة إلى منطقة للسلام والاستقرار والرخاء بغية توجيه تعاوننا. ونعرب عن دعمنا، مرة أخرى، لبناء منطقة ديمقراطية وآمنة ومستقرة، ونناشد شركاءنا الإقليميين والدوليين توسيع تضامننا مع أوكرانيا ومولدوفا وجورجيا.

وأحد مصادر القلق لنا جميعا هو تضاعف التحديات السياسية والأمنية والاستراتيجية في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي وفي الشرق الأوسط. وأدى انتشار الحركات الإسلامية الراديكالية وبرزت جماعات جديدة، مثل تنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام، إلى زيادة تهديد الإرهاب. فهي تمثل سلالة جديدة للإرهاب، تهدد بزعزعة استقرار الشرق الأوسط بأكمله والعالم. ويتمدد تنظيم الدولة الإسلامية إلى خارج العراق وسوريا، وهو بالتالي يمثل تحديا رئيسيا للنظام الدولي ولا بد أن تتصدى له جميع الدول. ويجب أن نقف وقفة رجل واحد وان نكافح الإرهاب أينما نشأ. وأود أن أعرب عن دعم بلدي الثابت لبناء التضامن في مجابهة هذا التحدي الجديد.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد توني أبوت، رئيس وزراء كمنولث أستراليا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد أبوت** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): في الوقت الذي يبدو قائما، أود أن أبدأ برسالة أمل. في خضم ما نواجهه جميعا من مشاكل، من الاجتياح القاتل لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سوريا والعراق، والعدوان الروسي في أوكرانيا، وانتشار فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا، والتباطؤ العنيد في العديد من الاقتصادات، أود البداية بتوضيح بسيط ولكنه معبرا عن الدول التي تعمل معا لخدمة إنسانيتنا المشتركة. لقد توجهت في آذار/مارس الماضي، في ذروة البحث عن الطائرة الماليزية المفقودة في رحلتها MH-17، إلى قاعدة بيرس الجوية في غرب أستراليا كي أشكر جميع الطيارين المعنيين. وكان هناك أفراد من أستراليا ونيوزيلندا وماليزيا والولايات المتحدة - وهي البلدان المعتادة على العمل معا. وأفراد من الصين واليابان وكوريا - وهي بلدان تتأثر علاقتهما في بعض الأحيان بوطأة المظالم التاريخية.

ومع ذلك، ففي تلك المناسبة أظهرت المساة والتحدي البالغ الصعوبة أفضل ما في الجميع. لقد قامت المنظمة على مبدأ أنه علينا جميعا العمل معا من أجل الصالح العام، وأن ينتج عن محادثتنا وعملنا معا بمرور الوقت تحسين في قدرتنا على العيش معا. وتعد الأمم المتحدة، شأنها في ذلك شأن أي مؤسسة، أداة تفتقر إلى الكمال. ومع ذلك، فإنها أفضل من مبدأ "القوة هي الحق"، حيث إنها تتيح للحجج الوجيهة أفضل فرصة لتكون لها الغلبة.

وعلى الرغم من الأخطاء والإخفاقات، فقد عملت الأمم المتحدة لتحقيق السلام وإحراز التقدم منذ ما يقرب من ٧٠ عاما. وقد كانت أستراليا فخورة بالقيام بدورها، ابتداء من عام ١٩٤٦، عندما تولينا رئاسة مجلس الأمن لأول مرة

عمليا عن مفهوم الأمن البشري. يجسد ذلك الإسهام السلوك المسؤول الذي تتبناه رومانيا دائما في مواجهة التحديات العالمية. وسوف نستمر في الإسهام في الجهود الدولية بنفس القدر من التفاني والمسؤولية، وقد أظهرت قواتنا وخبيرناؤنا المدنيون ذلك بالفعل في العديد من المناطق، مثل العراق أو أفغانستان، أو كوسوفو، أو أماكن في أفريقيا.

(تكلم بالفرنسية)

عام ٢٠١٤ وقع خاص بالنسبة لرومانيا، كما أنه يقربنا من احتفالنا الوطني بالذكرى المئوية، التي سنحتفل بها في عام ٢٠١٨. في عام ١٩٨٩، اختار الرومانيون الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. لقد واجهنا صعوبات، ولكن عزمنا قادنا إلى النجاح في المرحلة الانتقالية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد موقفنا الثابت والتزامنا المستمر بالمنظمة وميثاق الأمم المتحدة ومبادئها وقيمتها الناعمة. وستواصل رومانيا تعزيز القانون الدولي ومبدأ حل النزاعات بالوسائل السلمية، وفي الوقت نفسه تعزيز حقوق الإنسان من أجل تحقيق الرخاء للجميع.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء رومانيا على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد فيكتور - فيوريل بونتا، رئيس وزراء رومانيا، من المنصة.

**خطاب السيد توني أبوت، رئيس وزراء كمنولث أستراليا.**  
**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب السيد توني أبوت، رئيس وزراء كمنولث أستراليا.

اصطحب السيد توني أبوت، رئيس وزراء كمنولث أستراليا، إلى المنصة.

بالمساعدة إلى اليابان عقب زلزال عام ٢٠١١، وإلى الفلبين بعد الإعصار المداري في عام ٢٠١٣.

تعهدنا حتى الآن بتقديم ٨ ملايين دولار أمريكي لمكافحة تفشي مرض فيروس الإيبولا، ويعمل عشرات الأخصائيين الأستراليين في المجال الصحي، مع الوكالات الدولية في المنطقة. وبالنسبة لنا، يشكل هذا كله جزءاً من كوننا مواطنين عالميين صالحين. وكان من دواعي سرورنا في شهر تموز/يوليه الماضي، تقديم قرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤) والعمل مع الهولنديين والماليين للتحقيق في موقع الحادث وانتشار رفات ضحاياها، بعد إسقاط متمردين يدعمهم الاتحاد الروسي لطائرة الخطوط الجوية المالية في رحلتها رقم MH-17 فوق شرق أوكرانيا. إننا ممتنون للمساعدة التي تقدمها أوكرانيا لنا، ونحن بالطبع متعاطفون مع بلد يكافح من أجل الحفاظ على استقلاله وسلامته الإقليمية ضد التسلط. وسنقوم مع الهولنديين والماليين، بكل ما في وسعنا لضمان عدم عرقلة التحقيقات، وعدم التستر على الجريمة، لأن هذا واجبنا تجاه ٣٨ أستراليا قتلوا في هذا العمل الوحشي.

جرى الآن نشر قوة أسترالية في الشرق الأوسط، حتى تتمكن من الانضمام إلى ائتلاف يسعى إلى عرقلة نشاط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وإضعافه، بناء على طلب من الحكومة العراقية. لقد تحدث أحد رؤساء وزرائنا ذات مرة عن الهدف العظيم لبلدنا المتمثل في "أن نكون بمثابة منارة"، على حد تعبيره، أي العمل من أجل تحسين أحوال البشرية، وليس فقط داخل الوطن، ولكن أينما أمكننا مد يد العون. ومن أجل بناء عالم أفضل، فإننا بحاجة إلى الاستجابة بشكل معقول للمشاكل التي تواجهها، سواء من خلال هيئات مثل الأمم المتحدة، أو من خلال تشكيل تحالفات مع البلدان التي تشاطرنا الرأي. ونحن بحاجة أيضاً للعمل الهادف حتى نقيم مجتمعات محلية وشعباً أقوى وأكثر قدرة على الصمود.

وساعدنا في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونجد في صميم المنظمة المبدأ الذي ينص على أنه ينبغي لنا العمل من أجل الآخرين كما نود أن يعملوا من أجلنا. وعلى مدار ما يقرب من سبعة عقود، آمنت أستراليا بإمكانات الأمم المتحدة ودعمت عملها. ويعد التقييد بالالتزامات، وتقدير الحياة البشرية، وحماية الممتلكات، وتوسيع نطاق الحرية تطلعات عالمية، وليست فقط أسترالية.

ومنذ عام ١٩٤٧، قدمنا أكثر من ٦٥٠٠٠ من الأفراد في أكثر من ٥٠ عملية من عمليات السلام والأمن المتعددة الأطراف. إننا بلد بمجرد أن نبدأ في العمل لسنا معتادين على التراجع. فلدينا أفراد الخوذ الزرقاء في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٥٦ وفي قبرص منذ عام ١٩٦٤. وعند الحاجة إلى قيادة، نهض كما فعلنا في بوغانفيل وفي تيمور - ليشتي وفي جزر سليمان. وقد مدت أستراليا يد العون تحت راية الأمم المتحدة في كوريا وكمبوديا والكويت وأفغانستان، وفي الصومال وسيراليون، وغيرها من الأماكن المضطربة. والآن ليس لدينا سوى ٢١ موظفاً في جنوب السودان، ولكننا أرسلنا جسراً جويًا من المعدات التي قدمت الدعم لقوة أكبر بكثير.

وتعد أستراليا التي يبلغ عدد سكانها ٢٤ مليون نسمة بلداً صغيراً نسبياً، ولكننا نحتل المرتبة الثانية عشرة بين أكبر اقتصادات العالم، ولنا مصالح عالمية، وتأثير عالمي. إننا قادرون بما يكفي على تقديم المساعدة ولكننا عمليين بما يكفي لنعرف حدودنا. وفي ظل الحكومات المتعاقبة، لأكثر من ١٠٠ عام، كان عزم أستراليا هو تحقيق مصالحنا، وحماية مواطنينا، والتمسك بقيمتنا. ولم نؤمن قط أنه يمكننا إنقاذ العالم بمفردنا، ولا أن نتملص من تحمل مسؤولياتنا. فبعد كارثة تسونامي التي عصفت في عام ٢٠٠٤ بشرق آسيا، خصصنا مبلغ بليون دولار لصالح إندونيسيا. وقد كنا من أوائل البلدان التي تصل

طعامهم التالية، يمكن أن يبدو الحديث عن النمو الاقتصادي تجاهلا أو إسرافا في الترف. لكن "النمو الاقتصادي" ما هو في الحقيقة إلا أقصر طريق بالنسبة للاقتصاديين لإيجاد المزيد من فرص العمل، وزيادة الأجور، وإقامة صناعات جديدة وتوفير حياة أفضل، وهي أمور لا توفرها سوى المزيد من الثروات. قد يبدو النمو الاقتصادي رؤية عادية، لكنه يسمح للملايين أخرى من الناس بأن تكون لهم رؤيتهم الخاصة لكيفية تحسين حياتهم.

ولمن يشك في إمكان تحقيق نمو اقتصادي أقوى أقول، "انظروا إلى بلدان شرق آسيا". في جيلين فقط، أدى صعود آسيا إلى أعظم تحول اجتماعي واقتصادي في التاريخ. إن الناس يعيشون حياة أطول، وهم أفضل تعليما وثراء، ونعم، إنهم يتمتعون بمستوى من الحرية والاستقرار كان مجرد حلم بالنسبة لآبائهم. وقد جرى في اليابان وكوريا والآن في الصين والهند، وعلى نحو متزايد في إندونيسيا، انتشار مئات الملايين من الفقر ليصبحوا جزءا من الطبقة المتوسطة. ويكاد يكون من المؤكد، أن ذلك هو أعظم وأسرع تقدم لرفاهية الإنسان على مر العصور.

وفي حين يمكن لجميع الحكومات، بما في ذلك حكومة أستراليا، أن تكون دائما أفضل وأكثر ذكاء وتفاعلا، لا ينبغي لأحد أن يغفل عن التقدم الكبير الذي تحقق. إننا نعيش في العصر الأكثر نجاحا في التاريخ البشري. وفيما يخص كل العمل الذي لا يزال يتعين القيام به، فقد شهدنا المزيد من التغيير للأفضل، أكثر من أي وقت آخر.

ونظرا للقضايا الملحة المطروحة خلال دورة الجمعية العامة، يتمثل التحدي الذي يواجهها، كما هو الحال دائما، في تحقيق أفضل آمالنا وأن نكون أفضل. لدى الأستراليين خاصيتان: إننا نؤمن "بالفرص العادلة"، لأن اللياقة الفطرية تتطلب أن يكون لدى كل شخص الفرصة للمساهمة. ونؤمن

إن وجود اقتصاد أقوى لن يحل كل مشكلة من المشاكل، ولكنه سيجعل تقريبا حل كل مشكلة أسهل. إن الأغني ليسوا بالضرورة الأفضل، ولكن مشاكل الغنى هي دائما أسهل للحل من مشاكل الفاقة.

ونظرا لترؤس أستراليا مجموعة العشرين هذا العام، فإنها عازمة على تعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص: والنمو بالذات، لأنه يمثل أفضل وسيلة لتوليد فرص عمل وتحسين نوعية حياة الجميع؛ وبقيادة القطاع الخاص، لأن الشركات الخاصة المربحة هي أفضل مصدر للثروة الحقيقية والمستدامة. وتشكل كل من التجارة الحرة، والمزيد من الاستثمارات في البنية التحتية، وإرساء نظام ضريبي دولي حديث وعادل، وإقامة مؤسسات اقتصادية عالمية أقوى، وقطاع مالي أكثر مرونة، أجزاء من خطتنا في إطار مجموعة العشرين لتعزيز الاقتصاد العالمي.

وبدلا من مجرد الوعظ، فإننا نحاول أن نكون قدوة. لقد ألغت أستراليا ضريبة الكربون وضريبة التعدين، ومنحنا موافقات بيئية لمشاريع جديدة قيمتها ٨٠٠ بليون دولار أمريكي. وبدأنا أيضا مهمة التخلص من عجز موازنتنا في غضون أربع سنوات. لقد أنهينا سلسلة من الصفقات التجارية، لأنه في كل مرة يتاجر بلد مع بلد آخر، يزيد حجم الثروات، وعندما تزيد الثروات يصبح نمو البلدان أقوى. ويتمثل هدفنا في إطار مجموعة العشرين في زيادة الانتاج بمقدار إضافي نسبته ٢ في المائة على مدى السنوات الخمس المقبلة لتوفير ملايين فرص العمل، وتوليد ثروات تقدر بتريليونات في مختلف أنحاء العالم.

وبالمثل، ينبغي أن تركز أيضا خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على النمو الاقتصادي، لأن النمو يجعل من الأسهل تحقيق كل هدف اجتماعي آخر، حتى معالجة تغير المناخ. وبالنسبة للأشخاص الذين لا يعرفون من أين ستأتي وجبة

أيضا "بالانطلاق"، لأن تشميرك عن الأكمام سيحقق دائما نتيجة أفضل من الوقوف جانبا وندب حظك. وهذا الاستعداد لبذل الجهد لسبب وجيه، هو سر ارتياح أستراليا في هذه الهيئة واستعدادها للإسهام في عملها. وينبغي ألا نضع أية قيود على ما يمكن تحقيقه، خصوصا عندما نعمل معا، وأن نثق في الأشخاص وأن نكون أوفياء لقيمنا العميقة.

إن كل بلد مهم، ويجب الإصغاء لكل الحجج. ولكل شخص حقوق متساوية وكرامة. ويستحق كل شخص الاحترام. ويحق لجميع الأفراد الاختيار، شريطة عدم تعديهم على حقوق الآخرين. إن تلك هي المبادئ التي تجسدها هذه المنظمة والتي يتوقف عليها مستقبل البشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء كومنولث أستراليا، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد توني أبوت، رئيس وزراء كومنولث أستراليا، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٥.